الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري
دراسة حالة الجزائر

مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في تخصص التجارة الدولية

من إعداد الطالب:
بالحبيب عبد الكامل

تحت إشراف الأستاذ:
د. عزاوي اعمر

لجنة المناقشة

أ.د هواري معراج..... رئيسا
د. عزاوي اعمر ..... مقررا و مشرفا
د. لعمى أحمد ..... مناقشا
د. فرحي محمد ..... مناقشا

السنة الجامعية 2010/ 2011

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري
دراسة حالة الجزائر

مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في تخصص التجارة الدولية

من إعداد الطالب:
بالحبيب عبد الكامل

تحت إشراف الأستاذ:
د. عزاوي اعمر

لجنة المناقشة

أ.د هواري معراج..... رئيسا
د. عزاوي اعمر ..... مقررا و مشرفا
د. لعمى أحمد ..... مناقشا
د. فرحي محمد ..... مناقشا

السنة الجامعية 2010/ 2011

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

شكر

الحمد لله الذي بفضله أتممت هذا البحث

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عزاوي اعمر

علـــى نصائحه و توجيهاته و إرشاداتـــه

كما أتقدم بالشكر إلى كل أستاذ علمني حرفا

كما أتقدم بالشكر إلى كل أسرة المركز الجامعي غرداية

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الملخص:

تناولنا في هذا البحث أثر تحرير قطاع التجارة الخارجية على متغير اقتصادي، و هو الميزان التجاري، من خلال أسباب قيام التبادل الدولي، و الغاية من تحرير قطاع التجارة الخارجية، و أفضل السبل لذلك.

حيث ازدادت وتيرة التوجه نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية، خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي اضطلعت بمهمة تنظيم و تأطير العلاقات التجارية الدولية. حيث إن هذه المنظمة لديها أحكاما خاصة بالدول النامية، حديث الانضمام إليها؛ تقدم لها المشورة و المساعدة لتخطي الاختلالات التي قد تصيب اقتصادياتها، خاصة ما تعلق منها بميزان المدفوعات، و خاصة قسم الميزان التجاري منه.

ببلوغ عدد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة 153 عضوا، و استئثارهم بالقسم الأكبر من التجارة الدولية، صار الانضمام إليها حتمية؛ من الأجل الاستفادة من المزايا و الحقوق المتاحة داخلها.

و الجزائر كغيرها من الدول تحاول الاستفادة من مزايا التبادل و الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث باشرت جملة إصلاحات على قطاع التجارة الخارجية بدءا من سنة 1989 و انتهت في سنة 1994 بتحرير هذا القطاع كليا. و أبرمت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الوصول إلى منطقة تبادل حر بين الطرفين، دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2005، و حاولت إنعاش مفاوضات انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، رغم الصعوبات التي واجهتها.

رغم إجراءات التحرير و الإصلاح التي باشرتها الجزائر إلا أن الميزان التجاري يكشف مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري بتبعية تتجاوز 97% إلى قطاع المحروقات، و كذا تحيزا جغرافيا نحو منطقة الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، المنظمة العالمية للتجارة، الميزان التجاري، الاقتصاد الجزائري.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

خطــة البحـث

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الخطـــة:

شكر

إهداء

مقدمـــــة

الفصل الأول: نظريات و سياسات التجارة الخارجية.....01

تمهيـــــد 02

المبحث الأول: نظريات التجارة الخارجية.....03

المطلب الأول: النظرية التجارية في تفسير التجارة الخارجية.....03

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية.....04

1 - نظرية الميزة المطلقة.....05

2 - نظرية الميزة النسبية.....06

3 - نظرية القيم الدولية.....07

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية..... 08

1 - نظـرية تكلفـة الفرصـة البديـلة.....09

2 - نظـرية نسـب عـوامل الإنتاج.....10

المطلب الرابع: النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية 11

1 - نظـرية تشـابه الأذواق.....11

2 - الفجوة التكنولوجية.....12

3 - نمـوذج دورة المنتـج.....13

4 - نظرية تنـوع المنتجـات.....14

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية.....15

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية.....16

1 - تعريف سياسة التجارة الخارجية.....16

2 - العوامل المحددة لسياسة التجارة الخارجية.....17

المطلب الثاني: سياسة تقييد التجارة الخارجية.....19

1 - مفهوم سياسة تقييد التجارة الخارجية.....19

2 - مبررات و أهداف سياسة تقييد التجارة الخارجية.....19

المطلب الثالث: سياسة تحرير التجارة الخارجية.....21

1 - مفهوم سياسة تحرير التجارة الخارجية..... 21

2 - الحجج و المبررات.....22

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المطلب الرابع: أدوات سياسة التجارة الخارجية.....23
1 - الأدوات السعرية.....23
2 - الأدوات الكمية.....25
3 - الأدوات التنظيمية 25
المبحث الثالث: معدل التبادل الدولي و المكاسب من التجارة الخارجية.....27
المطلب الأول: معدل التبادل الدولي.....28
1 - مفهوم معدل التبادل الدولي.....28
2 - أنواع معدل التبادل الدولي.....29
3 - تطور معدل التبادل الدولي.....31
المطلب الثاني: الدور الإنمائي للتجارة الخارجية.....32
1 - طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.....33
2 - الاستفادة من الواردات.....34
3 - الاستفادة من الصادرات.....35
خلاصة 36
الفصل الثانـــي: تحرير التجارة الخارجية ودور المنظمة العالمية للتجارة.....38
تمهيد
المبحث الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية و الهدف منها.....41
المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية 41
1 - مفهوم تحرير التجارة الخارجية.....41
2 - الهدف من تحرير التجارة الخارجية.....42
3 - شروط نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية.....44
المطلب الثاني: منهجية تحرير التجارة الخارجية برامج الإصلاح الهيكلي.....44
1 - أسعار الصرف.....45
2 - الخوصصة و تأهيل المؤسسات المحلية.....46
3 - تحرير الأسعار.....47
4 - تحرير قطاع التجارة الخارجية.....48
المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية و الدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية.....50
المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية 51
1 - تعريف العولمة الاقتصادية 51
2 - أهداف العولمة الاقتصادية.....52
المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي و دوره في تحرير التجارة الخارجية..... 54

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

1 - تعريف المؤسسة.....54
2 - جهود صندوق النقد الدولي و دوره في تحرير التجارة الخارجية.....56
المطلب الثالث: البنك الدولي للإنشاء و التعمير و دوره في تحرير التجارة الخارجية.....57
1 - تعريف البنك الدولي للإنشاء و التعمير.....57
2 - جهود البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية.....58
المبحث الثالث: دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية.....59
المطلب الأول: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية.....60
1 - الجات، النشأة و التطور.....60
2 - مبادئ و أهداف الجات.....62
3 - جولات الجات.....64
المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.....68
1 - تعريف و مهام المنظمة.....69
2 - أهداف المنظمة.....70
3 - الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.....71
المطلب الثاني: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....72
1 - شروط الانضمام.....73
2 - إجراءات التقديم 74
3 - القبول و المصادقة النهائية 76
خلاصة الفصل. 77
الفصل الثالث: الميزان التجاري في ظل تحرير التجارة الخارجية.....79
تمهيد
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات..... 81
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.....81
1 - تعريف ميزان المدفوعات.....81
2 - أهمية ميزان المدفوعات.....83
المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.....84
1 - الحساب الجاري.....85
2 - حساب التحويلات من طرف واحد.....86
3 - حساب رأس المال.....86
4 - ميزان الذهب و النقد الأجنبي.....87
5 - فقرة السهو و الخطأ.....88

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المطلب الثالث: الميزان التجاري و درجة التحرير التجاري.....89
1 - مفهوم الميزان التجاري.....89
2 – الميزان التجاري و الانفتاح الاقتصادي.....90
المبحث الثاني: توازن ميزان المدفوعات و طرق تسوية اختلالاته.....93
المطلب الأول: توازن و اختلال ميزان المدفوعات.....93
1 - مفهوم توازن ميزان المدفوعات.....93
2 - مفهوم اختلال ميزان المدفوعات.....95
3 - أنواع اختلال ميزان المدفوعات.....96
المطلب الثانـــي: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.....98
1 - المنهج الكلاسيكي في تسوية اختلال ميزان المدفوعات.....98
2 - المنهج الكينزي في تسوية اختلال ميزان المدفوعات.....101
3 – سياسات تسوية اختلال ميزان المدفوعات 103
المطلب الثالث: التدابير الخاصة بميزان المدفوعات في إطار تحرير التجارة الخارجية 106
1 - تدابير صندوق النقد الدولي لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.....106
2 - تدابير المنظمة العالمية للتجارة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعـات.....107
خلاصة الفصل.....111
الفصل الرابع: الميزان التجاري الجزائري في ظل إصلاح قطاع التجارة الخارجية.....112
تمهيد
المبحث الأول: إصلاحات قطاع التجارة في الجزائر.....114
المطلب الأول: دوافع الإصلاح.....114
1 – دوافع داخلية.....114
2 – دوافع خارجية (صندوق النقد الدولي).....116
المطلب الثاني: إجراءات و تدابير إصلاح و تحرير قطاع التجارة الخارجية.....117
1 – مرحلة الإزالة التدريجية للحماية.....118
2 – مرحلة تكريس حرية التجارة الخارجية.....120
3 – التحرير الكلي بعد 1994.....123
المطلب الثالث: التعديل الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية.....125
1 – الإجراءات و التشريعات.....125
2 – إنشاء مؤسسات لدعم الصادرات.....127
المبحث الثاني: الاندماج في الاقتصاد العالمي.....132

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....132
1 – إبرام اتفاق الشراكة.....132
2 – مضمون الاتفاق.....135
المطلب الثاني: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....138
2- مسار مفاوضات الانضمام.....138
3- الصعوبات التي تواجه الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....142
المبحث الثالث: الميزان التجاري الجزائري و تحرير التجارة الخارجية.....145
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري.....146
1 – تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.....147
2 – تطور الصادرات و الواردات.....150
3 – رصيد الميزان التجاري و معدل تغطية الواردات.....152
4 – درجة الانفتاح التجاري.....153
المطلب الثاني: الهيكل السلعي للمبادلات الجزائرية.....155
1 – تطور الهيكل السلعي للواردات.....155
2 – تطور الهيكل السلعي للصادرات.....160
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية 165
1 – التوزيع الجغرافي للواردات.....165
2 – التوزيع الجغرافي للصادرات.....171
المطلب الرابع: آفاق التجارة الخارجية الجزائرية و أثرها على الميزان التجاري.....176
1 – آفاق التجارة الخارجية الجزائرية.....176
2 – آفاق الميزان التجاري الجزائري.....178
خلاصة الفصل.....181
الخـــــاتمة.....183
قائمـــــة المراجع

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الفصـــــل الأول

نظريــــات و سيــــاســــات التجــــارة الخارجية

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تمهيـــــــــــــد :

عرف الإنسان المقايضة منذ القدم، وهذا يدل على عراقة نشاط التبادل التجاري بين البشر و أهمية هذا النشاط من أجل الحياة الإنسانية، لذلك تعدى نشاط التبادل التجاري مستوى الأفراد حتى صار يتم على مستوى الدول فنشأ ما يسمى قطاع التجارة الخارجية و الذي صار يحتل أهمية بالغة في اقتصاديات الدول و عاملا مهما في رسم السياسات الاقتصادية خاصة خطط التنمية الاقتصادية.

و نظرا لهذه الأهمية التي تتمتع بها التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني و الاقتصاد الدولي ظهرت العديد من الدراسات التي تتناول هذا النشاط من حيث تفسير أسباب قيامه و كيفية سير نشاطه إلى أثره على اقتصاديات الدول و رفاهيتها. ولكن هذه الدراسات تختلف من مدرسة اقتصادية إلى أخرى و من زمن إلى أخر؛ ذلك أنها تتعرض للتطوير و التحديث من اجل مسايرة المستجدات الاقتصادية.

و اختلاف النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية بين الدول سوف يؤدي بالضرورة إلى اختلاف سبل التعامل و التنظيم لهذا القطاع الحساس من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة النظام الإيديولوجي السائد و حجم الدولة و درجة تقدمها أو تطورها.

فالدول المشاركة في عملية التبادل التجاري تسعى إلى الاستفادة منه في تحقيق الأهداف الاقتصادية و التي تختلف من دولة إلى أخرى فالدول النامية مثلا تسعى إلى الاستعانة بالمكاسب التي تحصل عليها من التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

و منه فإننا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: معدل التبادل الدولي و الدور الإنمائي للتجارة الخارجي

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المبحث الأول: نظريات التجارة الخارجية

لقد تعددت الآراء و النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، و ذلك تبعا للعصر الذي يتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

و في هذا المبحث سنتناول النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؛ حيث إنه في المطلب الأول سوف نتناول النظرية التجارية في تفسير قيام التجارة الخارجية، و في المطلب الثاني نتناول النظرية الكلاسيكية و في المطلب الثالث النظرية النيوكلاسيكية و في المطلب الرابع النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية التجارية في تفسير التجارة الخارجية

ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة و الوحدة الوطنية في كل من إنجلترا و اسبانيا و فرنسا و البرتغال و بلجيكا و هولندا، و بدأ مجموعة من المفكرين أطلق عليهم التجاريون يكتبون مقالات عن التجارة الدولية و يدافعون عن فلسفة اقتصادية عُرفت بالمذهب التجاري.[1]

و قد كانت نظرية التجاريين في التجارة الخارجية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الأمة، فهي تعتمد حسبهم على ما لديها من ذهب و فضة و ما تحققه من إضافة فيهما، و كان التعدين هو الطريق الطبيعي للحصول على المعدن النفيس، فإذا لم يكن لدى الدولة مناجم للذهب و الفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الخارجية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري،[2] أي أن تكون صادراتها أكبر من وارداتها و يُدفع الفرق بالمعدن النفيس، و يلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تتدخل الدولة بأساليب مختلفة لبلوغ هذا الهدف.

ومنه فإن التجاريين يرون أن قطاع التجارة الخارجية هو أهم قطاع منتج في الاقتصاد و يجب تنميته و التركيز عليه من اجل تحقيق أكبر ثروة للدولة، و يكون ذلك من خلال

1- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن 2007، ط1، ص 35.

2- أشرف أحمد العدلي: التجارة الدولية، شركة رؤية و مؤسسة طيبة، مصر، 2007، ط1، ص10.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تشجيع الصادرات و الصناعات المعدة للتصدير و في نفس الوقت يكون هناك تقييد للواردات، من أجل منع تسرب المعادن النفيسة إلى الخارج، لأنه حسب التجاريين كمية المعادن النفيسة في العالم محدودة و ما تكسبه دولة تخسره دولة أخرى و لهذا يجب تعظيم رصيد الدولة من المعادن النفيسة حتى تضمن الدولة لنفسها رفاهية و ثروة .

و لقد اقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و لذلك طالبو بوجوب إخضاع التجارة الخارجية لبعض القيود، و التي تتمثل في الضرائب على الواردات و إعانة الصادرات و منع استيراد بعض السلع و غيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري.[1]

و الهدف من هذا التدخل للدولة هو زيادة الصادرات عن الواردات لأن هذا يضمن تدفق للمعادن النفيسة إلى داخل الدولة عن طريق التصدير، بمعدل اكبر من تدفقها إلى الخارج بفعل الاستيراد، حتى يُصبح صافي تدفق المعادن النفيسة في صالح الدولة.

و كلما زادت قيمة التدفق الصافي إلى داخل الدولة من المعادن النفيسة كلما أصبحت الدولة أكثر ثراءا و أكثر قوة حيث يساهم ذلك التدفق في زيادة مستوى النشاط، ففي ظروف وجود موارد عاطلة في داخل الاقتصاد الوطني فإن زيادة تدفق المعادن إلى داخل الدولة سوف يحفز الإنتاج و يزيد من مستوى الإنتاج و العمالة داخليا. [2]

أي أن الفائض في الميزان التجاري لا يزيد فقط من رصيد الدولة من المعادن النفيسة، و إنما يساهم أيضا في دفع مستوى التنمية و النشاط الاقتصادي داخل الدولة.

المطلب الثانـــــي: النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، فجاءت النظرية

1- أشرف أحمد العدلي: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 11.

2- إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص19.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، و مظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، و إنما أيضا بما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية متمثلة في الأراضي و المنازل و سلع الاستهلاك.[1]

و في النظرية الكلاسيكية نميز ثلاث اتجاهات و هي كما يلي:

1 - نظـــرية الميــــزة المطلقـــــة:

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، و لقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري.[2]

حيث يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل و تبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى و هذا يؤدي بالتالي إلى التخصص و تقسيم العمل الدولي و من ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، و زيادة الإنتاج، و اتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة، في ظل تجارة خارجية حرة.[3]

و لنبين فكرة آدم سميث نفرض أن دولتا الجزائر و تونس بينهما اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التمور و القمح. و ه<ا ما نبينه في الجدول رقم -1-

جدول رقم -1- الميزة المطلقة

		الجزائر	تونس
التمور	إنتاج ساعة عمل بالكيلوغرام	100	50
القمح	إنتاج ساعة عمل بالكيلوغرام	60	80

المصدر: من إعداد الطالب للتوضيح

1- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص19.
2- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص70.
3- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص 36،37.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

يتضح لنا من الجدول السابق أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج التمور، بينما تونس تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح، و منه وحسب آدم سميث فإن الجزائر يجب أن تتخصص في إنتاج التمور في حين تونس تتخصص في إنتاج القمح ثم تقومان بتبادل الإنتاج حتى تستفيدا من مزايا التجارة الخارجية.

2 – نظـــريـــة الميـــــزة النسبيـــة

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية و المكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي.

و لقد طرح ريكاردو ظاهرة و هي كون أحد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي[1]

وحسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين و من ثم يستطيع أن ينتجهما بنفقات أقل و يصدرهما بأسعار أقل و مع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص في إنتاج و تصدير إحدى السلعتين فقط و هي التي يتميز فيها نسبيا.[2]

و تُنسب نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، ونبينها بالجدول التالي، حيث نفرض فيه أن دولتا الجزائر و تونس تنتجان التمور و القمح وبينهما اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج.

جدول رقم -2- الميزة النسبية

		الجزائر	تونس
التمور	إنتاج ساعة عمل بالكيلوغرام	100	50
القمح	إنتاج ساعة عمل بالكيلوغرام	80	60

المصدر: من إعداد الطالب للتوضيح

1- économie international, édition Dalloz, France, 1997, p 05.:Jean-Louis muccheielli

2- عبد الرحمان يسري أحمد و إيمان محب زكي: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص24.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و يتضح لنا من الجدول أن الجزائر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعتين، فحسب ديفيد ريكاردو من مصلحة الجزائر التوجه إلى التخصص في إنتاج التمور فقط، و تترك إنتاج القمح لتونس، فالدولتان سوف تستفيدان من هذا التخصص وتقسيم العمل، وهذا أيضا سيؤدي إلى قيام التجارة الخارجية فيما بين الدولتين في ظل استفادة متبادلة بينهما.

3 - نظرية القيم الدولية

تنسب هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل. حيث قام جون ستيوارت ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو، فقد عنى ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة أخرى[1].

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل و القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، و التي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، و قد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يُطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين[2]

و معنى هذا أن أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما، و في حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية، بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذه الدولة، و العكس صحيح. و يتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تساوي بين طلب وعرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي.

و نقدم الجدول رقم -03- التالي لتوضيح نظرية القيم الدولية:

1- سامي خليل: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص ص ، 70-71.

2- فليح حسن خلف:العلاقات الاقتصادية الدولية،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر،الأردن،2004، ص56.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

جدول رقم -03- نظرية القيم الدولية

مقدار العمل المستخدم	الدولة	الإنتاج		
		تمور (طن)		قمح(طن)
10 رجل/ سنة	الجزائر	20	أو	20
10 رجل/ سنة	تونس	10	أو	15

المصدر: من إعداد الطالب للتوضيح

نلاحظ من الجدول أنه بنفس مقدار العمل المبذول كل من الجزائر و تونس تنتجان كميات مختلفة من التمور و القمح. فالجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أن الجزائر لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح($\frac{20}{10} = 2$ مقابل $\frac{20}{15} = 1.5$).

أما تونس فهي أقل تخلفا في إنتاج القمح و بالتالي فلها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة.

قبل قيام التجارة بين الجزائر و تونس فإن تونس تضحي ب 15 طن من القمح من اجل إنتاج 10 طن من التمور(ذلك أن السلعتين تنتجان بنفس تكاليف العمل)، أما الجزائر فإنها تضحي ب 10 طن من القمح لإنتاج 10 طن من التمور و هذه الكمية تكلف الجزائر 5 رجل / سنة من اجل إنتاجها.

و حسب نظرية القيم الدولية فإن التجارة سوف تقوم بين الجزائر و تونس إذا أمكن للجزائر أن تحصل من تونس على أكثر من 10 طن قمح مقابل تصديرها لها 10 طن من التمور، لأنها تستفيد في هذه الحالة. أما بالنسبة لتونس فإنها سوف تستفيد من قيام التجارة بين البلدين لو أمكنها الحصول على 10 طن من التمور مقابل تصديرها للجزائر كمية أقل من 15 طن من القمح.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية في تفي تفسير قيام التجارة الخارجية إلى الكثير من الانتقادات خاصة ما تعلق منها بنظرية العمل للقيمة أي ثمن السلعة يتحدد فقط بالعمل المبذول في إنتاجها، و وجود دولتين و سلعتين فقط و أيضا حالة الاقتصاد في التشغيل

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

التام و عدم و جود تكاليف للنقل و التعريفة الجمركية كل هذا جعل التحليل الساكن للنظرية الكلاسيكية بسيط جدا و ظهرت دراسات عدة لتحسينه بعد فترة طويلة من الاعتماد عليه في التحليل.

1 - نظـــرية تكـــلفـــة الفرصـــة البديـــلة

استطاع هابرلر عام 1936 تحرير قانون الميزة النسبية لديفيد ريكاردو من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة و خاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج السلعة و استبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة التي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تُقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها و إنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحي بها، و ذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى.[1]

و لتوضيح النظرية نفترض و جود دولتين، هما الجزائر و تونس و كلتا الدولتان تنتجان سلعتين هما التمور و القمح. و قبل قيام التجارة الدولية بينهما كانت الجزائر تضحي ب $\frac{1}{2}$ وحدة من القمح لتوفير وسائل إنتاج وحدة واحدة من التمور، و هذا يعني ن تكلفة الفرصة البديلة للتمور في الجزائر هي $\frac{1}{2}$ وحدة قمح. أي أن وحدة التمور تساوي $\frac{1}{2}$ وحدة قمح. و بالنسبة لتونس فإنها يجب أن تضحي ب 3 وحدات من القمح لتوفير و سائل إنتاج وحدة واحدة من التمور، هذا يعني أن تكلفة الفرصة البديلة للتمور تساوي 3 وحدات من القمح. معناه أن وحدة تمور تساوي 3 وحدات قمح. و منه فإن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج التمور في الجزائر اقل منها في تونس، مما يعطي الجزائر ميزة نسبية في إنتاج التمور و يعطي تونس ميزة نسبية في إنتاج القمح. و حسب قانون الميزة النسبية المبني على تكلفة الفرصة البديلة فإن الجزائر تتخصص في إنتاج التمور و تونس تتخصص في إنتاج القمح حتى يكون هناك منافع متبادلة من قيام التجارة الخارجية بين البلدين.

1- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 48.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و على الرغم من أن هابرلر استطاع إعادة صياغة قانون النفقات النسبية و تحديد أنماط التخصص و التبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول،[1] و هذا ما حاولت النظرية السويدية الإجابة عليه فيما بعد.

2 - نظـــرية نســـب عـــوامل الإنتاج

تنسب هذه النظرية للعالمين السويديين هكشر و أولين، و التفسير الذي جاءت به هذه النظرية لأسباب قيام التجارة الخارجية هو اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة، فهناك بلاد يتوافر فيها عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في البلاد الأخرى. و ثمة بلاد يتوافر فيها عنصر الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في الدول الأخرى. وقد يصدق نفس الشيء على رأس المال.[2]

و هذا يعني أن كل دولة تتمتع بتفوق في إنتاج السلعة التي تملك عامل إنتاجها بكثافة، مما يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتطلب عامل إنتاجها بكثافة، و تحصل على السلع الأخرى عن طريق قيامها بالتجارة الخارجية من الدول الأخرى التي أنتجتها بنفس المعيار و هو مدى توافر عوامل إنتاج السلع.

لـــغــز ليـــونتيـــف: حاول ليونتيف في عام 1951 إجراء أول اختبار عملي لنظرية (هكشر–أولين) على الاقتصاد الأمريكي. فمن المعروف أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل و لذلك من المتوقع طبقا لنظرية هكشر–أولين أن تقوم الولايات المتحدة بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية حيث ينخفض سعر الفائدة على رأس المال و تستورد السلع ذات الكثافة العمالية حيث ترتفع أجور العمال.[3] .

1- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 19.

2- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 99.

3- إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص 104، 105.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و تبين أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل من وارداتها، وبصورة أدق فإن معدل العمل إلى رأس المال كان أعلى في الصادرات عنه في الواردات.[1] وهذا ما يناقض النتائج المتوقعة عند إسقاط أو تطبيق نظرية هكشر–أولين على الاقتصاد الأمريكي.

و قد حاول ليونتيف أن يبرر هذه النتائج على ضوء نظرية هكشر–أولين. فليس صحيحا أن العنصر المتوافر نسبيا في الولايات المتحدة هو رأس المال إذا ما أخذ في عين الاعتبار مستوى كفاءة العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاثة أمثال غيره من العمال. و لا يرجع السبب في الوفرة النسبية في العمل بالنسبة إلى رأس المال إلى زيادة في عدد قوة العمل بالنسبة إلى عدد السكان بالمقارنة بالدول الأخرى.[2]

أي أن ليونتيف أرجع سر كثافة صادرات الولايات المتحدة لعنصر العمل إلى مهارة العمالة الأمريكية، وذاك نتيجة للتطوير و التدريب المستمر للرفع من مستوى إنتاجيتها.

المطلب الرابع: النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

بعد الانتقادات التي وجهت إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، خاصة عدم قابليتها للتطبيق على ارض الواقع، ظهرت هذه النظريات محاولة تجاوز تلك الانتقادات و الاقتراب أكثر إلى الواقع.

1 - نظــرية تشــابه الأذواق

في تفسيره لقيام التجارة الدولية يفسر ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، و أن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج[3]، و هو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر– أولين؛ حيث إنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها و بالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، و

1- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 24.

2- المرجع السابق، ص ص 25،24.

3- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 130.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

في حالة العكس أي عندما تندر عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛ و بالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات. وحسب ليندر في حالة انخفاض تكلفة المنتجات الأولية نظرا للأسباب السابقة فإنه سيتم تصديرها، و في حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى ليندر أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع ، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه و حجم التجارة. فاختراع منتجات جديدة و تقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، و لهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها و لكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج[1]. و منه فالمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

و بما أن الاختراعات إنما تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد[2] . و هذا يعني حسب ليندر أن هذه التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها و هياكل أسواقها و احتياجاتها؛ حيث إن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية.

2 – الفجوة التكنولوجية

أوضح بوسنر (POSNER) أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، و أن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا.[3] و بما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في

1- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 34.
2- المرجع السابق، ص 35.
3- محمود يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 84.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية. حيث إن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.

و استند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

1-فجوة الطلب: و هي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقلدة، و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج و تصديره.

2-فجوة التقليد: و هي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، و ظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج[1].

و حسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة النسبية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عند تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج.

3 - نمـــوذج دورة المنتـــج

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من فيرنون عام 1961، و هيرش عام 1967، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية و تغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، و هذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، و الذي يحدد بالتالي الميزة النسبية[2].

حيث إن هذا النموذج يقوم بدراسة و تحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج و الميزة النسبية التي تتحقق للدولة صاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج؛

وقسم هيرش مراحل دورة المنتج إلى:

1 - فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 87.

2- المرجع السابق، ص 82.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

1-مرحلة المنتج الجديد: يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة و بالذات المهارات العلمية.

2-مرحلة النمو: ذلك أن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، و تحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية، مع بقاء المهارات، و بالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.

3-مرحلة النضج: حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، و يتمتع بصفة الثبات و الاستقرار[1].

و منه و حسب نموذج دورة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما و التي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تمتلك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو، ثم في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر الميزة النسبية في إنتاجه بين الدول.

4 - نظرية تنـــوع المنتجـــات

صاحب هذه النظرية كل من بول كروجمان (KRUGMAN) و كلفن لانكاستر (LANCASTER)، حيث قاما بدراسة أثر التجارة الدولية على أنواع مختلفة من السلع المتاحة للمستهلكين، و ذلك باستخدام نموذج رياضي يشبه نموذج هكشر-أولين في التجارة الدولية.

و كما هو الحال في نموذج هكشر-أولين فإن الوفرة النسبية ستحدد كميات و أسعار السلع المنتجة في كل دولة، و لكن بسبب وفورات الحجم الاقتصادية (بعكس نموذج هكشر-أولين)، فإن حجم الدولة الاقتصادي له دور هنا. فالدولة الكبيرة ستميل إلى إنتاج عدد

1 - فليح حسن خلف: المرجع السابق، ص 84.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

كبير من الأصناف الصناعية، وذلك بسبب التفاوت الكبير في أذواق ودخول المستهلكين فيها[1].

أي أن كل دولة سوف تنتج أصنافا مختلفة من نفس السلعة إرضاءا لفئات المستهلكين هذا يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من السلع حسب هذه النظرية:

1-بالنسبة للمنتجات الزراعية؛ فإنها سوف تخضع لتفسير هكشر-أولين لأنها تعتبر كثيفة عنصر العمل نسبيا، أي أن الدولة كثيفة عنصر سوف تنتج هذه السلعة و تصدرها نحو الدولة كثيفة عنصر رأس المال.

2-أما بالنسبة للمنتجات الصناعية؛ فإن الدول كثيفة عنصر رأس المال سوف تصدر أكثر مما تستورد من هذه المنتجات مما يجعل رصيدها موجبا، في حين نجد الدول كثيفة عنصر العمل سوف تستورد المنتجات الصناعية أكثر مما تصدر منها، مما يجعل رصيدها سالبا فيما يخص هذه المنتجات.

أما من حيث الواقع العملي، فإن هذا النموذج يفسر قيام التجارة بين الدول المتقدمة و المتشابهة اقتصاديا، حيث تتركز التجارة في الأنواع المصنعة، بينما تقوم الدول المتقدمة باستيراد المواد الخام و السلع الأولية من دول العالم الثالث و تصدر إليها السلع المصنعة[2].

المبحــث الثــاني: سياسات التجــارة الخـــارجيـــة

يتعرض قطاع التجارة الخارجية في كل دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى لوائح رسمية و تشريعات تضعها أجهزة الدولة من أجل تنظيمه و تسييره و توجيهه حسب التوجهات العامة للدولة أو إيديولوجيتها، من أجل تحقيق جملة أهداف اقتصادية و غير اقتصادية، و في هذا الصدد هناك مذهبان أو اتجاهان بارزان في تنظيم قطاع التجارة الخارجية؛ الأول ينادي بضرورة تقييد هذا القطاع و فرض رقابة و تدخل حكومي عليه،

1- حسام علي داوود و آخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، ط1، ص61.

2- المرجع السابق، ص 62.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و الاتجاه الثاني ينادي بضرورة تحرير قطاع التجارة الخارجية و رفع كل القيود التي تعرقل عمل التبادل التجاري بين الدول، و لكل مذهب حجج و مبررات يستند إليها إضافة إلى جملة أهداف تختلف من دولة إلى أخرى و أيضا هناك و سائل تعتمدها الدول من اجل تطبيق سياسة التجارية على ارض الواقع.

و في هذا المبحث سنتناول في المطلب الأول سياسة الحماية التجارية او التدخل الحكومي، و في المطلب الثاني سياسة تحرير التجارة الخارجية و حججها، و في المطلب الثالث نتناول و سائل تطبيق سياسة التجارة الخارجية.

المطـــلب الأول: مفهـــوم سيــــاسة التجـــارة الخارجيـــة

كما تناولنا سابقا هناك اختلاف في تفسير قيام التجارة الخارجية، و هذا الاختلاف في التفسير سوف يؤدي إلى اختلاف في التعامل أو في تنظيم هذا القطاع الحساس بالنسبة للاقتصاد الوطني و هذا الاختلاف يترجم على أرض الواقع بما يسمى سياسة التجارة الخارجية، و التي لها عدة تعريفات و اختيار السياسة التجارة يخضع لعدة محددات و التي سوف نتناولها فيما يلي.

1 - تعريف سياسة التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف لسياسة التجارة الخارجية فهي تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي و درجة نمو الدولة و ذلك لأن كل دولة تحاول التأثير على اقتصادها لتحقيق مجموعة أهداف لا تتنافى و طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه.

و من بين تعاريف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:

1-يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة و مبينة، أو موقف الدول إزاء العلاقات

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الاقتصادية التي ينشؤها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج[1].

2-مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة[2].

3-يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة، بصفتها السياسية، بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته[3].

4-السياسة التجارية هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد و الهيئات فيما يتعلق باستيراد و تصدير السلع و الخدمات[4].

و منه يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي تلك القوانين و الإجراءات التي تسنها الدولة و تنفذها بغرض تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يضمن لها تحقيق مجموعة أهداف محددة.

2 - العوامل المحددة لسياسة التجارة الخارجية

هناك العديد من المحددات أو العوامل التي من شأنها أن تحدد سياسة التجارة الخارجية لبلد ما و من بين هذه العوامل نذكر:

أ- **النظام الاقتصادي السائد و فلسفة الدولة السياسية**[5]: و يقصد به ما إذا كانت الدولة تتبع النهج الرأسمالي أو الاشتراكي، و طبيعة العلاقة ما بين القطاع العام و القطاع الخاص في الدولة و يتم الاستدلال على ذلك بمؤشرات الاقتصاد الكلي

1- جاسم محمد: التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 125.
2- أحمد فارس مصطفي: العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا 1982، ص147.
3- محمد خليل برعي: مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978، ص 167.
4- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 113.
5- هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، الأردن، 2006، الطبعة الأولى، ص383.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

كالدخل الوطني و الإنفاق الكلي و مساهمة قطاع الأعمال أو الخواص في تراكم الثروة للبلد، أما فيما يخص فلسفة الدولة السياسية فيقصد به طبيعة النظام السياسي للبلد و علاقاته الخارجية فنظرة النظام السياسي للدولة إلى بقية دول العالم و علاقاته معم سوف تؤثر في تحديد السياسة التجارية التي سوف تحكم التعاملات فيما بين الدولة و العالم الخارجي.

ب- **مرونة الجهاز الإنتاجي و القدرات التنافسية الذاتية**[1]: فالجهاز الإنتاجي لأي بلد يمكن أن يصنف حسب درجة الاستجابة التي يبديها بسبب أي تغيرات تحدث في السوق المحلية أو الدولية، و نلاحظ أن الدول تتمتع بأجهزة إنتاجية عالية المرونة و الاستجابة لأي تغيرات في السوق بسبب اعتمادها على يد عاملة ماهرة و وسائل إنتاج متطورة، مما يجعل هذه الدول المتقدمة تعمد إلى رسم سياسة تجارية تسمع لمنتجاتها بالولوج إلى الأسواق الدولية لثقتها بقدرتها على المنافسة و الصمود أمام المنتجات الأجنبية. و في المقابل نلاحظ أن الدول النامية تتميز بأجهزة إنتاجية جامدة و لا تستطيع الاستجابة و التكيف مع متغيرات السوق، لاعتمادها على وسائل إنتاج غير فعالة، مما يؤدي بها إلى تبني سياسات تجارية تتميز بالحذر بسبب عدم قدرة منتجاتها على المنافسة و الصمود أمام منتجات الدول المتقدمة.

ت- **درجة حساسية الاقتصاد المحلي للتغيرات الخارجية**[2]: ويقصد بها مدى تأثر الاقتصاد المحلي بالتغيرات التي تطرأ على القطاع الخارجي، و يمكن معرفة درجة الحساسية بالاعتماد على عدة مؤشرات اقتصادية منها نسبة مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الدخل الوطني الإجمالي، نسبة صافي عوائد عوامل الإنتاج من و إلى الخارج إلى الدخل المحلي الإجمالي، و أيضا نسبة الديون الخارجية إذا كانت موجودة إلى الدخل الوطني.

1- هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي،مرجع سابق، ص 383.
2- هوشيار معروف،المرجع السابق، ص 383.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و كما ذكرنا سابقا بشأن اختلاف سياسات التجارة الخارجية و العوامل المحددة لها، فإنه يمكن القول أنه يوجد نوعان أو اتجاهان لسياسة التجارة الخارجية؛ فالأول هو تقييد التجارة الخارجية و الثاني هو تحرير التجارة الخارجية و فيما يلي بيان لكل اتجاه بشيء من التفصيل.

المطـــلب الثانـي: سياسة تقييد التجارة الخارجية

و تسمى أيضا سياسة الحماية أو التدخل الحكومي في التجارة الخارجية، و ذلك لتعاظم دور الحكومة في تنظيم قطاع التجارة الخارجية.

1 - مفهوم سياسة تقييد التجارة الخارجية

لا ينكر أنصار مذهب الحماية الجمركية (التدخل) ما لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي و تقسيم العمل و أن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج ما بين دولة و أخرى. إلا أنهم يرون أن هناك أهدافا ذات أهمية خاصة للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها و لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص الدولي[1]. فسياسة تقييد التجارة الخارجية هي تلك السياسة التجارية التي تنتهجها الدولة لفرض قيود على حركة التبادل التجاري للدولة مع الخارج، من خلال تدخل الدولة لغرض التأثير على حجم التبادل التجاري و غالبا ما يكون هذا التقييد يهدف إلى تخفيض واردات الدولة من الخارج.

و للدول التي تنتهج هذه السياسة عدة مبررات و أهداف ترمي إلى تحقيقها نوردها فيما يلي:

2 - مبررات و أهداف سياسة تقييد التجارة الخارجية

و الدول التي تنتهج سياسة الحماية أو تقييد التجارة الخارجية لديها عدة حجج و مبررات و هي:

1- جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 126.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أ-**حمـــاية الصناعات النـــاشئة**[1]: و معنى هذه الحجة هو أن بعض الصناعات في مراحلها الأولى تتميز بنفقات إنتاج مرتفعة، و منتجاتها لا تتمتع بالقدرات التنافسية أمام المنتجات الأجنبية مما يجعلها غير قادرة على الصمود أمامها، و منه تعمد الدولة إلى التدخل في قطاع التجارة الخارجية عن طريق وضع قيود على دخول السلع المنافسة إلى إقليمها حتى تحمي صناعاتها الناشئة من اجتياح السلع الأجنبية المنافسة لأسواقها. و الدول النامية هي التي تتميز صناعاتها بكونها ناشئة و تلجأ إلى حمايتها.

ب- **معالجة البطالة و الاستفادة من العمالة الرخيصة**[2]: يرى أنصار سياسة تقييد التجارة الخارجية أن هذه السياسة كفيلة بالقضاء على البطالة، وذلك عند وضع حواجز أمام دخول المنتجات الأجنبية المنافسة. ما يترتب عن ذلك زيادة الطلب على المنتجات المحلية التي تنتجها المصانع المحلية و التي توظف عمالة محلية و هذا يؤدي إلى الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة، و خلق مناصب أخرى.

ت-**تحقيق إيرادات حكومية**[3]: إن الكثير من البلدان و خاصة النامية منها تعاني عجزا في الموارد المالية اللازمة لتمويل خزينتها، و لهذا تلجأ إلى فرض ضرائب على عمليات الاستيراد و التصدير من أجل سد العجز المالي و تحقيق إيرادات حكومية، و يمتاز هذا المصدر بسهولة الجباية و انخفاض نفقات التحصيل.

ث-**حجـــج غير اقتصادية**: منها ما يكون خاصا بأمن الدولة و حمايتها على الصعيد الداخلي و الخارجي مثل إنتاج السلع الأساسية وقت الحروب، لذلك تتبنى الدولة سياسات معينة لتحقيق هذا الغرض[4]. وهذا يعني أن هناك أسباب أخرى غير اقتصادية لتبني سياسة تقييد التجارة الخارجية، كالأمن القومي و الصناعات

1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 282.

2- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 282.

3- حسام علي داوود و آخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 136.

4- جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 128.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الإستراتيجية، و المحافظة الاستقرار الاجتماعي من خلال المحافظة على مناصب شغل الأفراد.

المطـــلب الثالث: سياسة تحرير التجارة الخارجيـــة

سنتناول في هذا المطلب مفهوم سياسة تحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى المبررات أو حجج الداعين إلى ذلك.

1 - مفهـــوم سياسة تحـــرير التجـــارة الخارجية

يقوم هذا المذهب (السياسة) على أساس حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى و ترك التجارة حرة دون قيود أو عراقيل. إذ يرى أنصار هذا المذهب أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة[1].

و منه فعلى عكس مذهب أو سياسة تقييد التجارة الخارجية كما رأينا سابقا، فإن مذهب تحرير التجارة الخارجية ينطلق من فكرة أو نظرية الميزة النسبية في تفسير قيام التبادل التجاري بين الدول. إذ يرجعه إلى الاختلاف النسبي في توافر عوامل الإنتاج بين الدول. فسياسة تحرير التجارة الخارجية تهدف إلى الاستفادة من اختلاف النفقات النسبية بين الدول وقيام التخصص الدولي، و ذلك عن طريق رفع القيود و الحواجز أمام حركة التبادل التجاري بين دول العالم، لأن ذلك سوف يعود بالنفع على كل الدول المتبادلة.

و سياسة تحرير التجارة الخارجية تستند إلى عدة مبررات و حجج لتحرير التبادل التجاري بين دول العالم و سنتناولها فيما يلي.

2 - الحجـــج و المبـــررات

يستند أنصار سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى الحجج و المبررات التالية:

3- جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 126.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

1- **التخصص و تقسيم العمل الدولـــي:** يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية و الظروف الطبيعية و التاريخية للسلع المناسبة للإنتاج[1]. فتحرير التجارة الخارجية يحقق للدولة الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، فتتخصص الدولة في إنتاج و تصدير السلع الأقل كلفة، و تستورد احتياجاتها من الخارج مما يزيد من الدخل الوطني، أما بالنسبة للمواطنين فإنهم يحصلون على السلع بسعر أقل و جودة أعلى مما يرفع من مستوى رفاهية المجتمع.

2- **الاستفـــادة من مزايـــا المنـــافسة بيـــن الـــدول:** مناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين[2]؛ فبالنسبة للمنتجين سوف يتنافسون في استغلال الوسائل الإنتاجية الأكثر فعالية و تطورا من أجل زيادة الإنتاج و تخفيض التكلفة، أما بالنسبة للمستهلكين فإنهم سوف يستفيدون من انخفاض الأسعار بسبب المنافسة بين المنتجين سواء من حيث الأسعار أو جودة المنتج.

3- **انخفـــاض أسعـــار الســـلـــع:** ينتقد أنصار الحرية التجارية الإجراءات الحمائية التي تقود إلى ارتفاع الأسعار نتيجة للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة و التي يتحملها في النهاية المستهلك[3]. فتحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الجمركية يؤدي إلى حصول المستهلكين على السلع المستوردة بأسعار أقل و جودة أحسن مما لو أنتجت داخل البلد نتيجة للتخصص الدولي.

4- **عـــدم قيـــام الاحتكـــارات:** إذا وُجدت الحماية فإن الكثير من المشروعات التي لا تتمتع بأي كفاءة تذكر تصبح في وضع احتكاري يمكنها من أن ترفع مستوى

1- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 356.

2- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 280.

3- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 357.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أسعار سلعها وتقلل من الإنتاج، و أن تبيع منتجاتها إلى المستهلكين مهما ساءت سلعها[1]. فسياسة تحرير التجارة الخارجية تمنع قيام الاحتكارات داخل البلد و تؤدي إلى قيام المنافسة بين المنتجين و ترك الحرية للمستهلك لاختيار السلعة التي تلقى رضاه.

5-**تشجيـــع التقـــدم التقـــنـــي:** تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين و يسعى كل منتج إلى تحسين و تطوير طرق الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج و خفض التكلفة و طرح السلع بأسعار منخفضة[2]. فكل منتج من اجل ن اجل المحافظة على حصته في السوق يسعى دائما إلى مواكبة التكنولوجيا و طرق الإنتاج الجديدة و تكوين اليد العاملة باستمرار.

المطـــلب الرابع: أدوات سيـــاسة التجـــارة الخـــارجية

لتطبيق السياسة التجارية على أرض الواقع و ضمان فاعليتها و تحقيق أهدافها تعمد الدول إلى استعمال مجموعة وسائل، تسمى وسائل سياسة التجارة الخارجية وهذه الوسائل تتعدد و تختلف حسب حالة كل دولة، و هي كما يلي:

1 - الأدوات السعرية

تسمى سعرية لأنها تؤثر في أثمان الواردات و الصادرات، وهي كما يلي:

أ- **الرســـوم الجمركية:** هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات. فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة و إليها. و ظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات و رسم على الواردات[3]. فالرسوم الجمركية تمثل وسيلة للسياسة التجارية و موردا ماليا للدولة

1- عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 413.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 357.

3-Richard E.Caves et autres:commerce et paiements internationaux, edition de Boeck, France, p202.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

في نفس الوقت، فتستعمله الدولة كوسيلة لمنع تسرب بعض المواد الأساسية للخارج عند التصدير، و حماية المنتج المحلي عند الاستيراد.

ب- **إعـــانـــات التصديـــر:** و تتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة. فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح[1]. أي أن الدولة هي التي تدفع مقدار الربح للمصدرين، و بهذا الإجراء الدولة تتدخل لحماية المنتج المحلي من المنافسة السعرية أمام المنتج الأجنبي.

ت- **الإغـــراق:** و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إله نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية[2]. و ينقسم الإغراق إلى إغراق عارض و الذي يرجع إلى أسباب طارئة، و إغراق مؤقت يزول بتحقيق الهدف منه كاختراق سوق معين، و إغراق دائم يرجع إلى احتكار تام للسوق الوطنية و تمتع المنتج للحماية من قبل الدولة.

ث- **تخفيـــض سعـــر الصـــرف:** تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات[3]. فبهذا الإجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، وفي نفس الوقت يرتفع ثمن السلع المستوردة أمام المحلية.

1- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 265.

2- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 291.

3- جاسم محمد: التجارة الدولية مرجع سابق، ص 142.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

3 - الوســائل الكميــة

تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج، وهي:

أ- **نظــام الحصـــص:** يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محددة[1] . كأن يسمح باستيراد كمية من اللحوم لا تتجاوز خمسين طنا خلال مدة معينة كالسنة مثلا، و يمكن أن يكون الهدف حماية المنتج المحلي، أو التقليل من فاتورة الواردات و التي تعتبر تسرب للدخل الوطني إلى الخارج.

ب- **تراخيص الاستيراد:** يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية[2]. و قد يكون الغرض حماية بعض المنتجات المحلية، أو عدم تجاوز حجم حصة السلعة المعنية من الاستيراد.

4 - الوســائل التنظيميــة

وهي الوسائل و الإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها. وهي:

أ- **المعــاهدات التجــارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري[3]. و يتم في هذه المعاهدات الاتفاق بين الدول حول الإجراءات الإدارية و الامتيازات المتبادلة بينهما كالمعاملة بالمثل، و العمل بمبدأ الدولة الأولى

1- موسى سعيد مطر وآخرون: التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 70.

2- جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، مصر 1992، ص 169.

3- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 297.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

بالرعاية والذي بمقتضاه تتعهد الدولة بمنح الدولة الأخرى نفس المزايا الممنوحة لمنتجات و مواطني و هيئات دولة ثالثة.

ب- **الاتفـــاقات التجـــارية:** معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد، وطريقة سداد الديون والمستحقات، وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة[1]. و منه فالاتفاقات التجارية تتناول الأمور التفصيلية في المبادلات التجارية كالإجراءات المتبعة و الكميات و بيان المنتجات التي يتم تبادلها بين الدولتين.

ت- **اتفـــاقات الدفـــع:** ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان[2]. أي أن هذا الاتفاق يحدد العملة التي يتم بموجبها تسوية العمليات التجارية بين البلدين، و يحدد سعر الصرف و أنواع المعاملات التي تتم وفق هذا الاتفاق.

ث- **التكتلات الاقتصـــادية:** تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة[3]. ففي إطار هذه التكتلات تقوم دولتين أو أكثر بتنظيم عمليات التبادل التجاري بينهما وفق اتفاقات أو معاهدات تضمن الاستفادة و النفع من التبادل التجاري لكل الدولة انضمت في التكتل من خلال المزايا التي تحصل عيها.

1- أحمد فارس مصطفي: العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا 1982، 163.
2- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي مرجع سابق، ص 298.
3- المرجع السابق، ص 298.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ج-**الحماية الإدارية:** و المقصود بها مجموعة من الإجراءات تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية. و تتخذ هذه القيود عددا من الأشكال مثل اشتراط شهادة من مصدر السلعة (شهادة المنشأ) تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها و التشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة[1]. فهذه الإجراءات تقوم بها السلطات بغرض تقييد عمليات التبادل مع العالم الخارجي، باستعمال الإجراءات الإدارية و التي تتطلب تكاليف إضافية، و عمليات إدارية إضافية مما يسبب خسارة في الوقت بالنسبة للعاملين في التبادل التجاري مما يقلل من نسبة ربحهم.

المبحث الثالث: معدل التبادل الدولي و المكاسب من التجارة الخارجية

تحقق التجارة الخارجية للدول التي تقوم بهذا النشاط مكاسب كثيرة. إلا أن حجم هذه المكاسب يختلف من دولة إلى أخرى حسب المركز الاقتصادي للدولة و حجم مبادلاتها التجارية. و لتحديد مقدار الفائدة من التجارة الخارجية يتم استعمال معدل التبادل الدولي، و هذا المعدل يساعد الدولة في معرفة أثر سياستها التجارية. ذلك أن الدول تعتمد على قطاع التجارة الخارجية من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة الدخل الوطني، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: معدل التبادل الدولي

يعتبر معدل التبادل الدولي، أو نسب أو شروط التبادل الدولي من العناصر الأساسية و المهمة في تحديد مدى انتفاع الدولة من التجارة الخارجية، حيث يتم من خلاله تحديد أثر التجارة الخارجية على المتغيرات الاقتصادية، و الذي من خلاله يتحدد مكسب كل دولة من الدول التي يتم التبادل التجاري بينها، و أيضا يفيد معدل التبادل الدولي في معرفة

2- جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 143.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أهمية قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني و مدى التأثير المتبادل بينهما، و هذا كله يساعد في وضع السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية.

1 – مفهوم معدل التبادل الدولي

يعرف معدل التبادل الدولي في إطار غير نقدي بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للخارج. كما يعرف في إطار نقدي بأنه العلاقة بين الأسعار التي تتلقاها البلد و الأسعار المدفوعة مقال شراء وارداتها[1].

و أيضا؛ معدل التبادل الدولي يشير إلى سعر التبادل الدولي أي هو عبارة عن سعر الصادرات منسوبا إلى سعر الواردات[2].

إذ أن الدولة في إطار قطاع التجارة الخارجية تقوم بتصدير عدد كبير من السلع و تستورد أيضا عدد كبير من السلع، و لهذا يتم الاستعاضة بمعدل التبادل الدولي للتعبير عن أسعار مجموعة من السلع المصدرة و المستوردة من خلال رقم قياسي لكل من الصادرات و الواردات.

فمعدل التبادل الدولي هو من إحدى السلعتين (المصدرة و المستوردة) مقومة بالأخرى.

فمثلا الجزائر تصدر إلى الخارج 100 وحدة من التمور و ثمن الوحدة الواحدة هو 200 دج، ثمن صادرات الجزائر هو 100x200 و تساوي 20000 دج. و في المقابل تستعمل الجزائر حصيلة صادراتها من التمور في استيراد القمح؛ فإذا كان ثمن وحدة قمح واحدة هو 100دج فبإمكان الجزائر استيراد 200 وحدة قمح.

و يتحدد هنا معدل التبادل الدولي في إطار نقدي بمقارنة ثمن صادرات الجزائر مع من وارداتها؛ و حيث إن ثمن وحدة تمور هو 200 دج، و ثمن وحد قمح هو 100 دج فإن معد التبادل الدولي للجزائر هو 200/100 و يساوي 2. و حاصل القسمة يمثل عدد الوحدات من القمح التي تستطيع الجزائر استيرادها مقابل تصدير وحدة تمور واحدة.

1- أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 62.

2- عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 391.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و نلاحظ أن هذه النسبة تكون في صالح الجزائر كلما زادت كمية السلع التي تستوردها مقابل نفس الكمية من السلع التي تصدرها، و العكس صحيح.

2 – أنـــــــواع معـــدل التبـــادل الدولـــــــــي

نظرا لتعدد السلع التي يتم تصديرها و استيرادها بين الدول، و تعدد استخدامات الإحصائيات للتجارة الخارجية يستخدم الفكر الاقتصادي عدة أنواع لمعدل التبادل الدولي بما يوافق عمليات التجارة الخارجية و استخدامات الإحصائيات، و هي كما يلي:

أ–**معـــدل التبادل الصافي:** يعرف هذا المعدل بأنه الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوما على الرقم القياسي لأسعار الواردات[1].

و يحسب معدل التبادل الصافي بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل التبادل الصافـــــي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

و نلاحظ أن ارتفاع هذا المعدل أي زيادة النسبة عن 100 يعني إمكانية حصول الدولة المعنية على أكثر من وحدة واردات مقابل وحدة صادرات واحدة، و هذا في صالح الدولة و العكس صحيح.

و يعتبر هذا المعدل هو الأكثر شيوعا نظرا لقابليته للقياس إحصائيا. و الواقع أن معدل التبادل الصافي لا يفسر تحركات أسعار الصادرات و أسعار الواردات[2]. إلا أنه يوضح فقط الاتجاه العام لحركة الصادرات و الواردات من خلال العلاقات السعرية.

ب–**معدل التبادل الدخـــلـــي:** نظرا للصعوبات التي تكتنف قياس التغير في إنتاجية صناعات التصدير في أي دولة فقد اقترح بعض الكتاب الأخذ بمقياس لمعدل التبادل و هو ما أطلق عليه معدل تبادل الدخل، و هو يعبر عن النسبة بين الرقم

1- أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 63.
2- المرجع السابق، ص 63.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

القياسي لأسعار الصادرات و الرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبة في الرقم القياسي لحجم الصادرات[1].

$$\text{م ت د} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

و نلاحظ أنه عبارة عن معدل التبادل الصافي معدلا بتغيرات كمية الصادرات، و يطلق عليه تعبير المقدرة على الاستيراد أو القوة الشرائية للصادرات.

ت-معـــــدل التبـــــادل العواملي المفـــرد: و يعرف بأنه معدل التبادل الصافي معدلا بالتغيرات في إنتاجية قطاع التصدير، أي يساوي معدل التبادل الصافي مضروبا في الرقم القياسي لإنتاجية قطاع التصدير[2]. و أي ارتفاع في هذا المعدل يعني تحركه في صالح الدولة المصدرة، أي إمكانية الحصول على كمية اكبر من الواردات مقابل كل وحدة من وحدات عوامل الإنتاج المستغلة في الصناعات التصديرية. مع العلم أن الرقم القياسي لإنتاجية قطاع التصدير هو مقلوب الرقم القياسي للتكلفة.

م ت ع م = معدل التبادل الصافي x الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات.

ث-معـــدل التبـــادل العوامـــلـــي المـــزدوج: و هو عبارة عن معدل التبادل الصافي معدلا بتغيرات الإنتاجية في قطاع الصادرات و تغيرات الإنتاجية في قطاع الواردات[3].

$$\text{م ت د م} = \text{معدل التبادل الصافي} \times \frac{\text{الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لإنتاجية الواردات}}$$

1- محمود يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص ص 107، 108.

2- أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 64.

3- أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 65.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

وارتفاع هذا المعدل أو تحسنه يعني أن وحدة من عوامل الإنتاج المحلية التي تشتغل في الصناعات التصديرية تستطيع الحصول على وحدات أكبر من عوامل الإنتاج الأجنبية المشتغلة في قطاع الواردات.

ج-معـــدل التبـــادل الإجمـــالي: و يحسب هذا المعدل بالصيغة التالية[1]:

$$\text{م ت إ} = \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}} \times 100$$

فهذا المعدل يقيس تلك العلاقة بين التغيرات في كمية الصادرات و الواردات من سنة لأخرى، و أي زيادة في هذا المعدل عن النسبة 100 تعني أنه مقابل كمية معينة من الصادرات أمكن الحصول على كمية أكبر من الواردات.

3 - تطـــــــور معــــدل التبـــادل الدولـــــي

ينعقد الاجتماع على أن معدل التبادل قـــد يتحول في صالح (أو غير صالح) دولة معينة أو مجموعة من الدول بالنسبة لسلعة معينة أو مجموعة من السلع و ذلك وفق الظروف السائدة في الأسواق العالمية[2]. و في هذا الإطار قد تمت العديد من الدراسات لتحليل تطور معد التبادل الدولي عبر الزمن.

و قد لوحظ من فترة طويلة أن معدل التبادل الدولي بين السلع الصناعية و السلع الأولية يميل في المدى الطويل إلى الاتجاه في غير صالح الدول النامية و المتخلفة التي تنتج السلع الأولية، و في صالح الدول المتقدمة التي تنتج السلع الصناعية[3].

و يرجع التدهور في معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية إلى عوامل العرض و الطلب، و التقدم الفني و التكنولوجي من بين أهم الأسباب التي كرست التخصص أو تقسيم العمل الدولي بحيث تصدر الدول النامية المواد الأولية إلى الدول المتقدمة و بأسعار زهيدة، و في المقابل تستورد منها المنتجات المصنعة و بأثمان مرتفعة.

1- المرجع السابق، ص 62.

2- محمود يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 110.

3- عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 393.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و هذا يعني أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من التجارة الخارجية في ظل شروط التبادل الدولي الراهنة و التي تصب في غير صالح الدول النامية.

و لذلك يمكن القول بما لا يدع مجالا للشك، بأن الاتجاه الحالي لمعدل التبادل ينبأ بأنه متدهور فعلا و هذا ما أثبته الدراسات التطبيقية للأمم المتحدة، حيث تؤكد هذه الدراسات أن معدل التبادل الدولي يتجه في غير صالح الدول النامية[1].

المطـــلب الثـــانـــي: الـــدور الإنمـــائي للتجـــارة الخـــارجيـــة

دون شك هناك علاقة وطيدة ما بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية، إذ أن الزيادة في حجم الصادرات تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني الإجمالي و زيادة معدل العمالة و بالتالي يزداد حجم الواردات، فيزداد مع ذلك حجم المعروض من السلع أمام المستهلكين في السوق الوطنية مع أسعار مناسبة و جودة تنافسية مما يرفع من مستوى معيشة و رفاهية الأفراد.

1 - طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

التنمية الاقتصادية هي عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها المختلفة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والتنظيمية من اجل تحسين نوعية الحياة، و توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع[2].

فالتنمية الاقتصادية هي نشاط إنساني مقصود، حيث أن الدول تلجأ إلى سن مجموعة قوانين و تنفيذ مجموعة إجراءات لتحقيق مجموعة أهداف، أهمها زيادة الدخل الوطني و الدخل الفردي بما يكفل رفاهية لأفراد الدولة، سواء من ناحية أجور العمال أو أسعار السلع أو نوعية و جودة هذه السلع و توافرها في السوق المحلية.

فعند الحديث عن الدور الإنمائي للتجارة الخارجية فإننا نقصد دراسة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، فالتجارة الخارجية تعد أحد الركائز الأساسية في تحقيق

1- أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 68.

2- عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 472، 473.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الدخل الوطني و بالتالي زيادة مستوى معيشة الأفراد و رفاهيتهم.

فالدولة التي تقوم بعملية التنمية الاقتصادية هي أشد حاجة إلى التجارة الخارجية . ذلك أنها تحتاج إلى استيراد السلع و المعدات الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج اللازمة لبرامجها التنموية، كما تحتاج إلى تسويق و تصريف منتجاتها ولا تتاح لها هذه العمليات إلا عن طريق الدخول في معاملات دولية تجارية[1].

ذلك أن أي دولة في بداية مرحلتها التنموية هي بحاجة إلى استيراد وسائل الإنتاج الحديثة لتحريك العملية الإنتاجية، و أيضا استيراد السلع من الأسواق منخفضة الأسعار و الأحسن جودة في إطار الاستفادة من منافع التخصص الدولي.

و أيضا تقوم الدول بتصدير الفائض من السلع المحلية (و التي غالبا ما تكون مواد أولية بالنسبة للدول النامية) و هذا يحقق لها مداخيل تساعد في تمويل عملية التنمية الاقتصادية. في نفس الوقت تتوسع الصناعات بتوسع الأسواق مما يؤدي إلى توظيف المزيد من اليد العاملة و بالتالي القضاء على البطالة.

التجارة الخارجية تضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، عن طريق التوجه إلى إنتاج السلع ذات الميزة النسبة و استيراد السلع الأخرى بتكلفة اقل و جودة أحسن.

2 - الاستفـــادة مـــن الـــواردات

يسهم الاستيراد الرأسمالي في بداية مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية، إذ عن طريق الاستيراد يتم توفير المعدات و التجهيزات و الخبرات اللازمة لهذه التنمية، و كذلك استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج و تنويعه[2].

1- جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 18.

1- جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 19.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

فالدول النامية هي المعنية بالدرجة الأولى بالتنمية الاقتصادية، ذلك أنها تسعى لبناء قاعدة إنتاجية و عليها اللجوء إلى استيراد السلع الرأسمالية من آلات و معدات الإنتاج الحديثة، و التي لا تتوافر عليها في السوق المحلية و بالتالي فإنها سوف تلجأ إلى السوق الدولية لاقتناء ما تحتاج إليه.

و التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يحصل على المزيد من السلع و الخدمات و بتكلفة أقل عما كان قبل قيامها، أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدولة و هو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية[1]. و هذا من خلال تخفيض التكاليف أو تقليص فاتورة النفقات مع عدم التقليل من حجم الاستهلاك أو كمية السلع المقتناة و أيضا كل ذلك دون الإضرار بنوعية و جودة هذه السلع المستوردة.

و أيضا تستطيع الدول استيراد التكنولوجيا الحديثة في التصنيع من أجل الرفع من قدراتها الإنتاجية و فعالية اليد العاملة وتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها من خلال توجيه مقدراتها نحو القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية.

3 – الاستفـــادة مـــن الصـــادرات

إن فتح المجال أمام الصناعات الوطنية و تنمية الصادرات سوف يعود بمكاسب كثيرة على الاقتصاد الوطني؛ إذ بعد أن تصل تلك الصناعات إلى نقطة الفائض في الإنتاج، و الفائض عن حاجة الأسواق المحلية، فإن السبيل أمامها هو تصريف هذا الفائض إلى الأسواق الخارجية من اجل النمو و التوسع و البقاء في السوق[2].

فالتجارة الخارجية تفتح الباب لتصريف الفائض من الإنتاج الوطني إلى الخارج، و ذلك حماية للقطاعات الإنتاجية من الإفلاس بسبب كساد سلعها في السوق و التي تزيد عن

2- عبد المطلب عبد الحميد و بتصرف: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 376.

3- جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 20.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

حاجة السوق الوطنية. وهذا يدفعها إلى التوسع و النمو عن طريق زيادة منافذ أسواقها و الذي يعني مداخيل و أرباح أكبر.

و فتح المجال أمام التصدير سوف يؤدي إلى الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير و الوصول بالمشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل و الطاقة القصوى. فعند اتساع السوق تزداد احتمالات التسويق و يرتفع مستوى الطلب و عندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة، المتفوقة و المتخصصة أن تتحول إلى مشروعات كبيرة و تستفيد من وفورات الحجم من تخفيض للتكاليف و زيادة للإنتاج[1].

إضافة إلى تحصيل قيمة الواردات، فالتصدير يكتسي أهمية بالغة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال الموارد المالية التي يتيحها للدولة ، و التي يمكن أن يُعاد استثمارها في مشاريع تنموية جديدة تساهم في زيادة التكوين الرأسمالي اللازم للتنمية الاقتصادية.

1- مصطفى رشدي شيحه و بتصرف: الأسواق الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 161.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

خلاصــــــة:

موضوع التبادل التجاري وجد مع ظهور العلاقات الإنسانية، و نظرا لعراقته و أهميته و تطوره امتد ليصبح نشاطا يمارس على مستوى الدول فيما بينها، و لهذا و جدت العديد من الدراسات التي حاولت تسليط الضوء على هذه الظاهرة الاقتصادية مبرزة أسباب قيامها و تأثيرها على اقتصاديات الدول و الفائدة المرجوة منها. و هذه الدراسات كانت على شكل نظريات اقتصادية قائمة على فرضيات و تستخدم المنهج العلمي في التحليل، و تعرضت للتطور عبر الزمن حيث نجد المدرسة التجارية أول من تناول موضوع التجارة الخارجية ثم تلتها المدرسة الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية ثم النظريات الحديثة و إلى يومنا هذا تتعرض النظريات الاقتصادية المفسرة لقيام التجارة الخارجية إلى محاولات للتحديث و التطوير من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية و الطرق الجديدة للتبادل التجاري.

و الاختلاف في تفسير قيام التجارة الخارجية أدى إلى الاختلاف في سبل تنظيم و تسيير هذا القطاع الاقتصادي، فهناك من يدعو إلى التدخل المباشر و القوي للحكومة في هذا القطاع و تقييد عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة الحماية التجارية مستندا بالعديد من الحجج منها حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية و حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات السلبية للعام الخارجي عليه. و في المقابل هناك من يدعو إلى فك القيود على عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة تحرير التجارة الخارجية لأنه يرى في ذلك نفع و مكاسب عدة تعود على الدول المتبادلة، منها الاستفادة من مبدأ التخصص الدولي و تقسيم العمل بين دول العالم و انتقال التكنولوجيا بحرية بين دول العالم ما يضمن رخاء و رفاه الدول و الشعوب على حد سواء. و لتطبيق السياسة التجارية يستوجب على الدول الاستعانة بمجموعة أدوات و هي مقسمة إلى كمية و سعرية و تنظيمية الهدف منها تنظيم نشاط التجارة الخارجية بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة.

بعد اختيار السياسة التجارية المناسبة لحالة الدولة و من ثم اختيار الأدوات اللازمة لتطبيقها على ارض الواقع، تقوم الدول بتقييم حجم المكسب أو العائد من التجارة الخارجية

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

لتعرف مدى نجاعة سياستها. و هذا من خلال ما يعرف بمعدل التبادل الدولي، و الذي يقيس فائدة الدولة من التبادل الدولي، و الذي تشير الدراسات إلى انه في المدى البعيد يسير في غير صالح الدول النامية نظرا لتقسيم العمل القائم حاليا و الذي يكرس الدول النامية مصدرة للمواد الأولية بأسعار زهيدة و مستوردة للمنتجات المصنعة و بتكاليف مرتفعة.

و الدول النامية تعول كثيرا على قطاع التجارة الخارجية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال الاستفادة من مزايا التبادل الدولي استيرادا و تصديرا، حيث تستفيد من استيراد معدات الإنتاج في مرحلة أولى إضافة إلى استيراد التقنية الإنتاجية و السلع بأسعار و جودة تنافسية نظرا للتخصص الدولي، و تستفيد من التصدير من خلال تصريف الفائض إلى الأسواق الخارجية، مما يسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية و توظيف عدد عمال أكبر، إضافة إلى توفير رؤوس أموال من اجل تمويل عمليات الاستيراد و تمويل الخزينة العمومية للقيام بنشاطات التنمية الاقتصادية.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الفصل الثاني:

تحرير التجارة الخارجية ودور المنظمة العالمية للتجارة

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تمهيـــــــــــــــــــد:

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية العديد من التطورات، أهمها محاولات تنظيم العلاقات الدولية في كل الميادين؛ ففي ميدان العلاقات السياسية نجد إنشاء منظمة الأمم المتحدة المستحدثة من اجل تنظيم العلاقات السياسية بين دول العالم. و في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية نجد محاولات إرساء أو تأسيس لنظام اقتصادي متكامل من حيث الأهداف و وظائف المؤسسات التي أنشأت لإدارته، و هذه المؤسسات تتقاسم الأدوار حسب اختصاص كل مؤسسة ففي القطاع النقدي الدولي نجد صندوق النقد الدولي، و في القطاع المالي نجد البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و في العلاقات التجارية الدولية نجد المنظمة العالمية للتجارة، و التي أوكلت لها مهمة إدارة النظام التجاري الدولي.

و قد صاحب هذه التحولات دعوات كثيرة للدول التي تبنى النظام الاقتصادي الاشتراكي (و الذي يتميز بالرقابة و التقييد على النشاط الاقتصادي)، إلى تحرير اقتصادها و الاندماج في الاقتصاد العالمي، من اجل الاستفادة من المزايا و الامتيازات التي يتيحها للمشتركين و المتعاونين فيه. و ما لبثت أغلب دول العالم تستجيب لهذه النداءات في محاولات لتحرير اقتصادياتها و التحول إلى النهج الحـــر، و في هذا التحول تسعى الدول إلى تبني سياسات اقتصادية متكاملة بحيث لا يؤثر هذا الانفتاح الاقتصادي سلبيا على بعض القطاعات كالصناعات الناشئة و السلع المحلية. حيث يتم هذا الحرير تدريجيا.

و حيث إن معظم المبادلات التجارية الدولية حاليا تتم بين الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، و من بين هذه الدول تلك المهيمنة على الاقتصاد العالمي. فإن الدول التي تسعى إلى تحرير تجارتها الخارجية تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من اجل تحقيق اكبر استفادة، و من أجل حماية نفسها من خلال الاتفاقيات و الالتزامات المبرمة داخل المنظمة.

و سنتناول في هذا الفصل منهجية تحرير التجارة الخارجية من خلال الأهداف و المراحل و الشروط، و سنتناول أيضا التحولات و الدعوات العالمية إلى الدول من اجل تحرير

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تجارتها الخارجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة و تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العولمة الاقتصادية و صندوق النقد الدولي. ثم نتناول بشيء من الإسهاب في دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية، بصفتها مديرا للنظام التجاري العالمي، و حاليا تحرير التجارة الخارجية يتم عبر قنواتها و الانضمام إليها.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المبحث الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية و الهدف منها

سنتناول في هذا المبحث مفهوم تحرير التجارة الخارجية و الأهداف المرجوة من هذه العملية، إضافة إلى الشروط توافرها لتحقيق الأهداف المتوافرة و منهجية تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية

في قضايا الإصلاح الاقتصادي، و خاصة في الدول النامية يتم استعمال مصطلح "تحرير التجارة الخارجية"، و سنتناول في هذا المطلب معنى تحرير التجارة الخارجية و الهدف أو المغزى منه إضافة إلى الشروط الواجب توافرها لتحرير التجارة الخارجية، حتى نضمن تحقيق أفضل النتائج و دون الإضرار ببقية القطاعات الاقتصادية للدولة.

1 - تعريف تحرير التجارة الخارجية

تعرف عملية تحرير التجارة الخارجية بأنها: هي جملة الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إلى تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، و هي عملية تستغرق وقتا طويلا[1].

تحرير التجارة الخارجية هو مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية و غير الكمية التعريفية وغير التعريفية على تدفقات التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[2].

أي أن عملية تحرير التجارة الخارجية هي تحييد نظام التجارة الخارجية في الدولة عن طريق اتخاذ مجموعة إجراءات و تدابير، حيث إن ذلك يؤدي إلى عدم تدخل الدولة في نشاط التجارة الخارجية سواء من ناحية الصادرات أو الواردات، و ذلك يعني إعطاء حرية مطلقة للتجارة الخارجية و عدم تقييدها بأي من أدوات السياسة التجارية.

و تحرير التجارة الخارجية يستغرق وقتا طويلا نظرا إلى أن الإجراءات تتطلب وقتا لإعدادها و سن قوانينها و تطبيقها على ارض الواقع، دون إغفال الارتباط الوثيق لقطاع

1- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 249.

2- عبد المطلب عبد الحميد و بتصرف: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 412.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

التجارة الخارجية بكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أن ذلك يتطلب إعداد كل القطاعات حتى لا تكون نتائج سلبية على بعضها، كالصناعات الناشئة مثلا و التي قد لا تكون في مستوى التنافسية للسلع الأجنبية مما قد يؤدي إلى القضاء عليها في حالة فتح السوق المحلي.

2 - الهدف من تحريـــــر التجـــارة الخـــارجية

في الوقت الراهن معظم الدول المتقدمة تنتهج سياسة تحرير التجارة الخارجية، في حين نجد الدول التي تسعى إلى إضفاء صفة الحرية على قطاع التجارة الخارجية لديها أغلبها دول نامية و يرجع ذلك إلى محاولة تحقيق جملة أهداف و مزايا من التحرير التجاري و هي:

أ- **رفـــع معدلات نمـــو الإنتاج و تحسينه:** فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين. فمن ناحية مستوى الإنتاجية، تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا و فعالية سعيا وراء زيادة الناتج و خفض النفقة[1]. و تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة ين المنتجين و يسعى كل منتج إلى تحسين و تطوير طرق الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج و خفض التكلفة و طرح السلع بأسعار منخفضة[2].

فمناخ المنافسة الذي تخلقه حرية التجارة يجعل الدول تتبنى عملية تحرير التجارة الخارجية، من أجل الاستفادة من المزايا التي يضفيها على الجهاز الإنتاجي من ضرورة رفع مستوى تكوين اليد العاملة و الآلات المتطورة، إضافة إلى استقدام ما ينقص لتطوير الجاز الإنتاج من الخارج عن طريق الاستيراد.

1- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص 280، 281.
2- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 357.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ب- استغـــلال وفـــرات الحجـــم: و من الأسباب التي تؤدي بالدول إلى تبني عملية تحرير التجارة الخارجية محاولة الاستفادة من وفرات الحجم و اتساع السوق الدولية.

فإزاء اتساع السوق تزداد احتمالات التسويق و يرتفع مستوى الطلب و عندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة، المتفوقة و المتخصصة أن تتحول إلى المشروعات الكبيرة و تستفيد من وفرات الحجم و اقتصاديات السوق و تخفيض التكاليف و زيادة الإنتاج.[1]

فعند رفع القيود أمام حركة السلع يتم إتاحة الفرصة لتصريف المنتجات إلى الخارج، مما يجعل المؤسسات الإنتاجية توظف كافة قدراتها الإنتاجية مع الاستفادة من خفض التكلفة، مما يؤدي إلى مداخيل و أرباح اكبر للمؤسسة و الدولة على حد سواء، و هذا يساهم في تمويل خزينة الدولة و زيادة التوظيف.

ت- رفـــع معدلات التصديـــر: عند تخصص الدول بإنتاج السلع و الخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك، و هو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها، و تقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها و تصديرها إلى الخارج[2].

فرفع معدلات التصدير يستند على مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، فتحرير التجارة الخارجية تتبناه الدول من أجل فتح منافذ لسلعها المحلية و اختراق الأسواق الدولية، مما يرفع معدلات تصديرها و حجم صادراتها إلى الخارج. هذا من أجل تحقيق عوائد لتمويل عمليات الاستيراد و توفير العملة الصعبة، و أيضا من أجل توفير السيولة لخزينة الدولة للقيام بمهامها و التي منها تمويل التنمية الاقتصادية.

1- مصطفى رشدي شيحه: الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص 161.
2- فليح حسين خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 31.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

3 – شروط نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية

و لكي تنجح عملية تحرير التجارة الخارجية و تحقق أهدافها هناك مجموعة شروط يجب توفيرها، و هي[1]:

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة.
- أن تكون السياسات الاقتصادية الأخرى تعمل في نفس اتجاه التحرير و دعمه.
- توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري.

من اجل تحرير التجارة الخارجية يجب أن تكون ضمن سياسة اقتصادية كلية سليمة أي متكاملة تأخذ بالحسبان كل المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة، كأسعار السلع و الأثر على البطالة، إضافة إلى ذلك يجب أن تعكس عملية تحرير التجارة الاتجاه العام للنظام الاقتصادي السائد في الدولة، معنى ذلك انه يجب أن تكون كل القطاعات تتجه نحو التحرير فمثلا لو كان قطاع التجارة الخارجية يتجه نحو التحرير و في نفس الوقت تسعى الدولة إلى تقييد حرية مبادلات العملة فإن هذا التعارض من شأنه أن يقوض من إمكانيات تحقيق السياسة على ارض الواقع.

إضافة إلى ذلك يجب توفر بيئة عالمية تشجع على تحرير التجارة الخارجية؛ من خلال التزام الدول بتحرير تجارتها تجاه بعضها، فأي دولة تحرر تجارتها باتجاه دولة أخرى يجب أن يقابل ذلك تحرير مماثل.

المطلب الثاني: منهج تحرير التجارة الخارجية

يجب أن يرتبط تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاديات الاشتراكية المتحولة ارتباطا وثيقا بسرعة رفع القيود عن الأسعار، و النظام الضريبي الساري، و درجة التحرير المالي في التجارة الداخلية[2].

1- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ص، 250، 251.

2- ماكين رونالد: الاقتصاد الدولي، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص 291.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و بما أن قطاع التجارة الخارجية جد حساس بالنسبة للاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية، فإن عملية تحريره يجب أن ترافقه إصلاحات اقتصادية على مستوى بقية القطاعات الاقتصادية أو ما يطلق عليها السياسات الاقتصادية الهيكلية.

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف و الشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع و إحداث تغييرات عميقة فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها و مهامها و أنشطتها، تغيير النظام المالي و أساليب التمويل[1].

و منه فعملية تحرير التجارة الخارجية تندرج ضمن مجالات السياسات الاقتصادية الهيكلية، و أي تغيير في طبيعة تنظيمه يجب أن يرافقه تغييرات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الأخرى و التي هي؛ أسعار الصرف و الخوصصة و تأهيل المؤسسات المحلية، ونظام الأسعار و التجارة الخارجية. و يكون ذلك على النحو التالي:

1 - أسعـــــار الصرف

يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية[2] . أي أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر مبادلة عملة بأخرى، حيث أن إحدى العملتين تمثل سلعة و الأخرى تمثل الثمن النقدي لها.

تؤدي الواردات إلى طلب على العملات الأجنبية كما تؤدي إلى عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تنشئ الطلب الأجنبي على العملة الوطنية كما تؤدي إلى عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني[3].

و هناك ثلاث أنظمة لتحديد سعر الصرف وهي: سعر الصرف الثابت، نظام المرونة المقيدة لأسعار الصرف و سعر الصرف الحر[4] .

1- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 235.
2- عبد النعيم مبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 470.
3- عبد الرحمن يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص 230.
4- موسى سعيد مطر وآخرون: المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، ط1،2003، ص 44.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

حيث أنه في ظل سعر الصرف الثابت تقوم السلطة النقدية في الدولة بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس قدرتها الاقتصادية و احتياطاتها من العملات الأجنبية، وفي نظام المرونة المقيدة تقوم السلطات النقدية بتثبيت سعر الصرف مع السماح له بالتذبذب انخفاضا و ارتفاعا بحدود معينة. بينما أسعار الصرف الحرة تتحدد وفق قوى العرض و الطلب على العملة المحلية و الأجنبية.

إذا فسعر الصرف يعتبر محددا رئيسيا في تحديد أسعار الصادرات و الواردات بالنسبة للدولة في قطاع التجارة الخارجية. و هو عنصر مهم في عملية تحرير التجارة الخارجية، فهذه لا يمكن أن تتم بدون إجراء تعديلات على نظام تحديد أسعار الصرف، و أيضا أسعار الصرف هي الكفيلة بتحديد الفائدة من التجارة الخارجية عن طريق معدل التبادل التجاري من أجل معرفة مقدار المكسب من التجارة الخارجية.

إضافة إلى ذلك، على الدولة توفير العملة المحلية و العملة الأجنبية بقدر كاف من اجل إتمام صفقات الاستيراد و التصدير، لأن أي قيد على عملية تحويل العملة يؤثر على حرية التجارة الخارجية و حجمها.

2 – الخوصصة و تأهيل المؤسسات المحلية

بالنسبة للخوصصة أو الخصخصة هي العملية التي تهدف إلى الحد من دور الدولة و الرفع من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و ملكية وسائل الإنتاج[1].

أي أن الخوصصة يمكن أن تكون كلية أو جزئية عن طريق تحويل الملكية العامة إلى خاصة، أو عن طريق خلق مؤسسات مملوكة للخواص منذ البداية.

و عملية الخوصصة تكون مرافقة لعملية تحرير التجارة الخارجية من اجل إضفاء نوع من الشفافية و المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية العاملة في حقل التجارة الخارجية. لأن ذلك يولد تساوي الفرص بين المنتجات المحلية و المنتجات الأجنبية عن طريق رفع الدعم عن المؤسسات العمومية و تسييرها وفق معيار الربحية و اقتصاد السوق.

1-Rabah Bettahar: la privatisation en Algérie, opu, Algérie,1995, p 05.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أما بالنسبة لتأهيل المؤسسات فهو عبارة عن برنامج على مستوى المؤسسة الاقتصادية يهدف إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية ويركز أساسا على الاستثمارات غير المادية (المرافقة التقنية ، البرمجيات ، التكوين ، النوعية ، ومعايير نظام المعلومات) ومادية في جلب التكنولوجيا الحديثة[1] .

و نشير إلى أن برنامج التأهيل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قامت المؤسسات بتبني مجموعة من الإجراءات و التجديدات التي تخص أساليب التنظيم و الإنتاج، الاستثمار و التسويق، و التحكم في التكاليف، و الجودة، و التأطير، و التكوين، و سياسات التسويق، و الانفتاح على الشركاء الفنيين و التجاريين[2].

فعملية تحرير التجارة الخارجية تتطلب أيضا تأهيل المؤسسات المحلية، من أجل رفع قدراتها التنافسية و الصمود أمام المؤسسات و السلع الأجنبية المنافسة عند رفع القيود عن حركة التجارة بين الدولة و العالم الخارجي.

و تأهيل المؤسسات يكون عن طريق الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه وتدريبه على أعلى مستوى، و اقتناء معدات الإنتاج الحديثة من أجل توفير منتجات ذات جودة تنافسية وضمان القدرة على التصدير إلى الأسواق الخارجية.

3 – تحرير الأسعـــــار

و هي عملية إطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار و جعلها في نفس مستوى السوق العالمية[3].

فعملية تحرير الأسعار عبارة عن إطلاق قوى السوق لتحديد أسعار السلع عند تساوي العرض و الطلب، و ذلك عن طريق إلغاء تدخل الدولة لتحديد الأسعار سواء عن طريق

1- كمال رزيق و بوزعرور عمار : التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21، 22 ماي 2002.

2- زايري بلقاسم: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، ص 48.

3- علي عبد الله: موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 101.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

إلغاء دعم الأسعار و إلغاء التحديد الإداري للأسعار. كل هذا من اجل أن تكون الأسعار داخل الدولة في نفس مستوى الأسعار خارجها.

تستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التشوهات السعرية و تحرير قيمها و حركتها بإلغاء الدعم و كافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري، قصد المساهمة في قيام و تطور اقتصاد السوق[1].

و تحرير التجارة الخارجية سوف لن يكون له معنى في ظل تحكم الدولة في الأسعار أو دون خضوعها لآلية السوق، فمن ناحية دعم الدولة للأسعار فإن ذلك يمكن أن يكلفها أعباء و نفقات هي في غنى عنها إذا استوردتها من الخارج حيث يمكن أن توفرها بسعار اقل.

أما من ناحية التحديد الإداري للأسعار فإلغائه يهدف إلى التخصيص الأمثل للموارد، حيث إن تعكس الأسعار اتجاه السوق بدقة من حيث الطلب على السلع، و أيضا غياب حرية الأسعار سوف لن سمح للمؤسسات الاقتصادية تقدير أرباحها بشكل سليم.

4 – تحرير التجارة الخارجية

يجب أن ترتبط سرعة تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاديات الاشتراكية المتحولة ارتباطا وثيقا بسرعة رفع القيود عن الأسعار، و النظام الضريبي الساري، و درجة التحرير المالي في التجارة الخارجية [2]. فقطاع التجارة الخارجية مهم جدا وله تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدولة، و لذلك عند البدء في عملية تحريره يجب تهيئة و إعداد بقية القطاعات الاقتصادية للتأقلم الجيد مع النظام الجديد للتجارة الخارجية.

و يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في أسعار السلع النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج و الطلب و الشغل، ومنه النهاية إعادة توزيع الدخول[3].

1- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 247.
2- ماكين رونالد:الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 291.
3- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 249.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

فعند تحرير التجارة الخارجية يؤدي ذلك إلى دخول سلع جديدة إلى سوق و خروج سلع إلى الخارج؛ و هذا من شأنه أن يؤثر في أذواق المستهلكين و ميولاتهم، و يؤثر أيضا في توجهات المؤسسات المنتجة داخل الدولة من حيث السوق و المستهلك المستهدف، مما يؤثر في النهاية في مستوى رفاهة الأفراد و مداخيل المؤسسات و هذا يعني التأثير في إعادة توزيع الدخول.

أما بالنسبة لخطوات أو مراحل التحرير، فالبعض يرى أن تحرير التجارة التدريجي (الذي يستغرق أكثر من سنتين) يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية[1]:

- تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة قد يؤدي إلى فشلها أو اختفائها، مما ينعكس على نسبة البطالة و النشاط الاقتصادي.
- الطريقة التدريجية تعطي هذه الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة.

أي انه بعد مباشرة الإصلاحات الاقتصادية على مستولى الداخل تأتي عملية البدء في تحرير التجارة الخارجية، و التي من الأفضل أن تتم بشكل تدريجي تجنبا لوقوع صدمة بالنسبة للصناعات المحلية، حيث إن التدرج في تحرير التجارة يمنح المؤسسات المحلية الوقت و الفرصة للتأقلم و التكيف مع الوضع الجديد سواء من حيث أسعار السلع أو النوعية و الجودة.

و من المفيد الابتداء في تحرير التجارة الخارجية بإلغاء الحصص و القيود الكمية المماثلة و التي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركية. لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع[2].

1- حسان خضر: برامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، www.arab-api.org/course25/c25_2.htm, 25-03-2010, 09:10 pm.

2- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 251.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و أيضا لأن التعريفة الجمركية تضفي صفة العدالة في المعاملة، ذلك أنها لا تفاضل بين المستوردين أو بين الدول محل التعامل معها عن طريق إعطاء امتيازات للبعض و حرمان البعض الآخر.

أما من ناحية التصدير فيجب على الدولة اتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع و زيادة الصادرات نحو الخارج.

و من بين هذه الإجراءات نجد[1]:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- تقديم الدعم و المعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق و أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.

و هذه الإجراءات تتضمن تأهيل و تشجيع المؤسسات التي تهدف إلى تصدير منتجاتها، عن طريق معونات فنية تتمثل في رسكلة اليد العاملة، و معونات مالية كالقروض لتحسين وضعها المالي، و تخفيضات أو إعفاءات ضريبية.

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية و الدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية

في السنوات الأخيرة شاع استخدام مصطلح العولمة الاقتصادية، و قد ثارت حول هذا الموضوع العديد من النقاشات و الجدالات حول مفهومه، و الجهة التي تقف خلفه، و الآثار المتوقعة منها،

و سنتناول في هذا المبحث مفهوم العولمة الاقتصادية و خصائصها، و من يقودها، إضافة إلى الهدف من العولمة الاقتصادية

1- وصاف سعيدي:تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 07.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بالديناميكية مما اثر في مفهوم العولمة الاقتصادية، و الذي سنتناوله في هذا المطلب من خلال الفرع الأول الذي يتناول التعريف و الخصائص و إدارة العولمة، و الفرع الثاني يتناول أهداف العولمة الاقتصادية.

1 – تعريف العولمة الاقتصادية

هناك العديد من التعريفات لمصطلح العولمة الاقتصادية، و لا يمكن حصرها في تعريف واحد نتيجة لاختلاف وجهات النظر بين المفكرين، و أيضا لسبب آخر و هو أن العلاقات الاقتصادية الدولية و التي تؤثر مباشرة في مفهوم العولمة الاقتصادية تتميز بالتطور و التغير المستمر و السريع.

يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، و ذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع و الخدمات، و تحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول[1].

الاقتصادي Alonse Gamo 1997P1 يرى أن العولمة هي الزيادة في التجارة الدولية و الروابط المالية التي دعمها التحرير التجاري و التغيرات التكنولوجية[2].

العولمة الاقتصادية هي تحول العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالية و انخفاض تكاليف النقل و حرية التجارة الدولية إلى سوق واحد، الأمر الذي أدى إلى منافسة اشد وطأة و أكثر شمولية ليس في سوق السلع فقط، بل في سوق العمل أيضا[3].

إذا فالعولمة الاقتصادية تعبر عن الاندماج الاقتصادي بين دول العالم و تنامي العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لرفع القيود الاقتصادية بين الدول، و التعاون الاقتصادي فيما بينها عن طريق تحرير التجارة الخارجية بين دول العالم وتحرير حركة رؤوس الأموال بينها.

1- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص 23.
2- محمد العربي ساكر: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 174.
3- هانس بيتر مارتن، هارولد شومان: فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 29.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و قد ساعد على ذلك أيضا تطور منظومة الاتصالات و المواصلات الدولية و التي قللت كثيرا من تكلفة النقل، و الذي يعتبر من أكبر عوائق نمو التجارة الخارجية بين دول العالم.

و من هذه التعاريف نجد أن العولمة الاقتصادية تتميز بعدة ميزات و هي تحرير التجارة الخارجية بين دول العالم و انفتاح اقتصادياتها على بعضها البعض، الثورة العلمية التي تتجلى في سرعة الاتصالات و المواصلات بين دول العالم.

إلا انه يوجد تساؤل يُطرح عند تناول مفهوم العولمة و هو: بما ان العولمة تمس كل مجالات الحياة الإنسانية و تخص كل دول العالم بقاراتها و درجات تقدمها متقدمة أو نامية، هل هي عملية تلقائية تحدث من حيث نفسها أم أنها منقادة أو مدارة؟

إن كثيرا من الباحثين يرون أن ما يسمي "العولمة" ينبغي أن يسمي "أمركة"، حيث إن الذين يسيطرون على قرارات المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية هي الولايات الأمريكية فصوتها هو الأعلى، وما تمليه ينفذ. كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم[1].

إذا فالولايات المتحدة الأمريكية هي من يقود تيار العولمة، مستعملة في ذلك نفوذها السياسي و سطوتها العسكرية و قوتها الاقتصادية و شبكاتها الإعلامية. من أجل إدارة أو توجيه النظام الاقتصادي العالمي بما يخدم مصالحها.

2 – أهداف العولمة الاقتصـــــادية

الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيق جملة أهداف من خلال إدارتها للعولمة الاقتصادية و هي:

أ– **تحرير التجارة الخارجية بين دول العالم:** من الملاحظ تزايد الدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية و التعاون الاقتصادي بين الدول، و تزايد الاستجابة لهذه

1- خبابة عبد الله:سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 95.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الدعوات من خلال سعي الدول إلى رفع القيود التجارية فيما بينها.خاصة في فترة التسعينات.

مثلا زاد معدل التجارة الدولية حوالي 9% سنة 1995، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط، و بالطبع زاد نصيب التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي، و يضاف إلى ذلك أن 90 % من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير[1].

ب- **تطوير صناعة الدول النامية و اندماجها في السوق العالمي:** تسعى العولمة الاقتصادية إلى جعل الدول النامية عضوا فاعلا في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال إتاحة فرص للتنمية الاقتصادية و من ثم اللحاق بركب الدول المتقدمة.

و إن التحول من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي أي إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير هو نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة و الفرص الكبيرة التي يتيحها السوق العالمية[2].

فالدول النامية لا تعتمد في تحقيق التنمية الاقتصادية على قدراتها الذاتية فقط، و إنما تستعين بالفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية كفتح منافذ جديدة لتصريف الإنتاج الفائض مما يعني مداخيل إضافية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، و أيضا تتحصل الدول النامية على مستلزمات التنمية كالمعرفة و التكنولوجيا اللتان تتيحهما العولمة من خلال تطور و سهولة النقل و الاتصالات بين دول العالم و سرعة انتقال المعلومة.

ت- **تكامل أسواق النقد و المال الدولية:** و هو التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول ، و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق

1- محمد العربي ساكر: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ص 179، 180.

2- حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في عصر العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 90.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين(1979-1982) لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى[1].

فإضافة إلى سعي العولمة الاقتصادية تحرير التجارة الخارجية لدول العالم و انفتاح اقتصاديات الدول النامية و استفادتها من النظام الاقتصادي الدولي، تسعى إلى تحرير المعاملات النقدية و المالية بين دول العالم، من خلال ترابط و اندماج الأنظمة النقدية و المالية للدول مع بعضها؛ و يساعد على ذلك التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال و التي تتيح الاتصال المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين في كل بقاع العالم.

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولـــي و دوره في تحرير التجارة الخارجية

قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، بدأ الحلفاء التفكير في إنشاء مؤسسات تهتم بإرساء الاستقرار الاقتصادي العالمي لإدراكها بأهمية العلاقات الاقتصادية الدولية في إرساء دعائم الاستقرار و الأمن العالمي. و من بين هذه العلاقات الاقتصادية نجد العلاقات النقدية أو نظام المدفوعات العالمية، و الذي تقرر إنشاء مؤسسة دولية لإدارة شؤون المدفوعات و النقد الدولي من اجل العمل على الاستقرار و التعاون الدولي في ميدان العلاقات النقدية بين الدول، و سميت هذه المؤسسة صندوق النقد الدولي.

1 - تعريف صندوق النقد الدولي

في 01 جويلية 1944، انعقد المؤتمر المالي و النقدي للأمم المتحدة من ممثلي 44 دولة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية للتشاور في وضع أسس ملائمة للنظام النقدي العالمي فيما بعد الحرب العالمية الثانية[2]. و الذي كان من أحد نتائجه ظهور صندوق النقد الدولي[3].

1- خبابة عبد الله: سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 139.
2- محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، ص 240.
3- محمود يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 364.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية دائمة تعمل على تحقيق التعاون في حل مشاكل النقد العالمية، و يضع قواعد للسلوك يتعين على الدول الموقعة على الاتفاقية احترامها في سياستها لشؤون الصرف و المدفوعات الخارجية[1].

صندوق النقد الدولي هو صندوق دولي لتثبيت أسعار الصرف. و في هذا السبيل تقوم الدول الأعضاء بإيداع حصص تتكون جزئيا من الذهب و من عمولاتها الوطنية و من بعض أذونات الخزانة. و تستطيع الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من هذا الصندوق لمواجهة هذا العجز[2].

إذا فصندوق النقد الدولي هو عبارة عن مؤسسة اقتصادية دولية تهتم بإدارة و استقرار نظام النقد الدولي، من حيث أسعار الصرف و المدفوعات الدولية. و تقدم هذه المؤسسة تسهيلات لأعضائها من اجل تسوية بعض الاختلالات التي قد تنشأ في أنظمتها النقدية.

و تعتبر الدول العشر الصناعية أكثر الدول أهمية من حيث حجم تجارتها الدولية و القوة التصويتية لها في الصندوق. و كل دولة لها حصة معينة يجب أن تساهم بها في صندوق النقد الدولي، على أن تتكون تلك الحصة من 25 من الذهب و العملات القابلة للتحويل و 75 من عملتها، و بالمقابل فإن الحصة تحدد القوة التصويتية للدولة، و مقدار القروض التي يمكن أن تتسلمها[3]. فالامتيازات التي يقدمها الصندوق تخضع لضوابط أهمها حصة الدولة المعنية في الصندوق و التي تتكون من ذهب و عملات أجنبية قابلة للتحويل إضافة إلى عملتها المحلية، و كلما زادت حصة الدولة في الصندوق زادت الامتيازات التي تحصل عليها و زادت قدرتها التصويتية.

1- محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 243.

2- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 49.

3- موردخاي كريانين: الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد إبراهيم منصور و على مسعود عطية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 294.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

2 - جهود صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية

إن صندوق النقد الدولي ليست لديه مهمة مباشرة في تحرير التجارة الخارجية، و إنما دوره يتمثل في الأهداف و المهام التي يضطلع بها من أجل تسهيل إتمام عمليات و صفقات التجارة الخارجية من حيث أسعار الصرف و تسوية المدفوعات و هي:

أ- إلغاء الرقابة و القيود على الصرف و التي تعيق نمو التجارة الدولية و العمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق[1]. فصندوق النقد الدولي يسعى إلى تنمية و تحرير التجارة الخارجية بين الدول من خلال إلغاء الرقابة و القيود على الصرف، و التي تعتبر من أهم القيود على حركة التجارة الخارجية، لأن تقييد الصرف يؤثر مباشرة في حجم المبادلات التجارية الدولية و يحد منها.

ب- العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، و من ثم الحفاظ على مستويات الدخول و العمالة و تنمية الموارد الإنتاجية[2]. فصندوق النقد الدولي يسعى إلى جعل قطاع التجارة الخارجية وسيلة للتنمية الاقتصادية، عن طريق التأثير الايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل الدولة من خلال برامج الإصلاح التي يقدمها للدول.

ت- تحقيق المصلحة الاقتصادية و السياسية للعالم عن طريق إيجاد نظام للتجارة متعدد الأطراف و تحقيق القابلية لتحويل العملات[3]؛ فالصندوق يسعى إلى تسهيل عملية تحويل العملات بين الدول و منع القيود على الصرف مما يجعل إتمام الصفقات التجارية أكثر سلاسة و يسرا .

ث- العمل على زيادة حجم التجارة الخارجية و توسيع نطاقها و تنشيطها، و تحقيق مستويات عالية من التوظيف و الدخل الحقيقي و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع

1- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 494.
2- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 83.
3- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 50.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الدول[1]. أي العمل على تحقيق النفع المتبادل من التجارة الخارجية لكل الأطراف و منع استفادة طرف على حساب آخر.

ج- العمل على إلغاء الرقابة على الصرف المتمثلة في القيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى العملات الأخرى[2]؛ الرقابة على الصرف تعتبر من أكثر القيود تأثيرا على حجم التجارة الخارجية، فالصندوق بسعيه إلى إلغاء هذا القيد يرمي إلى منح التجارة الخارجية أو المبادلات مزيدا من الحرية و النمو.

ح- يهدف الصندوق في الأساس إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، أي نظام الصرف و المدفوعات الدولية الذي يمكن الدول من شراء السلع و الخدمات فيما بينها، وهو مطلب ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار[3].

المطلب الثالث: دور البنك الدولي للإنشاء و التعمير في تحرير التجارة الخارجية

نتج عن مؤتمر بريتون وودز الموافقة على اتفاق صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، واتفاق البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتنظيم العلاقات المالية الدولية؛ وبهذا الاتفاق يكون البنك الدولي هو المختص بإدارة القضايا المالية في النظام الاقتصادي الدولي.

1 - تعريف البنك الدولي للإنشاء و التعمير

في ديسمبر 1945 حصلت اتفاقية البنك على تصديق أغلبية الدول الموقعة عليها، و بدأ البنك نشاطه في 25 جويلية 1946.و حسب نص المادة الثانية من اتفاقيته، فإن أعضائه هم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي يقبل الانضمام إليه؛ أي أن العضوية في الصندوق تعد شرطا ضروريا للعضوية في البنك[4].

1- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 494.
2- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية: مرجع سابق: ص 304.
3- http://www.imf.org/external/arabic//np/exr/facts/glancea.htm/25-03-2010/10.25pm.
4- محمود يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 394.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و قد أنشىء هذا البنك لمنح القروض طويلة الأجل و ليكون مكملا في عمله لصندوق النقد الدولي. و قد دعت الحاجة إلى إنشائه بعد أن سببت الحرب العالمية الثانية الكثير من الدمار في الأموال و الممتلكات و الأرواح[1].

و قد اتفق المجتمعون في بريتون وودز على إنشائه نظرا لحاجتهم لتمويل التنمية و إعادة إعمار ما خربته الحرب، فهو يقدم تمويلات طويلة الأجل لعمليات التنمية و الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد.

و هكذا بدأ البنك جهوده الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاديات المهدمة أثناء الحرب ثم جهود التنمية. و قد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة، حيث بدأ نشاطه بالمعاونة في تعمير الاقتصاديات الأوروبية المحطمة أثناء الحرب ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في العالم الثالث، و في التسعينات في دول الكتلة الشرقية أيضا[2].

و البنك إضافة إلى تقديمه قروضا للدول الأعضاء فيه، يقدم تمويلات و قروض للدول النامية أيضا، و يقدم المشورة و النصح لرسم سياسات اقتصادية سليمة من تحقيق التنمية الاقتصادية.

2 – دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية

كما تناولنا سابقا فإن نشاط البنك الدولي أو تخصصه يتمثل في إدارة النظام المالي الدولي ضمن النظام الاقتصادي الدولي، و يقدم قروضا متوسطة و طويلة اجل، و بالتالي ليس له علاقة مباشرة بعمليات التجارة الخارجية، إلا انه يمكن الربط بين بعض مهامه و تحرير التجارة الخارجية في العالم من خلال النقاط التالية:

1- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية: مرجع سابق: ص 508.

2- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 41.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أ- تقديم قروض البرامج، و التي هي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد[1]. فالبنك الدولي يمكن أن يقدم قروضا في الحالات الطارئة كالأزمات الاقتصادية و يقدم قروضا لتمويل عمليات الاستيراد.

ب- يبدي البنك الدولي استعداده لمنح القروض للدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح و التي تكثر فيها الاستثمارات الأجنبية[2]. أي أن البنك الدولي في أولوياته مساعدة الدول ذات الاقتصاد المفتوح، و هذا بحد ذاته يعتبر تشجيعا على تحرير التجارة الخارجية حيث يجعل الدول تسعى إلى تحرير تجارتها بغية الاستفادة من المساعدات و الامتيازات التي يقدمها البنك.

ت- سياسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي التي يقدمها البنك الدولي تعتمد على جعل أو تحول اقتصاد الدولة المعنية إلى اقتصاد السوق و الاقتصاد بقطاعاته، من خلال انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي تدريجيا. و بما أن البنك يقدم مجموعة سياسات متكاملة تشمل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني فإنه يسعى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية أيضا.

المبحث الثاني: دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية

لقد نجحت الدول المجتمعة في بريتون وودز عام 1944 في إنشاء مؤسستين تعملان على إدارة النظام النقدي و المالي الدوليين، و هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير. إلا أنه كانت هناك قناعة بحاجة النظام الاقتصادي الدولي إلى مؤسسة تدير شؤون العلاقات التجارية العالمية ين دول العالم حتى يكتمل ضلع النظام الاقتصادي العالمي و يعمل بشكل متكامل. لذا فقد تمت العديد من المحاولات لإنشاء منظمة تدير النظام التجاري الدولي، و تمت هذه المحاولات على مراحل و جولات من أجل إنهاء الخلافات التجارية بين الدول و الوصول إلى أرضية صلبة تؤسس عليها هذه المنظمة.

1- موسى سعيد مطر و آخرون: المالية الدولية، مرجع سابق، ص 168.
2- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية: مرجع سابق: ص 515.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المطلب الأول: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية

لقد كانت هناك رغبة قوية للدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في التجارة العالمية، و زيادة نصيبها منها. عن طريق تحرير النظام التجاري الدولي و إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول يكفل لها أكبر استفادة من المبادلات التجارية الدولية. و حتى تضمن السيطرة و الهيمنة اقترحت إنشاء مؤسسة تدير التجارة الدولية عن طريق المفاوضات بين الدول حتى تصل إلى نظام يرضي جميع الأطراف.

1 – الجات، النشأة و التطور

لقد عاش العالم في ثلاثينات القرن العشرين مصاعب و مشكلات اقتصادية كثيرة بسبب نتائج أزمة الكساد العظيم سنة 1929، و ما كاد العالم يتعافى من أعراض الأزمة حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939، إلا أن العالم استوعب أهمية و فائدة التعاون الدولي مما أدى إلى انعقاد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية و الذي كان من نتائجه إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لإدارة النظامين النقدي و المالي الدوليين، إلا انه بقي ضلع لم يكتمل في إدارة النظام الاقتصادي الدولي، و هو مؤسسة تعنى بإدارة شؤون المبادلات التجارية الدولية.

و هذا ما جعل الغرب عقب الحرب العالمية الثانية يفكرون في إقامة نظام حر للتجارة بين دول العالم.

و لتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات المتحدة بدء مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف. و بناءا على الاقتراح الأمريكي انعقد مؤتمر دولي للتجارة و التوظيف في لندن سنة 1946، و استكمل أعماله في جنيف سنة 1947 ثم اختتمها في هافانا عاصمة كوبا في 24 مارس 1948. و قد أسفر المؤتمر على وثيقة عرفت باسم ميثاق "هافانا" أو "ميثاق التجارة الدولية"[1].

1- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مجموعة النيل العربية، مصر،2002، ط1، ص 17.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و هذا الميثاق يشتمل على مجموعة أسس و قواعد من اجل إنشاء اتفاقية تجارية دولية تضمن العدالة في المبادلات التجارية الدولية، إضافة إلى إنشاء منظمة للتجارة للعالمية.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتنع بميثاق هافانا لأنها رأت فيه أنه لا يخدم مصالحها الخاصة و المتمثلة في الهيمنة على الاقتصاد العالمي، لذا قامت بسحب موافقتها عليه، و في 1950 رفضت رسميا التصديق عليه، و هذا ما أدى إلى وأد الميثاق في مهده.

و سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاقية دولية بعيدا عن هيئة الأمم المتحدة من اجل أن تستأثر بها لمصالحها الشخصية.

و في عام 1947 عقد مؤتمر دولي في جنيف تم فيه اقتباس الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة المؤرخة في 30 أكتوبر 1947 و المرفقة بوثيقة اختتام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و العمالة التابعة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة المنعقد في هافانا سنة 1947. فأجرى عليها مؤتمر جنيف التعديلات اللازمة و أطلق عليها اسم "اتفاقية الجات" لتمييزها عن اتفاقية الأمم المتحدة[1].

و بهذا كان ميلاد اتفاقية " الجات" و التي هي اختصار باللغة الانجليزية لــ " GATT"، و التي تعني الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة.

و الجات هي الركن الثالث في النظام الاقتصادي الدولي الذي ساد بعد عام 1945م، و تعتبر اتفاقية و ليست منظمة تقوم على مراعاة عدد من القواعد و الضوابط في العلاقات المتبادلة بين الأطراف، و هي آلية للتفاوض و المساومة فيما ين الدول الأعضاء لتوفير مزايا متقابلة فيما بينها تقوم على احترام عدد من القواعد العامة[2].

و انضمت للاتفاقية 23 دولة عام 1947 و أصبح عددها 118 دولة عام 1994[3].

1- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص 16.
2- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، دار الحامد، الأردن، 2003، ط1، ص 19.
3- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص 16.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و الملاحظ قانونيا أن الجات لم تكن بالمنظمة العالمية، حيث إن الدول المنظمة إليها لا تسمى أعضاء و إنما أطرافا في الاتفاقية. و أيضا عبر ممارسة مواضيع اتفاقياتها لما يقارب نصف قرن اكتسبت دور أو مكانة منظمة عامية.

2 – مبادئ و أهداف اتفاقية الجات

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة من أهم ما يذكر بالنسبة للمعاهدات التجارية الدولية التي استهدفت تحرير التجارة الخارجية أو تخليصها من القيود الكثيرة عليها1.

و لهذا فإننا نجد أن موضوعها و نشاطها دائما يتمحور حول تحرير و تنظيم التجارة الخارجية بين دول العالم. و تنطلق الجات من المبادئ التالية:

أ– **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ينص اتفاق الجات في مادته الأولى على هذا المبدأ، و يشير إلى ضرورة عدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية، و مقتضى ذلك أن أي مزايا تجارية تمنحها إحدى الدول الأطراف إلى أي دولة أخرى، يجب أن تنسحب تلقائيا و بدون شروط إلى كل الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية[2]. فإذا قامت إحدى بتخفيض الرسوم الجمركية على واردات سلعة معينة من إحدى الدول، فإن هذا التخفيض يسري تلقائيا على واردات هذه السلعة من بقية الدول الأطراف في الاتفاقية.

ب– **مبدأ المعاملة الوطنية:** وفق هذا المبدأ فإنه بمجرد أن تعبر السلع المستوردة الحدود الدولية لإحدى الدول الأعضاء في الجات، يجب أن تمنح هذه السلع المستوردة نفس المعاملة التي تعامل بها نفس السلع المنتجة محليا من حيث الأمور المتعلقة بالتداول و التوزيع و التسعير و الضرائب وغيرها.[3] فمثلا يمنع على الدولة العضو في الاتفاقية فرض ضريبة محلية كضريبة القيمة المضافة مثلا على السلع المستوردة بنسبة أعلى من السلع المحلية.

1- عبد الرحمان يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص 304.
2- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 143.
3- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 451.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ت- مبدأ المصداقية أو الشفافية: وفق هذا المبدأ تعد الرسوم الجمركية شكل الحماية الوحيد الذي تسمح به الجات لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية[1]. في حين تمنع وسائل الحماية الأخرى كالقيود أو الحصص الكمية، و بالنسبة للرسوم الجمركية هناك سقف متفق عليه بين الأعضاء يجب عدم تجاوزه. كما تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية فيما بين الأعضاء كالإعفاء الجمركي. و أيضا وفق هذا المبدأ تلتزم الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة المتعلقة بالقوانين و اللوائح الوطنية و الممارسات المنظمة للتجارة الخارجية.

ث- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية: و طبقا لهذا المبدأ تحصل الدول النامية على عدد من الامتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار و التزام الدول المتقدمة بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعدتها للقيام ببرامج التنمية بما تحتويه من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجاتها[2]. و يستند هذا المبدأ على كون قطاع التجارة الخارجية محرك للتنمية الاقتصادية و يجب دعم الدول النامية من خلال الاستفادة مكاسب التجارة الخارجية.

و انطلاقا من هذه المبادئ تسعى الجات إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

أ- يتركز الهدف الرئيسي للجات منذ البداية في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة الحواجز و القيود الجمركية و غير الجمركية[3]. أي جعل دول العالم ترفع القيود التي تضعها أمام تدفق السلع عبر الحدود الدولية، و تفتح أسواقها مما يعمق المنافسة الدولية.

ب- إقامة نظام تجارة دولية حرة يفضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة، و العمل على تحقيق مستويات التشغيل الكامل بها[4]. و هذا من خلال

1- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مرجع سابق، ص 20.
2- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 32.
3- المرجع السابق، ص 28.
4- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مرجع سابق، ص 18.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الاستفادة من مكاسب التجارة الخارجية عن طريق التخصص و تقسيم العمل الدولي.

ت- التخلي عن الحماية و تحرير التجارة الدولية على المدى الطويل، و يتم ذلك بشكل أساسي عن طريق الدخول في مفاوضات لخفض التعريفات الجمركية بشكل متبادل[1]. و يكون ذلك من خلال إشراف الجات على المفاوضات فيما بين الدول من اجل تحرير التجارة الخارجية بينها.

ث- تطوير نظام تجاري حر يمكن البلدان الأعضاء من التبادل التجاري للسلع في جو من المنافسة العالمية، و فتح الأسواق للمنافسة الدولية[2]. أي إنشاء نظام تجاري دولي تسوده الحرية الاقتصادية من خلال التعاون الاقتصادي الدولي و التبادل الحر بين دول العالم من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة و هي زيادة الرفاه و مستويات المعيشة.

ج- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية، و ذلك من خلال التخصص الدولي مما يحقق منفعة أكبر و يرشد استهلاك الموارد الاقتصادية في العالم.

ح- تحرير التجارة الدولية عن طريق التخلص من العقبات التي تعرض مسيرتها و إنشاء هيكل للتجارة الحرة بين دول العالم[3].

3 - جولات الجات

بما أن الهدف الرئيسي للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة هو تحرير التجارة العالمية من القيود المفروضة عليها و هذا الهدف لا يتأتى دفعة واحدة و إنما بالتدريج لذا اتفقت الدول الأطراف في الاتفاقية على عقد جولات من المفاوضات التجارية بينها من اجل تنمية حجم التجارة الدولية و تقديم المزيد من التنازلات فيما يخص القيود الجمركية المتبادلة.

و قد عرفت الجات ثماني جولات و هي:

1- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 20.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 471.

3- محمد خميس الزوكة: جغرافيا التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 126.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أ- **جولة جنيف بسويسرا 1947:** تمت بحضور 23 دولة و بلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت مجالا للتحرير حوالي 10 مليار دولار[1]. و ذلك أن المفاوضات شملت 45000 تعريفة جمركية[2]. و بهذه الجولة تم التوصل إلى الإطار العام للاتفاقية.

ب- **جولة أنسي بفرنسا 1949:** شهدت عدة تنازلات جمركية بين الدول التي حضرت الجولة، و التي بلغ عددها 13 دولة فقط[3].و تعد أول جولة تعقد في إطار الاتفاقية.

ت- **جولة توركاي بإنجلترا 1951:** ضمت 38 دولة بعد أن زاد الوعي و الرغبة في تحرير التجارة العالمية[4]. و بلغ عدد التخفيضات الجمركية 7800 تخفيض.

ث- **جولة جنيف بسويسرا 1952-1956:** و اشترك فيها 26 دولة و كانت قيمة التجارة المحررة 2.5 مليار دولار [5]. و هو رقم متواضع بسبب استثثار الولايات المتحدة الأمريكية بالامتيازات لنفسها.

ج- **جولة ديلون بجنيف بسويسرا 1960-1961:** بحثت في المزيد من التنازلات و التخفيضات الجمركية بين الدول البالغ عددها 26 دولة[6]. و سميت تشريفا لنائب وزير الخارجية الأمريكي دوجلاس ديلون، و نتج عن الجولة تخفيض 4400 تعريفة جمركية و حوالي 4.9 مليار دولار تجارة حرة.

و الملاحظ في هذه الجولات الخمس المنعقدة أنها اقتصرت على مناقشة القيود الجمركية فقط إضافة إلى محدودية عدد الدول المشاركة فيها.

ح-**جولة كينيدي بجنيف بسويسرا 1964-1967:** حضرها 62 دولة، و تناولت بعض الموضوعات المهمة، من بينها أسلوب التخفيضات الجمركية الذي تم إتباعه

1- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 38.
2- هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 188.
3- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 153.
4- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 38.
5- حشماوي محمد الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 130.
6- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 39.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

خلال الجولات السابقة[1]. حيث بعدما كانت التخفيضات تتم سلعة بسلعة صارت تتم على أساس مجموعات سلعية، و أيضا من نتائج الجولة الاتفاق على مكافحة الإغراق. و كان حجم التجارة الدولية المحررة حوالي 40 مليار دولار، إلا انه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول السلع الزراعية بين الولايات المتحدة و المجموعة الأوروبية فبقيت خارج نطاق التحرير.

خ- جولة طوكيو باليابان 1973-1979: إضافة إلى التعريفات الجمركية فإنه قد تم في هذه الجولة لأول مرة مناقشة القيود التجارية الأخرى كالحصص الكمية.

و بلغ عدد الدول المشاركة 102 دولة منهم 90 دولة عضو و الباقين غير أعضاء في حكم المراقبين، و بلغت قيمة التجارة المحررة 155 مليار دولار[2]. و قد أسفرت الجولة عن "وثيقة إعلان طوكيو" و التي تشمل العديد من الاتفاقيات الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود غير التعريفية و تطوير الهيكل القانوني الذي يحكم المبادلات التجارية الدولية، و نتج عن الجولة أيضا تنظيم إجراءات مكافحة الإغراق و الدعم.

و بناءا على ذلك فإن جولة طوكيو تعتبر المحاولة الأولى في طريق إصلاح النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

د-جولة الأوروغواي 1986-1994: تعتبر من أهم جولات الجات على الإطلاق، حيث أمكن التوصل إلى معالجة شاملة لمشاكل النظام التجاري الدولي[3]. و قد دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية حينما شعرت بتراجع مكانتها الاقتصادية على الساحة العالمية رغم نفوذها العسكري و السياسي.

و تعد جولة الأوروغواي و ما أصدرته من وثائق قانونية إسهاما في بناء مستقبل منظمة التجارة العالمية. حيث عقدت في هذه الجولة العديد من الاتفاقيات الدولية

1 - عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 155.
2- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 42.
3- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 157.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

لتنظيم التجارة الدولية و حلت العديد من المسائل المهمة[1]. من خلال مفاوضات طويلة نسبيا دامت أكثر من 07 سنوات بدأت في سبتمبر 1986 بأوروغواي بحضور ممثلي 97 دولة و انتهت في ديسمبر سنة 1993[2]. و التي صارت سارية المفعول ابتداءا من جانفي 1995. و أهم أعمال جولة أوروغواي هي:

-دخول الأسواق: و هو التفاوض بين الدول الأعضاء بخصوص تسهيل التبادل التجاري بينهما و ذلك بإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية و القيود غير الجمركية[3].

-تجارة السلع: العمل على تحقيق المزيد من التحرر و التوسع في التجارة الدولية لصالح كل دول العالم خاصة النامية منها، و تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق. و أيضا تقوية دور الجات و تمتين علاقتها بالمنظمات العالمية الأخرى و تحسين النظام التجاري الدولي. إضافة إلى تقوية العلاقة بين السياسات التجارية و السياسات الاقتصادية التي تؤثر في التنمية

-تجارة الخدمات: وضع إطار متعدد الأطراف من المبادئ و القواعد المنظمة لعملية التجارة في الخدمات مع إمكانية التوصل إلى ضوابط محددة للقطاعات الخدمية المختلفة[4]. و هذا من اجل توسيع نطاق التجارة فيها وفق مبادئ الشفافية و التحرير التدريجي.

و كان من المقرر انتهاء جولة أوروغواي في ديسمبر 1990 ببروكسل، إلا أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض المواضيع كالمنتجات الزراعية حالت دون انتهاء الجولة في التاريخ المقرر.

و اشتملت الوثيقة الختامية على 28 نصا قانونيا ما بين اتفاقية و قرار و مذكرة تفاهم لتغطي جميع مجالات التفاوض التي اقرها الإعلان الوزاري الصادر في أوروغواي سنة

1- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 29.
2- هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 191.
3- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 453.
4- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 31.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

1986[1]. و في 15 أفريل 1994 و في مدينة مراكش المغربية وقعت 117 دولة قيام "منظمة التجارة العالمية" و التي حلت محل الجات. و التي بدأت عملها رسميا في 01 جانفي 1995. و عموما يمكن القول أن نتائج جولة أوروغواي هي كالتالي:

– الاتفاق على تحرير و تقوية التجارة الدولية في المنتجات الزراعية تدريجيا و ذلك خلال 06 سنوات للدول المتقدمة و 10 سنوات للدول النامية[2]. و اقتصار القيود على التعريفة الجمركية فقط.

– تخفيض القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة و توسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية و المنسوجات و الملابس، و تجارة الخدمات و الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفردية و الاستثمار[3].

– تعزيز فعالية القواعد متعددة الأطراف في تسوية المنازعات، إذ تم دمج جميع جوانب تسوية المنازعات في نظام واحد يعمل تحت جهاز تسوية المنازعات.

– إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة أوروغواي و بهذا يكتمل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

نتج عن جولة أوروغواي إعلان إنشاء منظمة التجارة العالمية و ذلك بعد التوقيع على الاتفاقية في مراكش من قبل 117 دولة و بذلك تم الانتقال من اتفاقية الجات التي كانت تعمل منذ 1947 إلى 1995م، و الإعلان عن بدء العمل بمنظمة التجارة العالمية ابتداءا من 01جانفي 1995، و بذلك يكون النظام الاقتصادي الدولي قد اكتملت ركائزه التي يعمل من خلالها ألا و هي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية.

1 – تعريف و وظائف المنظمة العالمية للتجارة

1- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مرجع سابق، ص 23.
2- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 454.
3- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مرجع سابق، ص 26.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

منظمة التجارة العالمية هي الإطار التنظيمي المؤسسي الذي يحتوي على جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، و تقوم بالإشراف على تجارة السلع و تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاتفاقات التي نتجت عن جولة طوكيو و تلك التي تم التفاوض عليها في إطار جولة أوروغواي[1].

منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع، و طور، و يشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة. وظيفتها الأساسية تحقيق التدفق الحر و المستقر للتجارة الدولية مع معالجة النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول[2].

و منه فمنظمة التجارة العالمية هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي تشرف على إدارة قضايا التجارة الدولية بين الدول، من اجل تيسير حركة التجارة الدولية، إضافة إلى فض النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول بسبب الخلافات التجارية. و يقع مقر المنظمة في جنيف بسويسرا. إلى غاية 23 جويلية 2008 تضم المنظمة 153 دولة بصفة عضو و 31 دولة بصفة مراقب[3] .

هذه التعريفات لمنظمة التجارة العالمية تشير إلى بعض مهامها أو وظائفها و التي هي:

أ- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، و التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

ب- إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، و الإشراف على تنفيذها و تفعيلها.

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 40.

2- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 148.

3-www.wto.org/25-03-2010/09.30pm.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ت- وضع أسس و محاور التعاون المختلفة بينها و بين كل من صندوق النقد الدولي للتوصل إلى أعلى درجات التناسق و الترابط[1]، من اجل رسم سياسات اقتصادية عالمية متكاملة.

ث- تنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي، إضافة إلى مفاوضات في جولات جديدة بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام[2].

ج- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.

2 - أهداف المنظمة العالمية للتجارة

منظمة التجارة العالمية تسعى إلى تحقيق مجموعة أهداف تتمحور حول هدف رئيسي و هو تحرير التجارة العالمية، أي الوصول إلى نظام تجاري دولي يتبنى تجارة حرة و تسوده روح المنافسة الدولية. و يمكن أن نذكر أهداف المنظمة على النحول التالي:

أ- خلق مناخ تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

ب- تعظيم الدخل الوطني العالمي و رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي[3].

ت- حماية البيئة و إيجاد الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك[4].

ث- تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و توسيع الإنتاج و زيادة حجمه و الاتجار في السلع و الخدمات. كل هذا عن طريق التخصص الدولي و تقسيم العمل بين الدول.

1- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 183.
2- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 181.
3- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 182.
4- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 472.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ج- رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول و بخاصة منها النامية[1]

ح- محاولة إدماج الدول النامية في النظام التجاري العالمي بصورة أفضل عن طريق إعطائها مجموعة امتيازات.

خ- التواجد كمنتدى للمفاوضات الدولية المتعلقة بالتجارة.

د- التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الوكالات التابعة لهما، من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي[2].

3 - الهيكـــل التنظيمـــي لمنظمـــة التجـــارة العالميـــة

يمكن القول أن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يعكس وظائفها و مهامها على حد سواء، و لقد حددت المادة الرابعة الهيكل التنظيمي للمنظمة، و الذي يتكون من مؤتمر وزاري و مجلس عام مجالس متخصصة لجان و سكرتارية

أ- المؤتمر الوزاري: يعتبر اعلي سلطة في المنظمة، حيث يتولى سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع الموضوعات، و القضايا المنصوص عليها في الاتفاقية متعددة الأطراف[3]. و يتكون المؤتمر الوزاري من ممثلي كل الدول الأعضاء في المنظمة، و ينعقد مرة واحدة على الأقل كل سنتين.

ب- المجلس العام: يعد بمثابة مجلس إدارة المنظمة، و يضم في عضويته كل الدول الأعضاء في المنظمة، و ينعقد كلما دعت الحاجة. و يتولى مهام المؤتمر الوزاري في الفترات الفاصلة لاجتماعاته. و أيضا يتولى المجلس مهمة تسوية المنازعات و مهمة هيئة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

1- محمد صفوت قابل: منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 71.
2- قويدري محمد: انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002، ص 19.
3- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 195.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ت- المجالس المتخصصة[1]: و يعد احد الأجهزة الرئيسية في منظمة التجارة العالمية، و يشمل كل المجالس التالية: مجلس شؤون التجارة في السلع، مجلس شؤون التجارة في الخدمات، مجلس شؤون الحماية الملكية الفكرية. و العضوية في هذه المجالس مفتوحة أمام الأعضاء. و تعمل تحت إشراف المجلس العام. و ينبثق عن كل مجلس لجان فرعية للقيام بالمهام التي يوكلها لها المجلس كل في مجال اختصاصه.

ث- اللجان الفرعية: أقر المؤتمر الوزاري إنشاء اللجان الفرعية التالية: لجنة التجارة و التنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية و المالية و الإدارة. و لكل لجنة مجموعة مهام تقوم بها حسب اختصاصها، مع إمكانية استحداث لجان جديدة إذا دعت الحاجة لذلك و العضوية فيها لمن يرغب من الدول الأعضاء.

ج- الأمانة العامة و السكرتارية[2]: تتكون من الأمين العام للمنظمة و موظفين يتمتعون بالاستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها، حيث يعين الأمين العام من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد صلاحياته، و يعين الأمين العام موظفي السكرتارية و يحدد واجباتهم و صلاحياتهم طبقا للقواعد العامة التي يحددها المجلس.

المطلب الثالث: الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة

اعتبرت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة سنة 1994 أن كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947، و التي تقبل اتفاقية جولة أوروجواي، أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية[3]. و في نفس الوقت تركت المنظمة الباب مفتوحا أمام الدول التي ترغب في الانضمام إليها، و لكن وفق شروط مسبقة و محددة.

1- عدنان شوكت شومان و بتصرف: اتفاقيات الجات الدولية، دار المستقبل، دمشق، سوريا، 1996، ص 53.
2- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 46.
3- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 194.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

1 - شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

هناك عدة شروط يجب أن تتوافر في الدول الراغبة في الانضمام ال المنظمة العالمية للتجارة، و هي:

أ- استقلال الدولة و حريتها: يجب على الدولة المرشحة للعضوية في المنظمة أن تكون مستقلة و تتمتع بالسيادة، فلا يمكن انضمام دولة مستعمرة، لأن تمتع الدولة بسيادتها و بسط نفوذها على حدودها شرط أساسي من اجل الوفاء بالالتزامات تجاه المنظمة و أعضائها، و الحصول على الامتيازات و الحقوق.

ب- تقديم تنازلات في التعريفة الجمركية: على الدولة الراغبة في الانضمام تقديم جدول تنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة[1].

ت- الالتزام باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمامها للمنظمة، يشمل الموافقة على الالتزام باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (عدا اتفاقية المناقصات الحكومية و اتفاقية الطائرات المدنية فإنها اختيارية)[2]. أي أن الدولة التي تسعى للانضمام للمنظمة ليست مخيرة في المصادقة على اتفاقيات الجات 1947 و اتفاقية الأوروغواي و الاتفاقيات الأخرى الملزمة، و إنما يجب عليها الاعتراف بكل الاتفاقيات السابقة قبل انضمامها.

ث- تطبيق مبدأ الشفافية: و هو من المبادئ الأساسية التي قامت عليه منظمة التجارة العالمية، و بالتالي يعد من شروط الانضمام إليها التزام الدولة بهذا المبدأ، من خلال إشعار الدول الأعضاء بالقوانين و الأوامر التي تصدرها فيما يتعلق بتجارة السلع و الخدمات.

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 55.

2- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 91.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ج- دفع الاشتراكات: و يعد من المسائل الواضحة، ذلك أن عمل المنظمة و مقرها و موظفيها و تحقيق أهدافها يتطلب أموال لتصرف في سبيل ذلك.

2 - إجراءات التقديم

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حاليا يعد عملية طويلة الأمد نسبيا و تتطلب بذل الكثير من الجهد، لأنه يخضع للكثير من الشروط و الإجراءات المفاوضات المتتالية على كل دولة التقيد بها.

و يعتبر الحصول على العضوية بمثابة عملية تفاوضية بين الحكومة طالبة الانضمام و الدول الأعضاء في المنظمة. عادة تبدأ هذه العملية بإعطاء المتقدم لطلب الانضمام صفة "مراقب"[1]. و يسمح هذا الإجراء للمرشحين للعضوية بالتعرف على شؤون المنظمة من ممارسات و كيفية مراجعة السياسات و غير ذلك.

و إجراءات الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية هي كما يلي:

أ- تقدم الدولة الراغبة في الانضمام طلبا رسميا إلى المدير العالم للمنظمة تكشف فيه عن رغبتها، و بعدئذ يرسل هذا الطلب إلى كل الدول الأعضاء في المنظمة.

ب- تقديم تقرير عن الوضع الاقتصادي للدولة طالبة العضوية و بيان بالسياسات الاقتصادية و التجارية المتبعة[2]. و ذلك في شتى القطاعات الاقتصادية.

ت- يتم تشكيل فريق عمل داخل منظمة التجارة العالمية، مهمته بدء عملية التقييم و تقصي الحقائق، و يدعى كل أعضاء المنظمة إلى المشاركة في فريق العمل، و عادة ما يتم تشكيل الفريق من الدول صاحبة أكبر المصالح مع الدولة المعنية. و فريق العمل هذا يدرس كل الجوانب المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية للدولة من هياكل التعريفة الجمركية و القوانين و اللوائح المنظمة لقطاع التجارة الخارجية

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 56.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 478.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

للسلع و الخدمات. إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية، و نظام الصرف المتبع و المؤشرات الاقتصادية التي تتميز بها الدولة.

ث- يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة البيانات التي تقدمها لهم الدولة طالبة العضوية، لكي يتمكنوا من تقرير ما إذا كانت القوانين و السياسات في البلد المعني تتوافق و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[1].

ج- بعد مراجعة البيانات يقدم فريق العمل للدولة طالبة العضوية أسئلة مكتوبة و ملاحظات. و تستمر هذه العملية حتى يتوصل فريق العمل إلى فهم كامل و رؤية واضحة لنظام التجارة الخارجة الساري في البلد طالب العضوية.

ح- إجراء مفاوضات بين المنظمة و الدولة الراغبة في العضوية يتم فيها تحديد مجالات تحرير التجارة التي ستلتزم بها الدولة وفقا لمستوى النمو الاقتصادي بها[2]. و ليست هناك فترة أو مدة زمنية محددة كأجل لانتهاء المفاوضات و قد تستمر لسنوات، لأن الغرض من هذه المفاوضات معرفة مدى مطابقة قوانين الدولة المرشحة لمبادئ و اتفاقيات المنظمة.

خ- يتم توقيع تعهد أو اتفاق بين المنظمة و الدولة الراغبة في العضوية يحدد و يوضح الواجبات و الالتزامات التي تلتزم بها الدولة في حال تم انضمامها إلى المنظمة.

3 - القبول و المصادقة النهائية

من الممكن أن تكون عملية الحصول على عضوية في المنظمة العالمية للتجارة عملية طويلة من حيث الإجراءات و المدة الزمنية، خاصة بالنسبة للدول النامية، لأن توافق سياساتها الاقتصادية مع مبادئ المنظمة و أهدافها يتطلب منها إحداث تغييرات هيكلية

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 57.
2- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 96.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

كبيرة في اقتصادياتها من حيث السياسات و القوانين، و لأن اقتصادياتها تفتقد إلى المرونة المطلوبة من اجل فاعلية السياسات و ظهور نتائجها على ارض الواقع.

عند الانتهاء من تقصي الحقائق و المفاوضات مع الدولة طالبة العضوية في منظمة التجارة العالمية، يرسل فريق العمل إلى المجلس العام للمنظمة "مسودة تقرير فريق العمل" مقرونة بمسودة "بروتوكول الانضمام" إلى عضوية المنظمة[1]. و هذا التقرير يحتوي على جميع الاتفاقيات الجمركية وغير الجمركية و الاتفاقيات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات. و هذا من أجل البت في مصير عضوية الدولة.

إذا حصلت الدولة طالبة العضوية على ثلثي الأصوات يمكن لممثلها أن يوقع على بروتوكول الانضمام، و يصبح الانضمام نافذا بعد 30 يوما من تاريخ التوقيع. بعد ذلك يتم المصادقة على البروتوكول من قبل السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية[2].

و عند ذلك سوف تنطبق جميع الالتزامات تلقائيا و بالتساوي على جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

و تجدر الإشارة إلى أن بإمكان الدولة الانسحاب من عضوية المنظمة العالمية للتجارة، و يصبح هذا الانسحاب ساري المفعول بعد 06 أشهر من تاريخ الإخطار الكتابي للمدير العام للمنظمة، و يسري هذا الانسحاب على جميع الاتفاقيات المبرمة في إطار المنظمة.

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 59.

2- حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص، 151-152.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

خلاصـــــــــة:

الدول المتقدمة هي من أرست دعائم النظام الاقتصادي السائد حاليا، فقبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تفكر في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية و كيف يمكن لها أن تحكم قبضتها عليها. ففي القطاع النقدي أنشأت صندوق النقد الدولي، و في القطاع المالي أسست البنك الدولي للنشاء و التعمير. إلا أنها في بادئ الأمر لم تصل إلى اتفاق بشأن الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة بسبب تضارب مصالح الدول المتقدمة و تنافسها من اجل الهيمنة على اكبر قدر من التجارة الدولية و الاستئثار بالنصيب الأكبر منه. و اكتفت مبدئيا باتفاقية الجات و اتفقت الدول على استئناف المفاوضات إلى حين التوصل إلى صيغة ترضي الجميع من أجل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

و ازدادت الدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، و استجابت العديد من الدول بتبني سياسة التحول إلى اقتصاد السوق بما يعنيه من تحرير للتجارة الخارجية. حيث تسعى الدول إلى تحرير التجارة الخارجية إيمانا منها بكون قطاع التجارة الخارجية محرك للتنمية للاقتصادية و محفز لها. و في هذا الإطار تقوم الدولة بتبني مجموعة إصلاحات تمس هيكل الاقتصاد ككل لأن قطاع التجارة الخارجية يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية. و هذه الإصلاحات تتم عادة باستشارة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء و التعمير أو تحت إشرافهما. و اللذان يقدمان توصيات و توجيهات من أجل التحول إلى اقتصاد السوق، و منها إصلاحات على النظام الإنتاجي و نظام سعر الصرف المتبع و نظام الأسعار.

حاليا تحرير التجارة الخارجية يمر عبر المنظمة العالمية للتجارة لأن أغلبية المبادلات التجارية الدولية تتم بين الدول الأعضاء في المنظمة. و على الدولة التي ترغب في تحقيق اكبر المنافع من تحرير التجارة الخارجية أن تنجز العملية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، حتى تحفظ حقوقها من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء في المنضمة.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عملية طويلة و مليئة بالتفاصيل الدقيقة و الشروط التي يجب أن تستوفيها الدولة الراغبة في العضوية حتى يقبل طلبها. فالمنظمة تشترط على الدولة القيام بالكثير من التغييرات في سياساتها الاقتصادية خاصة التجارية. و اقتصاديات الدول النامية لا تتميز بالمرونة المطلوبة لظهور نتائج الإصلاحات على ارض الواقع، و حيث إن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليست مربوطة بمدة زمنية فهذا يجعل انضمام الدول النامية إليها يستغرق وقتا طويلا.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الفصل الثاني:

تحرير التجارة الخارجية ودور المنظمة العالمية للتجارة

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تمهيـــــــــــــــــــد:

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية العديد من التطورات، أهمها محاولات تنظيم العلاقات الدولية في كل الميادين؛ ففي ميدان العلاقات السياسية نجد إنشاء منظمة الأمم المتحدة المستحدثة من اجل تنظيم العلاقات السياسية بين دول العالم. و في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية نجد محاولات إرساء أو تأسيس لنظام اقتصادي متكامل من حيث الأهداف و وظائف المؤسسات التي أنشأت لإدارته، و هذه المؤسسات تتقاسم الأدوار حسب اختصاص كل مؤسسة ففي القطاع النقدي الدولي نجد صندوق النقد الدولي، و في القطاع المالي نجد البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و في العلاقات التجارية الدولية نجد المنظمة العالمية للتجارة، و التي أوكلت لها مهمة إدارة النظام التجاري الدولي.

و قد صاحب هذه التحولات دعوات كثيرة للدول التي تبنى النظام الاقتصادي الاشتراكي (و الذي يتميز بالرقابة و التقييد على النشاط الاقتصادي)، إلى تحرير اقتصادها و الاندماج في الاقتصاد العالمي، من اجل الاستفادة من المزايا و الامتيازات التي يتيحها للمشتركين و المتعاونين فيه. و ما لبثت أغلب دول العالم تستجيب لهذه النداءات في محاولات لتحرير اقتصادياتها و التحول إلى النهج الحـــر، و في هذا التحول تسعى الدول إلى تبني سياسات اقتصادية متكاملة بحيث لا يؤثر هذا الانفتاح الاقتصادي سلبيا على بعض القطاعات كالصناعات الناشئة و السلع المحلية. حيث يتم هذا الحرير تدريجيا.

و حيث إن معظم المبادلات التجارية الدولية حاليا تتم بين الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، و من بين هذه الدول تلك المهيمنة على الاقتصاد العالمي. فإن الدول التي تسعى إلى تحرير تجارتها الخارجية تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من اجل تحقيق اكبر استفادة، و من أجل حماية نفسها من خلال الاتفاقيات و الالتزامات المبرمة داخل المنظمة.

و سنتناول في هذا الفصل منهجية تحرير التجارة الخارجية من خلال الأهداف و المراحل و الشروط، و سنتناول أيضا التحولات و الدعوات العالمية إلى الدول من اجل تحرير

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تجارتها الخارجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة و تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العولمة الاقتصادية و صندوق النقد الدولي. ثم نتناول بشيء من الإسهاب في دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية، بصفتها مديرا للنظام التجاري العالمي، و حاليا تحرير التجارة الخارجية يتم عبر قنواتها و الانضمام إليها.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المبحث الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية و الهدف منها

سنتناول في هذا المبحث مفهوم تحرير التجارة الخارجية و الأهداف المرجوة من هذه العملية، إضافة إلى الشروط توافرها لتحقيق الأهداف المتوافرة و منهجية تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية

في قضايا الإصلاح الاقتصادي، و خاصة في الدول النامية يتم استعمال مصطلح "تحرير التجارة الخارجية"، و سنتناول في هذا المطلب معنى تحرير التجارة الخارجية و الهدف أو المغزى منه إضافة إلى الشروط الواجب توافرها لتحرير التجارة الخارجية، حتى نضمن تحقيق أفضل النتائج و دون الإضرار ببقية القطاعات الاقتصادية للدولة.

1 - تعريف تحرير التجارة الخارجية

تعرف عملية تحرير التجارة الخارجية بأنها: هي جملة الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إلى تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، و هي عملية تستغرق وقتا طويلا[1].

تحرير التجارة الخارجية هو مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية و غير الكمية التعريفية وغير التعريفية على تدفقات التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[2].

أي أن عملية تحرير التجارة الخارجية هي تحييد نظام التجارة الخارجية في الدولة عن طريق اتخاذ مجموعة إجراءات و تدابير، حيث إن ذلك يؤدي إلى عدم تدخل الدولة في نشاط التجارة الخارجية سواء من ناحية الصادرات أو الواردات، و ذلك يعني إعطاء حرية مطلقة للتجارة الخارجية و عدم تقييدها بأي من أدوات السياسة التجارية.

و تحرير التجارة الخارجية يستغرق وقتا طويلا نظرا إلى أن الإجراءات تتطلب وقتا لإعدادها و سن قوانينها و تطبيقها على ارض الواقع، دون إغفال الارتباط الوثيق لقطاع

1- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 249.

2- عبد المطلب عبد الحميد و بتصرف: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 412.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

التجارة الخارجية بكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أن ذلك يتطلب إعداد كل القطاعات حتى لا تكون نتائج سلبية على بعضها، كالصناعات الناشئة مثلا و التي قد لا تكون في مستوى التنافسية للسلع الأجنبية مما قد يؤدي إلى القضاء عليها في حالة فتح السوق المحلي.

2 - الهدف من تحريـــــر التجـــارة الخـــارجية

في الوقت الراهن معظم الدول المتقدمة تنتهج سياسة تحرير التجارة الخارجية، في حين نجد الدول التي تسعى إلى إضفاء صفة الحرية على قطاع التجارة الخارجية لديها أغلبها دول نامية و يرجع ذلك إلى محاولة تحقيق جملة أهداف و مزايا من التحرير التجاري و هي:

أ- **رفـــع معدلات نمـــو الإنتاج و تحسينه:** فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين. فمن ناحية مستوى الإنتاجية، تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا و فعالية سعيا وراء زيادة الناتج و خفض النفقة[1]. و تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة ين المنتجين و يسعى كل منتج إلى تحسين و تطوير طرق الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج و خفض التكلفة و طرح السلع بأسعار منخفضة[2].

فمناخ المنافسة الذي تخلقه حرية التجارة يجعل الدول تتبنى عملية تحرير التجارة الخارجية، من أجل الاستفادة من المزايا التي يضفيها على الجهاز الإنتاجي من ضرورة رفع مستوى تكوين اليد العاملة و الآلات المتطورة، إضافة إلى استقدام ما ينقص لتطوير الجاز الإنتاج من الخارج عن طريق الاستيراد.

1- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص 280، 281.
2- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 357.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ب- استغـــلال وفـــرات الحجـــم: و من الأسباب التي تؤدي بالدول إلى تبني عملية تحرير التجارة الخارجية محاولة الاستفادة من وفرات الحجم و اتساع السوق الدولية.

فإزاء اتساع السوق تزداد احتمالات التسويق و يرتفع مستوى الطلب و عندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة، المتفوقة و المتخصصة أن تتحول إلى المشروعات الكبيرة و تستفيد من وفرات الحجم و اقتصاديات السوق و تخفيض التكاليف و زيادة الإنتاج.[1]

فعند رفع القيود أمام حركة السلع يتم إتاحة الفرصة لتصريف المنتجات إلى الخارج، مما يجعل المؤسسات الإنتاجية توظف كافة قدراتها الإنتاجية مع الاستفادة من خفض التكلفة، مما يؤدي إلى مداخيل و أرباح اكبر للمؤسسة و الدولة على حد سواء، و هذا يساهم في تمويل خزينة الدولة و زيادة التوظيف.

ت- رفـــع معدلات التصديـــر: عند تخصص الدول بإنتاج السلع و الخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك، و هو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها، و تقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها و تصديرها إلى الخارج[2].

فرفع معدلات التصدير يستند على مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، فتحرير التجارة الخارجية تتبناه الدول من أجل فتح منافذ لسلعها المحلية و اختراق الأسواق الدولية، مما يرفع معدلات تصديرها و حجم صادراتها إلى الخارج. هذا من أجل تحقيق عوائد لتمويل عمليات الاستيراد و توفير العملة الصعبة، و أيضا من أجل توفير السيولة لخزينة الدولة للقيام بمهامها و التي منها تمويل التنمية الاقتصادية.

1- مصطفى رشدي شيحه: الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص 161.
2- فليح حسين خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 31.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

3 – شروط نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية

و لكي تنجح عملية تحرير التجارة الخارجية و تحقق أهدافها هناك مجموعة شروط يجب توفيرها، و هي[1]:

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة.
- أن تكون السياسات الاقتصادية الأخرى تعمل في نفس اتجاه التحرير و دعمه.
- توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري.

من اجل تحرير التجارة الخارجية يجب أن تكون ضمن سياسة اقتصادية كلية سليمة أي متكاملة تأخذ بالحسبان كل المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة، كأسعار السلع و الأثر على البطالة، إضافة إلى ذلك يجب أن تعكس عملية تحرير التجارة الاتجاه العام للنظام الاقتصادي السائد في الدولة، معنى ذلك انه يجب أن تكون كل القطاعات تتجه نحو التحرير فمثلا لو كان قطاع التجارة الخارجية يتجه نحو التحرير و في نفس الوقت تسعى الدولة إلى تقييد حرية مبادلات العملة فإن هذا التعارض من شأنه أن يقوض من إمكانيات تحقيق السياسة على ارض الواقع.

إضافة إلى ذلك يجب توفر بيئة عالمية تشجع على تحرير التجارة الخارجية؛ من خلال التزام الدول بتحرير تجارتها تجاه بعضها، فأي دولة تحرر تجارتها باتجاه دولة أخرى يجب أن يقابل ذلك تحرير مماثل.

المطلب الثاني: منهج تحرير التجارة الخارجية

يجب أن يرتبط تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاديات الاشتراكية المتحولة ارتباطا وثيقا بسرعة رفع القيود عن الأسعار، و النظام الضريبي الساري، و درجة التحرير المالي في التجارة الداخلية[2].

1- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ص، 250، 251.

2- ماكين رونالد: الاقتصاد الدولي، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص 291.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و بما أن قطاع التجارة الخارجية جد حساس بالنسبة للاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية، فإن عملية تحريره يجب أن ترافقه إصلاحات اقتصادية على مستوى بقية القطاعات الاقتصادية أو ما يطلق عليها السياسات الاقتصادية الهيكلية.

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف و الشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع و إحداث تغييرات عميقة فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها و مهامها و أنشطتها، تغيير النظام المالي و أساليب التمويل[1].

و منه فعملية تحرير التجارة الخارجية تندرج ضمن مجالات السياسات الاقتصادية الهيكلية، و أي تغيير في طبيعة تنظيمه يجب أن يرافقه تغييرات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الأخرى و التي هي؛ أسعار الصرف و الخوصصة و تأهيل المؤسسات المحلية، ونظام الأسعار و التجارة الخارجية. و يكون ذلك على النحو التالي:

1 - أسعـــــار الصرف

يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية[2] . أي أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر مبادلة عملة بأخرى، حيث أن إحدى العملتين تمثل سلعة و الأخرى تمثل الثمن النقدي لها.

تؤدي الواردات إلى طلب على العملات الأجنبية كما تؤدي إلى عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تنشئ الطلب الأجنبي على العملة الوطنية كما تؤدي إلى عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني[3].

و هناك ثلاث أنظمة لتحديد سعر الصرف وهي: سعر الصرف الثابت، نظام المرونة المقيدة لأسعار الصرف و سعر الصرف الحر[4] .

1- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 235.
2- عبد النعيم مبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 470.
3- عبد الرحمن يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص 230.
4- موسى سعيد مطر وآخرون: المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، ط1،2003، ص 44.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

حيث أنه في ظل سعر الصرف الثابت تقوم السلطة النقدية في الدولة بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس قدرتها الاقتصادية و احتياطاتها من العملات الأجنبية، وفي نظام المرونة المقيدة تقوم السلطات النقدية بتثبيت سعر الصرف مع السماح له بالتذبذب انخفاضا و ارتفاعا بحدود معينة. بينما أسعار الصرف الحرة تتحدد وفق قوى العرض و الطلب على العملة المحلية و الأجنبية.

إذا فسعر الصرف يعتبر محددا رئيسيا في تحديد أسعار الصادرات و الواردات بالنسبة للدولة في قطاع التجارة الخارجية. و هو عنصر مهم في عملية تحرير التجارة الخارجية، فهذه لا يمكن أن تتم بدون إجراء تعديلات على نظام تحديد أسعار الصرف، و أيضا أسعار الصرف هي الكفيلة بتحديد الفائدة من التجارة الخارجية عن طريق معدل التبادل التجاري من أجل معرفة مقدار المكسب من التجارة الخارجية.

إضافة إلى ذلك، على الدولة توفير العملة المحلية و العملة الأجنبية بقدر كاف من اجل إتمام صفقات الاستيراد و التصدير، لأن أي قيد على عملية تحويل العملة يؤثر على حرية التجارة الخارجية و حجمها.

2 – الخوصصة و تأهيل المؤسسات المحلية

بالنسبة للخوصصة أو الخصخصة هي العملية التي تهدف إلى الحد من دور الدولة و الرفع من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و ملكية وسائل الإنتاج[1].

أي أن الخوصصة يمكن أن تكون كلية أو جزئية عن طريق تحويل الملكية العامة إلى خاصة، أو عن طريق خلق مؤسسات مملوكة للخواص منذ البداية.

و عملية الخوصصة تكون مرافقة لعملية تحرير التجارة الخارجية من اجل إضفاء نوع من الشفافية و المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية العاملة في حقل التجارة الخارجية. لأن ذلك يولد تساوي الفرص بين المنتجات المحلية و المنتجات الأجنبية عن طريق رفع الدعم عن المؤسسات العمومية و تسييرها وفق معيار الربحية و اقتصاد السوق.

1-Rabah Bettahar: la privatisation en Algérie, opu, Algérie,1995, p 05.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أما بالنسبة لتأهيل المؤسسات فهو عبارة عن برنامج على مستوى المؤسسة الاقتصادية يهدف إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية ويركز أساسا على الاستثمارات غير المادية (المرافقة التقنية ، البرمجيات ، التكوين ، النوعية ، ومعايير نظام المعلومات) ومادية في جلب التكنولوجيا الحديثة[1] .

و نشير إلى أن برنامج التأهيل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قامت المؤسسات بتبني مجموعة من الإجراءات و التجديدات التي تخص أساليب التنظيم و الإنتاج، الاستثمار و التسويق، و التحكم في التكاليف، و الجودة، و التأطير، و التكوين، و سياسات التسويق، و الانفتاح على الشركاء الفنيين و التجاريين[2].

فعملية تحرير التجارة الخارجية تتطلب أيضا تأهيل المؤسسات المحلية، من أجل رفع قدراتها التنافسية و الصمود أمام المؤسسات و السلع الأجنبية المنافسة عند رفع القيود عن حركة التجارة بين الدولة و العالم الخارجي.

و تأهيل المؤسسات يكون عن طريق الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه وتدريبه على أعلى مستوى، و اقتناء معدات الإنتاج الحديثة من أجل توفير منتجات ذات جودة تنافسية وضمان القدرة على التصدير إلى الأسواق الخارجية.

3 – تحرير الأسعـــــار

و هي عملية إطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار و جعلها في نفس مستوى السوق العالمية[3].

فعملية تحرير الأسعار عبارة عن إطلاق قوى السوق لتحديد أسعار السلع عند تساوي العرض و الطلب، و ذلك عن طريق إلغاء تدخل الدولة لتحديد الأسعار سواء عن طريق

1- كمال رزيق و بوزعرور عمار : التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21، 22 ماي 2002.

2- زايري بلقاسم: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، ص 48.

3- علي عبد الله: موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 101.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

إلغاء دعم الأسعار و إلغاء التحديد الإداري للأسعار. كل هذا من اجل أن تكون الأسعار داخل الدولة في نفس مستوى الأسعار خارجها.

تستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التشوهات السعرية و تحرير قيمها و حركتها بإلغاء الدعم و كافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري، قصد المساهمة في قيام و تطور اقتصاد السوق[1].

و تحرير التجارة الخارجية سوف لن يكون له معنى في ظل تحكم الدولة في الأسعار أو دون خضوعها لآلية السوق، فمن ناحية دعم الدولة للأسعار فإن ذلك يمكن أن يكلفها أعباء و نفقات هي في غنى عنها إذا استوردتها من الخارج حيث يمكن أن توفرها بسعار اقل.

أما من ناحية التحديد الإداري للأسعار فإلغائه يهدف إلى التخصيص الأمثل للموارد، حيث إن تعكس الأسعار اتجاه السوق بدقة من حيث الطلب على السلع، و أيضا غياب حرية الأسعار سوف لن سمح للمؤسسات الاقتصادية تقدير أرباحها بشكل سليم.

4 – تحرير التجارة الخارجية

يجب أن ترتبط سرعة تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاديات الاشتراكية المتحولة ارتباطا وثيقا بسرعة رفع القيود عن الأسعار، و النظام الضريبي الساري، و درجة التحرير المالي في التجارة الخارجية [2]. فقطاع التجارة الخارجية مهم جدا وله تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدولة، و لذلك عند البدء في عملية تحريره يجب تهيئة و إعداد بقية القطاعات الاقتصادية للتأقلم الجيد مع النظام الجديد للتجارة الخارجية.

و يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في أسعار السلع النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج و الطلب و الشغل، ومنه النهاية إعادة توزيع الدخول[3].

1- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 247.
2- ماكين رونالد:الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 291.
3- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 249.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

فعند تحرير التجارة الخارجية يؤدي ذلك إلى دخول سلع جديدة إلى سوق و خروج سلع إلى الخارج؛ و هذا من شأنه أن يؤثر في أذواق المستهلكين و ميولاتهم، و يؤثر أيضا في توجهات المؤسسات المنتجة داخل الدولة من حيث السوق و المستهلك المستهدف، مما يؤثر في النهاية في مستوى رفاهة الأفراد و مداخيل المؤسسات و هذا يعني التأثير في إعادة توزيع الدخول.

أما بالنسبة لخطوات أو مراحل التحرير، فالبعض يرى أن تحرير التجارة التدريجي (الذي يستغرق أكثر من سنتين) يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية[1]:

- تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة قد يؤدي إلى فشلها أو اختفائها، مما ينعكس على نسبة البطالة و النشاط الاقتصادي.
- الطريقة التدريجية تعطي هذه الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة.

أي انه بعد مباشرة الإصلاحات الاقتصادية على مستولى الداخل تأتي عملية البدء في تحرير التجارة الخارجية، و التي من الأفضل أن تتم بشكل تدريجي تجنبا لوقوع صدمة بالنسبة للصناعات المحلية، حيث إن التدرج في تحرير التجارة يمنح المؤسسات المحلية الوقت و الفرصة للتأقلم و التكيف مع الوضع الجديد سواء من حيث أسعار السلع أو النوعية و الجودة.

و من المفيد الابتداء في تحرير التجارة الخارجية بإلغاء الحصص و القيود الكمية المماثلة و التي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركية. لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع[2].

1- حسان خضر: برامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، www.arab-api.org/course25/c25_2.htm, 25-03-2010, 09:10 pm.

2- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 251.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و أيضا لأن التعريفة الجمركية تضفي صفة العدالة في المعاملة، ذلك أنها لا تفاضل بين المستوردين أو بين الدول محل التعامل معها عن طريق إعطاء امتيازات للبعض و حرمان البعض الآخر.

أما من ناحية التصدير فيجب على الدولة اتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع و زيادة الصادرات نحو الخارج.

و من بين هذه الإجراءات نجد[1]:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- تقديم الدعم و المعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق و أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.

و هذه الإجراءات تتضمن تأهيل و تشجيع المؤسسات التي تهدف إلى تصدير منتجاتها، عن طريق معونات فنية تتمثل في رسكلة اليد العاملة، و معونات مالية كالقروض لتحسين وضعها المالي، و تخفيضات أو إعفاءات ضريبية.

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية و الدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية

في السنوات الأخيرة شاع استخدام مصطلح العولمة الاقتصادية، و قد ثارت حول هذا الموضوع العديد من النقاشات و الجدالات حول مفهومه، و الجهة التي تقف خلفه، و الآثار المتوقعة منها،

و سنتناول في هذا المبحث مفهوم العولمة الاقتصادية و خصائصها، و من يقودها، إضافة إلى الهدف من العولمة الاقتصادية

1- وصاف سعيدي:تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 07.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بالديناميكية مما اثر في مفهوم العولمة الاقتصادية، و الذي سنتناوله في هذا المطلب من خلال الفرع الأول الذي يتناول التعريف و الخصائص و إدارة العولمة، و الفرع الثاني يتناول أهداف العولمة الاقتصادية.

1 – تعريف العولمة الاقتصادية

هناك العديد من التعريفات لمصطلح العولمة الاقتصادية، و لا يمكن حصرها في تعريف واحد نتيجة لاختلاف وجهات النظر بين المفكرين، و أيضا لسبب آخر و هو أن العلاقات الاقتصادية الدولية و التي تؤثر مباشرة في مفهوم العولمة الاقتصادية تتميز بالتطور و التغير المستمر و السريع.

يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، و ذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع و الخدمات، و تحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول[1].

الاقتصادي Alonse Gamo 1997P1 يرى أن العولمة هي الزيادة في التجارة الدولية و الروابط المالية التي دعمها التحرير التجاري و التغيرات التكنولوجية[2].

العولمة الاقتصادية هي تحول العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالية و انخفاض تكاليف النقل و حرية التجارة الدولية إلى سوق واحد، الأمر الذي أدى إلى منافسة اشد وطأة و أكثر شمولية ليس في سوق السلع فقط، بل في سوق العمل أيضا[3].

إذا فالعولمة الاقتصادية تعبر عن الاندماج الاقتصادي بين دول العالم و تنامي العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لرفع القيود الاقتصادية بين الدول، و التعاون الاقتصادي فيما بينها عن طريق تحرير التجارة الخارجية بين دول العالم وتحرير حركة رؤوس الأموال بينها.

1- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص 23.
2- محمد العربي ساكر: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 174.
3- هانس بيتر مارتن، هارولد شومان: فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 29.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و قد ساعد على ذلك أيضا تطور منظومة الاتصالات و المواصلات الدولية و التي قللت كثيرا من تكلفة النقل، و الذي يعتبر من أكبر عوائق نمو التجارة الخارجية بين دول العالم.

و من هذه التعاريف نجد أن العولمة الاقتصادية تتميز بعدة ميزات و هي تحرير التجارة الخارجية بين دول العالم و انفتاح اقتصادياتها على بعضها البعض، الثورة العلمية التي تتجلى في سرعة الاتصالات و المواصلات بين دول العالم.

إلا انه يوجد تساؤل يُطرح عند تناول مفهوم العولمة و هو: بما ان العولمة تمس كل مجالات الحياة الإنسانية و تخص كل دول العالم بقاراتها و درجات تقدمها متقدمة أو نامية، هل هي عملية تلقائية تحدث من حيث نفسها أم أنها منقادة أو مدارة؟

إن كثيرا من الباحثين يرون أن ما يسمي "العولمة" ينبغي أن يسمي "أمركة"، حيث إن الذين يسيطرون على قرارات المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية هي الولايات الأمريكية فصوتها هو الأعلى، وما تمليه ينفذ. كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم[1].

إذا فالولايات المتحدة الأمريكية هي من يقود تيار العولمة، مستعملة في ذلك نفوذها السياسي و سطوتها العسكرية و قوتها الاقتصادية و شبكاتها الإعلامية. من أجل إدارة أو توجيه النظام الاقتصادي العالمي بما يخدم مصالحها.

2 – أهداف العولمة الاقتصـــــادية

الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيق جملة أهداف من خلال إدارتها للعولمة الاقتصادية و هي:

أ– **تحرير التجارة الخارجية بين دول العالم:** من الملاحظ تزايد الدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية و التعاون الاقتصادي بين الدول، و تزايد الاستجابة لهذه

1- خبابة عبد الله:سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 95.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الدعوات من خلال سعي الدول إلى رفع القيود التجارية فيما بينها.خاصة في فترة التسعينات.

مثلا زاد معدل التجارة الدولية حوالي 9% سنة 1995، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط، و بالطبع زاد نصيب التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي، و يضاف إلى ذلك أن 90 % من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير[1].

ب- **تطوير صناعة الدول النامية و اندماجها في السوق العالمي:** تسعى العولمة الاقتصادية إلى جعل الدول النامية عضوا فاعلا في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال إتاحة فرص للتنمية الاقتصادية و من ثم اللحاق بركب الدول المتقدمة.

و إن التحول من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي أي إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير هو نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة و الفرص الكبيرة التي يتيحها السوق العالمية[2].

فالدول النامية لا تعتمد في تحقيق التنمية الاقتصادية على قدراتها الذاتية فقط، و إنما تستعين بالفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية كفتح منافذ جديدة لتصريف الإنتاج الفائض مما يعني مداخيل إضافية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، و أيضا تتحصل الدول النامية على مستلزمات التنمية كالمعرفة و التكنولوجيا اللتان تتيحهما العولمة من خلال تطور و سهولة النقل و الاتصالات بين دول العالم و سرعة انتقال المعلومة.

ت- **تكامل أسواق النقد و المال الدولية:** و هو التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول ، و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق

1- محمد العربي ساكر: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ص 179، 180.

2- حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في عصر العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 90.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين(1979-1982) لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى[1].

فإضافة إلى سعي العولمة الاقتصادية تحرير التجارة الخارجية لدول العالم و انفتاح اقتصاديات الدول النامية و استفادتها من النظام الاقتصادي الدولي، تسعى إلى تحرير المعاملات النقدية و المالية بين دول العالم، من خلال ترابط و اندماج الأنظمة النقدية و المالية للدول مع بعضها؛ و يساعد على ذلك التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال و التي تتيح الاتصال المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين في كل بقاع العالم.

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولـــي و دوره في تحرير التجارة الخارجية

قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، بدأ الحلفاء التفكير في إنشاء مؤسسات تهتم بإرساء الاستقرار الاقتصادي العالمي لإدراكها بأهمية العلاقات الاقتصادية الدولية في إرساء دعائم الاستقرار و الأمن العالمي. و من بين هذه العلاقات الاقتصادية نجد العلاقات النقدية أو نظام المدفوعات العالمية، و الذي تقرر إنشاء مؤسسة دولية لإدارة شؤون المدفوعات و النقد الدولي من اجل العمل على الاستقرار و التعاون الدولي في ميدان العلاقات النقدية بين الدول، و سميت هذه المؤسسة صندوق النقد الدولي.

1 - تعريف صندوق النقد الدولي

في 01 جويلية 1944، انعقد المؤتمر المالي و النقدي للأمم المتحدة من ممثلي 44 دولة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية للتشاور في وضع أسس ملائمة للنظام النقدي العالمي فيما بعد الحرب العالمية الثانية[2]. و الذي كان من أحد نتائجه ظهور صندوق النقد الدولي[3].

1- خبابة عبد الله: سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 139.
2- محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، ص 240.
3- محمود يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 364.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية دائمة تعمل على تحقيق التعاون في حل مشاكل النقد العالمية، و يضع قواعد للسلوك يتعين على الدول الموقعة على الاتفاقية احترامها في سياستها لشؤون الصرف و المدفوعات الخارجية[1].

صندوق النقد الدولي هو صندوق دولي لتثبيت أسعار الصرف. و في هذا السبيل تقوم الدول الأعضاء بإيداع حصص تتكون جزئيا من الذهب و من عمولاتها الوطنية و من بعض أذونات الخزانة. و تستطيع الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من هذا الصندوق لمواجهة هذا العجز[2].

إذا فصندوق النقد الدولي هو عبارة عن مؤسسة اقتصادية دولية تهتم بإدارة و استقرار نظام النقد الدولي، من حيث أسعار الصرف و المدفوعات الدولية. و تقدم هذه المؤسسة تسهيلات لأعضائها من اجل تسوية بعض الاختلالات التي قد تنشأ في أنظمتها النقدية.

و تعتبر الدول العشر الصناعية أكثر الدول أهمية من حيث حجم تجارتها الدولية و القوة التصويتية لها في الصندوق. و كل دولة لها حصة معينة يجب أن تساهم بها في صندوق النقد الدولي، على أن تتكون تلك الحصة من 25 من الذهب و العملات القابلة للتحويل و 75 من عملتها، و بالمقابل فإن الحصة تحدد القوة التصويتية للدولة، و مقدار القروض التي يمكن أن تتسلمها[3]. فالامتيازات التي يقدمها الصندوق تخضع لضوابط أهمها حصة الدولة المعنية في الصندوق و التي تتكون من ذهب و عملات أجنبية قابلة للتحويل إضافة إلى عملتها المحلية، و كلما زادت حصة الدولة في الصندوق زادت الامتيازات التي تحصل عليها و زادت قدرتها التصويتية.

1- محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 243.

2- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 49.

3- موردخاي كريانين: الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد إبراهيم منصور و على مسعود عطية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 294.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

2 - جهود صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية

إن صندوق النقد الدولي ليست لديه مهمة مباشرة في تحرير التجارة الخارجية، و إنما دوره يتمثل في الأهداف و المهام التي يضطلع بها من أجل تسهيل إتمام عمليات و صفقات التجارة الخارجية من حيث أسعار الصرف و تسوية المدفوعات و هي:

أ- إلغاء الرقابة و القيود على الصرف و التي تعيق نمو التجارة الدولية و العمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق[1]. فصندوق النقد الدولي يسعى إلى تنمية و تحرير التجارة الخارجية بين الدول من خلال إلغاء الرقابة و القيود على الصرف، و التي تعتبر من أهم القيود على حركة التجارة الخارجية، لأن تقييد الصرف يؤثر مباشرة في حجم المبادلات التجارية الدولية و يحد منها.

ب- العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، و من ثم الحفاظ على مستويات الدخول و العمالة و تنمية الموارد الإنتاجية[2]. فصندوق النقد الدولي يسعى إلى جعل قطاع التجارة الخارجية وسيلة للتنمية الاقتصادية، عن طريق التأثير الايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل الدولة من خلال برامج الإصلاح التي يقدمها للدول.

ت- تحقيق المصلحة الاقتصادية و السياسية للعالم عن طريق إيجاد نظام للتجارة متعدد الأطراف و تحقيق القابلية لتحويل العملات[3]؛ فالصندوق يسعى إلى تسهيل عملية تحويل العملات بين الدول و منع القيود على الصرف مما يجعل إتمام الصفقات التجارية أكثر سلاسة و يسرا .

ث- العمل على زيادة حجم التجارة الخارجية و توسيع نطاقها و تنشيطها، و تحقيق مستويات عالية من التوظيف و الدخل الحقيقي و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع

1- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 494.
2- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 83.
3- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 50.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الدول[1]. أي العمل على تحقيق النفع المتبادل من التجارة الخارجية لكل الأطراف و منع استفادة طرف على حساب آخر.

ج- العمل على إلغاء الرقابة على الصرف المتمثلة في القيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى العملات الأخرى[2]؛ الرقابة على الصرف تعتبر من أكثر القيود تأثيرا على حجم التجارة الخارجية، فالصندوق بسعيه إلى إلغاء هذا القيد يرمي إلى منح التجارة الخارجية أو المبادلات مزيدا من الحرية و النمو.

ح- يهدف الصندوق في الأساس إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، أي نظام الصرف و المدفوعات الدولية الذي يمكن الدول من شراء السلع و الخدمات فيما بينها، وهو مطلب ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار[3].

المطلب الثالث: دور البنك الدولي للإنشاء و التعمير في تحرير التجارة الخارجية

نتج عن مؤتمر بريتون وودز الموافقة على اتفاق صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، واتفاق البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتنظيم العلاقات المالية الدولية؛ وبهذا الاتفاق يكون البنك الدولي هو المختص بإدارة القضايا المالية في النظام الاقتصادي الدولي.

1 - تعريف البنك الدولي للإنشاء و التعمير

في ديسمبر 1945 حصلت اتفاقية البنك على تصديق أغلبية الدول الموقعة عليها، و بدأ البنك نشاطه في 25 جويلية 1946.و حسب نص المادة الثانية من اتفاقيته، فإن أعضائه هم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي يقبل الانضمام إليه؛ أي أن العضوية في الصندوق تعد شرطا ضروريا للعضوية في البنك[4].

1- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 494.
2- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية: مرجع سابق: ص 304.
3- http://www.imf.org/external/arabic//np/exr/facts/glancea.htm/25-03-2010/10.25pm.
4- محمود يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 394.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و قد أنشىء هذا البنك لمنح القروض طويلة الأجل و ليكون مكملا في عمله لصندوق النقد الدولي. و قد دعت الحاجة إلى إنشائه بعد أن سببت الحرب العالمية الثانية الكثير من الدمار في الأموال و الممتلكات و الأرواح[1].

و قد اتفق المجتمعون في بريتون وودز على إنشائه نظرا لحاجتهم لتمويل التنمية و إعادة إعمار ما خربته الحرب، فهو يقدم تمويلات طويلة الأجل لعمليات التنمية و الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد.

و هكذا بدأ البنك جهوده الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاديات المهدمة أثناء الحرب ثم جهود التنمية. و قد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة، حيث بدأ نشاطه بالمعاونة في تعمير الاقتصاديات الأوروبية المحطمة أثناء الحرب ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في العالم الثالث، و في التسعينات في دول الكتلة الشرقية أيضا[2].

و البنك إضافة إلى تقديمه قروضا للدول الأعضاء فيه، يقدم تمويلات و قروض للدول النامية أيضا، و يقدم المشورة و النصح لرسم سياسات اقتصادية سليمة من تحقيق التنمية الاقتصادية.

2 – دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية

كما تناولنا سابقا فإن نشاط البنك الدولي أو تخصصه يتمثل في إدارة النظام المالي الدولي ضمن النظام الاقتصادي الدولي، و يقدم قروضا متوسطة و طويلة اجل، و بالتالي ليس له علاقة مباشرة بعمليات التجارة الخارجية، إلا انه يمكن الربط بين بعض مهامه و تحرير التجارة الخارجية في العالم من خلال النقاط التالية:

1- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية: مرجع سابق: ص 508.

2- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 41.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أ- تقديم قروض البرامج، و التي هي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد[1]. فالبنك الدولي يمكن أن يقدم قروضا في الحالات الطارئة كالأزمات الاقتصادية و يقدم قروضا لتمويل عمليات الاستيراد.

ب- يبدي البنك الدولي استعداده لمنح القروض للدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح و التي تكثر فيها الاستثمارات الأجنبية[2]. أي أن البنك الدولي في أولوياته مساعدة الدول ذات الاقتصاد المفتوح، و هذا بحد ذاته يعتبر تشجيعا على تحرير التجارة الخارجية حيث يجعل الدول تسعى إلى تحرير تجارتها بغية الاستفادة من المساعدات و الامتيازات التي يقدمها البنك.

ت- سياسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي التي يقدمها البنك الدولي تعتمد على جعل أو تحول اقتصاد الدولة المعنية إلى اقتصاد السوق و الاقتصاد بقطاعاته، من خلال انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي تدريجيا. و بما أن البنك يقدم مجموعة سياسات متكاملة تشمل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني فإنه يسعى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية أيضا.

المبحث الثاني: دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية

لقد نجحت الدول المجتمعة في بريتون وودز عام 1944 في إنشاء مؤسستين تعملان على إدارة النظام النقدي و المالي الدوليين، و هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير. إلا أنه كانت هناك قناعة بحاجة النظام الاقتصادي الدولي إلى مؤسسة تدير شؤون العلاقات التجارية العالمية ين دول العالم حتى يكتمل ضلع النظام الاقتصادي العالمي و يعمل بشكل متكامل. لذا فقد تمت العديد من المحاولات لإنشاء منظمة تدير النظام التجاري الدولي، و تمت هذه المحاولات على مراحل و جولات من أجل إنهاء الخلافات التجارية بين الدول و الوصول إلى أرضية صلبة تؤسس عليها هذه المنظمة.

1- موسى سعيد مطر و آخرون: المالية الدولية، مرجع سابق، ص 168.
2- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية: مرجع سابق: ص 515.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المطلب الأول: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية

لقد كانت هناك رغبة قوية للدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في التجارة العالمية، و زيادة نصيبها منها. عن طريق تحرير النظام التجاري الدولي و إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول يكفل لها أكبر استفادة من المبادلات التجارية الدولية. و حتى تضمن السيطرة و الهيمنة اقترحت إنشاء مؤسسة تدير التجارة الدولية عن طريق المفاوضات بين الدول حتى تصل إلى نظام يرضي جميع الأطراف.

1 – الجات، النشأة و التطور

لقد عاش العالم في ثلاثينات القرن العشرين مصاعب و مشكلات اقتصادية كثيرة بسبب نتائج أزمة الكساد العظيم سنة 1929، و ما كاد العالم يتعافى من أعراض الأزمة حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939، إلا أن العالم استوعب أهمية و فائدة التعاون الدولي مما أدى إلى انعقاد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية و الذي كان من نتائجه إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لإدارة النظامين النقدي و المالي الدوليين، إلا انه بقي ضلع لم يكتمل في إدارة النظام الاقتصادي الدولي، و هو مؤسسة تعنى بإدارة شؤون المبادلات التجارية الدولية.

و هذا ما جعل الغرب عقب الحرب العالمية الثانية يفكرون في إقامة نظام حر للتجارة بين دول العالم.

و لتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات المتحدة بدء مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف. و بناءا على الاقتراح الأمريكي انعقد مؤتمر دولي للتجارة و التوظيف في لندن سنة 1946، و استكمل أعماله في جنيف سنة 1947 ثم اختتمها في هافانا عاصمة كوبا في 24 مارس 1948. و قد أسفر المؤتمر على وثيقة عرفت باسم ميثاق "هافانا" أو "ميثاق التجارة الدولية"[1].

1- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مجموعة النيل العربية، مصر،2002، ط1، ص 17.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و هذا الميثاق يشتمل على مجموعة أسس و قواعد من اجل إنشاء اتفاقية تجارية دولية تضمن العدالة في المبادلات التجارية الدولية، إضافة إلى إنشاء منظمة للتجارة للعالمية.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتنع بميثاق هافانا لأنها رأت فيه أنه لا يخدم مصالحها الخاصة و المتمثلة في الهيمنة على الاقتصاد العالمي، لذا قامت بسحب موافقتها عليه، و في 1950 رفضت رسميا التصديق عليه، و هذا ما أدى إلى وأد الميثاق في مهده.

و سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاقية دولية بعيدا عن هيئة الأمم المتحدة من اجل أن تستأثر بها لمصالحها الشخصية.

و في عام 1947 عقد مؤتمر دولي في جنيف تم فيه اقتباس الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة المؤرخة في 30 أكتوبر 1947 و المرفقة بوثيقة اختتام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و العمالة التابعة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة المنعقد في هافانا سنة 1947. فأجرى عليها مؤتمر جنيف التعديلات اللازمة و أطلق عليها اسم "اتفاقية الجات" لتمييزها عن اتفاقية الأمم المتحدة[1].

و بهذا كان ميلاد اتفاقية " الجات" و التي هي اختصار باللغة الانجليزية لـــ " GATT"، و التي تعني الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة.

و الجات هي الركن الثالث في النظام الاقتصادي الدولي الذي ساد بعد عام 1945م، و تعتبر اتفاقية و ليست منظمة تقوم على مراعاة عدد من القواعد و الضوابط في العلاقات المتبادلة بين الأطراف، و هي آلية للتفاوض و المساومة فيما ين الدول الأعضاء لتوفير مزايا متقابلة فيما بينها تقوم على احترام عدد من القواعد العامة[2].

و انضمت للاتفاقية 23 دولة عام 1947 و أصبح عددها 118 دولة عام 1994[3].

1- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص 16.
2- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، دار الحامد، الأردن، 2003، ط1، ص 19.
3- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص 16.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و الملاحظ قانونيا أن الجات لم تكن بالمنظمة العالمية، حيث إن الدول المنظمة إليها لا تسمى أعضاء و إنما أطرافا في الاتفاقية. و أيضا عبر ممارسة مواضيع اتفاقياتها لما يقارب نصف قرن اكتسبت دور أو مكانة منظمة عامية.

2 – مبادئ و أهداف اتفاقية الجات

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة من أهم ما يذكر بالنسبة للمعاهدات التجارية الدولية التي استهدفت تحرير التجارة الخارجية أو تخليصها من القيود الكثيرة عليها1.

و لهذا فإننا نجد أن موضوعها و نشاطها دائما يتمحور حول تحرير و تنظيم التجارة الخارجية بين دول العالم. و تنطلق الجات من المبادئ التالية:

أ– **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ينص اتفاق الجات في مادته الأولى على هذا المبدأ، و يشير إلى ضرورة عدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية، و مقتضى ذلك أن أي مزايا تجارية تمنحها إحدى الدول الأطراف إلى أي دولة أخرى، يجب أن تنسحب تلقائيا و بدون شروط إلى كل الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية[2]. فإذا قامت إحدى بتخفيض الرسوم الجمركية على واردات سلعة معينة من إحدى الدول، فإن هذا التخفيض يسري تلقائيا على واردات هذه السلعة من بقية الدول الأطراف في الاتفاقية.

ب– **مبدأ المعاملة الوطنية:** وفق هذا المبدأ فإنه بمجرد أن تعبر السلع المستوردة الحدود الدولية لإحدى الدول الأعضاء في الجات، يجب أن تمنح هذه السلع المستوردة نفس المعاملة التي تعامل بها نفس السلع المنتجة محليا من حيث الأمور المتعلقة بالتداول و التوزيع و التسعير و الضرائب وغيرها.[3] فمثلا يمنع على الدولة العضو في الاتفاقية فرض ضريبة محلية كضريبة القيمة المضافة مثلا على السلع المستوردة بنسبة أعلى من السلع المحلية.

1- عبد الرحمان يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص 304.
2- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 143.
3- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 451.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ت- مبدأ المصداقية أو الشفافية: وفق هذا المبدأ تعد الرسوم الجمركية شكل الحماية الوحيد الذي تسمح به الجات لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية[1]. في حين تمنع وسائل الحماية الأخرى كالقيود أو الحصص الكمية، و بالنسبة للرسوم الجمركية هناك سقف متفق عليه بين الأعضاء يجب عدم تجاوزه. كما تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية فيما بين الأعضاء كالإعفاء الجمركي. و أيضا وفق هذا المبدأ تلتزم الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة المتعلقة بالقوانين و اللوائح الوطنية و الممارسات المنظمة للتجارة الخارجية.

ث- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية: و طبقا لهذا المبدأ تحصل الدول النامية على عدد من الامتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار و التزام الدول المتقدمة بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعدتها للقيام ببرامج التنمية بما تحتويه من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجاتها[2]. و يستند هذا المبدأ على كون قطاع التجارة الخارجية محرك للتنمية الاقتصادية و يجب دعم الدول النامية من خلال الاستفادة مكاسب التجارة الخارجية.

و انطلاقا من هذه المبادئ تسعى الجات إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

أ- يتركز الهدف الرئيسي للجات منذ البداية في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة الحواجز و القيود الجمركية و غير الجمركية[3]. أي جعل دول العالم ترفع القيود التي تضعها أمام تدفق السلع عبر الحدود الدولية، و تفتح أسواقها مما يعمق المنافسة الدولية.

ب- إقامة نظام تجارة دولية حرة يفضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة، و العمل على تحقيق مستويات التشغيل الكامل بها[4]. و هذا من خلال

1- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مرجع سابق، ص 20.
2- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 32.
3- المرجع السابق، ص 28.
4- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مرجع سابق، ص 18.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الاستفادة من مكاسب التجارة الخارجية عن طريق التخصص و تقسيم العمل الدولي.

ت- التخلي عن الحماية و تحرير التجارة الدولية على المدى الطويل، و يتم ذلك بشكل أساسي عن طريق الدخول في مفاوضات لخفض التعريفات الجمركية بشكل متبادل[1]. و يكون ذلك من خلال إشراف الجات على المفاوضات فيما بين الدول من اجل تحرير التجارة الخارجية بينها.

ث- تطوير نظام تجاري حر يمكن البلدان الأعضاء من التبادل التجاري للسلع في جو من المنافسة العالمية، و فتح الأسواق للمنافسة الدولية[2]. أي إنشاء نظام تجاري دولي تسوده الحرية الاقتصادية من خلال التعاون الاقتصادي الدولي و التبادل الحر بين دول العالم من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة و هي زيادة الرفاه و مستويات المعيشة.

ج- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية، و ذلك من خلال التخصص الدولي مما يحقق منفعة أكبر و يرشد استهلاك الموارد الاقتصادية في العالم.

ح- تحرير التجارة الدولية عن طريق التخلص من العقبات التي تعرض مسيرتها و إنشاء هيكل للتجارة الحرة بين دول العالم[3].

3 - جولات الجات

بما أن الهدف الرئيسي للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة هو تحرير التجارة العالمية من القيود المفروضة عليها و هذا الهدف لا يتأتى دفعة واحدة و إنما بالتدريج لذا اتفقت الدول الأطراف في الاتفاقية على عقد جولات من المفاوضات التجارية بينها من اجل تنمية حجم التجارة الدولية و تقديم المزيد من التنازلات فيما يخص القيود الجمركية المتبادلة.

و قد عرفت الجات ثماني جولات و هي:

1- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 20.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 471.

3- محمد خميس الزوكة: جغرافيا التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 126.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أ- **جولة جنيف بسويسرا 1947:** تمت بحضور 23 دولة و بلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت مجالا للتحرير حوالي 10 مليار دولار[1]. و ذلك أن المفاوضات شملت 45000 تعريفة جمركية[2]. و بهذه الجولة تم التوصل إلى الإطار العام للاتفاقية.

ب- **جولة أنسي بفرنسا 1949:** شهدت عدة تنازلات جمركية بين الدول التي حضرت الجولة، و التي بلغ عددها 13 دولة فقط[3].و تعد أول جولة تعقد في إطار الاتفاقية.

ت- **جولة توركاي بإنجلترا 1951:** ضمت 38 دولة بعد أن زاد الوعي و الرغبة في تحرير التجارة العالمية[4]. و بلغ عدد التخفيضات الجمركية 7800 تخفيض.

ث- **جولة جنيف بسويسرا 1952-1956:** و اشترك فيها 26 دولة و كانت قيمة التجارة المحررة 2.5 مليار دولار [5]. و هو رقم متواضع بسبب استثثار الولايات المتحدة الأمريكية بالامتيازات لنفسها.

ج- **جولة ديلون بجنيف بسويسرا 1960-1961:** بحثت في المزيد من التنازلات و التخفيضات الجمركية بين الدول البالغ عددها 26 دولة[6]. و سميت تشريفا لنائب وزير الخارجية الأمريكي دوجلاس ديلون، و نتج عن الجولة تخفيض 4400 تعريفة جمركية و حوالي 4.9 مليار دولار تجارة حرة.

و الملاحظ في هذه الجولات الخمس المنعقدة أنها اقتصرت على مناقشة القيود الجمركية فقط إضافة إلى محدودية عدد الدول المشاركة فيها.

ح-**جولة كينيدي بجنيف بسويسرا 1964-1967:** حضرها 62 دولة، و تناولت بعض الموضوعات المهمة، من بينها أسلوب التخفيضات الجمركية الذي تم إتباعه

1- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 38.
2- هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 188.
3- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 153.
4- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 38.
5- حشماوي محمد الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 130.
6- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 39.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

خلال الجولات السابقة[1]. حيث بعدما كانت التخفيضات تتم سلعة بسلعة صارت تتم على أساس مجموعات سلعية، و أيضا من نتائج الجولة الاتفاق على مكافحة الإغراق. و كان حجم التجارة الدولية المحررة حوالي 40 مليار دولار، إلا انه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول السلع الزراعية بين الولايات المتحدة و المجموعة الأوروبية فبقيت خارج نطاق التحرير.

خ- جولة طوكيو باليابان 1973-1979: إضافة إلى التعريفات الجمركية فإنه قد تم في هذه الجولة لأول مرة مناقشة القيود التجارية الأخرى كالحصص الكمية.

و بلغ عدد الدول المشاركة 102 دولة منهم 90 دولة عضو و الباقين غير أعضاء في حكم المراقبين، و بلغت قيمة التجارة المحررة 155 مليار دولار[2]. و قد أسفرت الجولة عن "وثيقة إعلان طوكيو" و التي تشمل العديد من الاتفاقيات الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود غير التعريفية و تطوير الهيكل القانوني الذي يحكم المبادلات التجارية الدولية، و نتج عن الجولة أيضا تنظيم إجراءات مكافحة الإغراق و الدعم.

و بناءا على ذلك فإن جولة طوكيو تعتبر المحاولة الأولى في طريق إصلاح النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

د-جولة الأوروغواي 1986-1994: تعتبر من أهم جولات الجات على الإطلاق، حيث أمكن التوصل إلى معالجة شاملة لمشاكل النظام التجاري الدولي[3]. و قد دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية حينما شعرت بتراجع مكانتها الاقتصادية على الساحة العالمية رغم نفوذها العسكري و السياسي.

و تعد جولة الأوروغواي و ما أصدرته من وثائق قانونية إسهاما في بناء مستقبل منظمة التجارة العالمية. حيث عقدت في هذه الجولة العديد من الاتفاقيات الدولية

1 - عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 155.
2- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 42.
3- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 157.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

لتنظيم التجارة الدولية و حلت العديد من المسائل المهمة[1]. من خلال مفاوضات طويلة نسبيا دامت أكثر من 07 سنوات بدأت في سبتمبر 1986 بأوروغواي بحضور ممثلي 97 دولة و انتهت في ديسمبر سنة 1993[2]. و التي صارت سارية المفعول ابتداءا من جانفي 1995. و أهم أعمال جولة أوروغواي هي:

-دخول الأسواق: و هو التفاوض بين الدول الأعضاء بخصوص تسهيل التبادل التجاري بينهما و ذلك بإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية و القيود غير الجمركية[3].

-تجارة السلع: العمل على تحقيق المزيد من التحرر و التوسع في التجارة الدولية لصالح كل دول العالم خاصة النامية منها، و تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق. و أيضا تقوية دور الجات و تمتين علاقتها بالمنظمات العالمية الأخرى و تحسين النظام التجاري الدولي. إضافة إلى تقوية العلاقة بين السياسات التجارية و السياسات الاقتصادية التي تؤثر في التنمية

-تجارة الخدمات: وضع إطار متعدد الأطراف من المبادئ و القواعد المنظمة لعملية التجارة في الخدمات مع إمكانية التوصل إلى ضوابط محددة للقطاعات الخدمية المختلفة[4]. و هذا من اجل توسيع نطاق التجارة فيها وفق مبادئ الشفافية و التحرير التدريجي.

و كان من المقرر انتهاء جولة أوروغواي في ديسمبر 1990 ببروكسل، إلا أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض المواضيع كالمنتجات الزراعية حالت دون انتهاء الجولة في التاريخ المقرر.

و اشتملت الوثيقة الختامية على 28 نصا قانونيا ما بين اتفاقية و قرار و مذكرة تفاهم لتغطي جميع مجالات التفاوض التي اقرها الإعلان الوزاري الصادر في أوروغواي سنة

1- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 29.
2- هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 191.
3- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 453.
4- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 31.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

1986[1]. و في 15 أفريل 1994 و في مدينة مراكش المغربية وقعت 117 دولة قيام "منظمة التجارة العالمية" و التي حلت محل الجات. و التي بدأت عملها رسميا في 01 جانفي 1995. و عموما يمكن القول أن نتائج جولة أوروغواي هي كالتالي:

– الاتفاق على تحرير و تقوية التجارة الدولية في المنتجات الزراعية تدريجيا و ذلك خلال 06 سنوات للدول المتقدمة و 10 سنوات للدول النامية[2]. و اقتصار القيود على التعريفة الجمركية فقط.

– تخفيض القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة و توسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية و المنسوجات و الملابس، و تجارة الخدمات و الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفردية و الاستثمار[3].

– تعزيز فعالية القواعد متعددة الأطراف في تسوية المنازعات، إذ تم دمج جميع جوانب تسوية المنازعات في نظام واحد يعمل تحت جهاز تسوية المنازعات.

– إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة أوروغواي و بهذا يكتمل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

نتج عن جولة أوروغواي إعلان إنشاء منظمة التجارة العالمية و ذلك بعد التوقيع على الاتفاقية في مراكش من قبل 117 دولة و بذلك تم الانتقال من اتفاقية الجات التي كانت تعمل منذ 1947 إلى 1995م، و الإعلان عن بدء العمل بمنظمة التجارة العالمية ابتداءا من 01جانفي 1995، و بذلك يكون النظام الاقتصادي الدولي قد اكتملت ركائزه التي يعمل من خلالها ألا و هي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية.

1 – تعريف و وظائف المنظمة العالمية للتجارة

1- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مرجع سابق، ص 23.
2- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 454.
3- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مرجع سابق، ص 26.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

منظمة التجارة العالمية هي الإطار التنظيمي المؤسسي الذي يحتوي على جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، و تقوم بالإشراف على تجارة السلع و تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاتفاقات التي نتجت عن جولة طوكيو و تلك التي تم التفاوض عليها في إطار جولة أوروغواي[1].

منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع، و طور، و يشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة. وظيفتها الأساسية تحقيق التدفق الحر و المستقر للتجارة الدولية مع معالجة النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول[2].

و منه فمنظمة التجارة العالمية هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي تشرف على إدارة قضايا التجارة الدولية بين الدول، من اجل تيسير حركة التجارة الدولية، إضافة إلى فض النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول بسبب الخلافات التجارية. و يقع مقر المنظمة في جنيف بسويسرا. إلى غاية 23 جويلية 2008 تضم المنظمة 153 دولة بصفة عضو و 31 دولة بصفة مراقب[3] .

هذه التعريفات لمنظمة التجارة العالمية تشير إلى بعض مهامها أو وظائفها و التي هي:

أ- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، و التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

ب- إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، و الإشراف على تنفيذها و تفعيلها.

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 40.

2- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 148.

3-www.wto.org/25-03-2010/09.30pm.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ت- وضع أسس و محاور التعاون المختلفة بينها و بين كل من صندوق النقد الدولي للتوصل إلى أعلى درجات التناسق و الترابط[1]، من اجل رسم سياسات اقتصادية عالمية متكاملة.

ث- تنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي، إضافة إلى مفاوضات في جولات جديدة بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام[2].

ج- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.

2 - أهداف المنظمة العالمية للتجارة

منظمة التجارة العالمية تسعى إلى تحقيق مجموعة أهداف تتمحور حول هدف رئيسي و هو تحرير التجارة العالمية، أي الوصول إلى نظام تجاري دولي يتبنى تجارة حرة و تسوده روح المنافسة الدولية. و يمكن أن نذكر أهداف المنظمة على النحول التالي:

أ- خلق مناخ تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

ب- تعظيم الدخل الوطني العالمي و رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي[3].

ت- حماية البيئة و إيجاد الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك[4].

ث- تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و توسيع الإنتاج و زيادة حجمه و الاتجار في السلع و الخدمات. كل هذا عن طريق التخصص الدولي و تقسيم العمل بين الدول.

1- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 183.
2- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 181.
3- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 182.
4- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 472.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ج- رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول و بخاصة منها النامية[1]

ح- محاولة إدماج الدول النامية في النظام التجاري العالمي بصورة أفضل عن طريق إعطائها مجموعة امتيازات.

خ- التواجد كمنتدى للمفاوضات الدولية المتعلقة بالتجارة.

د- التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الوكالات التابعة لهما، من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي[2].

3 - الهيكـــل التنظيمـــي لمنظمـــة التجـــارة العالميـــة

يمكن القول أن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يعكس وظائفها و مهامها على حد سواء، و لقد حددت المادة الرابعة الهيكل التنظيمي للمنظمة، و الذي يتكون من مؤتمر وزاري و مجلس عام مجالس متخصصة لجان و سكرتارية

أ- المؤتمر الوزاري: يعتبر اعلي سلطة في المنظمة، حيث يتولى سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع الموضوعات، و القضايا المنصوص عليها في الاتفاقية متعددة الأطراف[3]. و يتكون المؤتمر الوزاري من ممثلي كل الدول الأعضاء في المنظمة، و ينعقد مرة واحدة على الأقل كل سنتين.

ب- المجلس العام: يعد بمثابة مجلس إدارة المنظمة، و يضم في عضويته كل الدول الأعضاء في المنظمة، و ينعقد كلما دعت الحاجة. و يتولى مهام المؤتمر الوزاري في الفترات الفاصلة لاجتماعاته. و أيضا يتولى المجلس مهمة تسوية المنازعات و مهمة هيئة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

1- محمد صفوت قابل: منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 71.
2- قويدري محمد: انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002، ص 19.
3- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 195.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ت- المجالس المتخصصة[1]: و يعد احد الأجهزة الرئيسية في منظمة التجارة العالمية، و يشمل كل المجالس التالية: مجلس شؤون التجارة في السلع، مجلس شؤون التجارة في الخدمات، مجلس شؤون الحماية الملكية الفكرية. و العضوية في هذه المجالس مفتوحة أمام الأعضاء. و تعمل تحت إشراف المجلس العام. و ينبثق عن كل مجلس لجان فرعية للقيام بالمهام التي يوكلها لها المجلس كل في مجال اختصاصه.

ث- اللجان الفرعية: أقر المؤتمر الوزاري إنشاء اللجان الفرعية التالية: لجنة التجارة و التنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية و المالية و الإدارة. و لكل لجنة مجموعة مهام تقوم بها حسب اختصاصها، مع إمكانية استحداث لجان جديدة إذا دعت الحاجة لذلك و العضوية فيها لمن يرغب من الدول الأعضاء.

ج- الأمانة العامة و السكرتارية[2]: تتكون من الأمين العام للمنظمة و موظفين يتمتعون بالاستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها، حيث يعين الأمين العام من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد صلاحياته، و يعين الأمين العام موظفي السكرتارية و يحدد واجباتهم و صلاحياتهم طبقا للقواعد العامة التي يحددها المجلس.

المطلب الثالث: الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة

اعتبرت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة سنة 1994 أن كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947، و التي تقبل اتفاقية جولة أوروجواي، أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية[3]. و في نفس الوقت تركت المنظمة الباب مفتوحا أمام الدول التي ترغب في الانضمام إليها، و لكن وفق شروط مسبقة و محددة.

1- عدنان شوكت شومان و بتصرف: اتفاقيات الجات الدولية، دار المستقبل، دمشق، سوريا، 1996، ص 53.
2- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 46.
3- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 194.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

1 - شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

هناك عدة شروط يجب أن تتوافر في الدول الراغبة في الانضمام ال المنظمة العالمية للتجارة، و هي:

أ- استقلال الدولة و حريتها: يجب على الدولة المرشحة للعضوية في المنظمة أن تكون مستقلة و تتمتع بالسيادة، فلا يمكن انضمام دولة مستعمرة، لأن تمتع الدولة بسيادتها و بسط نفوذها على حدودها شرط أساسي من اجل الوفاء بالالتزامات تجاه المنظمة و أعضائها، و الحصول على الامتيازات و الحقوق.

ب- تقديم تنازلات في التعريفة الجمركية: على الدولة الراغبة في الانضمام تقديم جدول تنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة[1].

ت- الالتزام باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمامها للمنظمة، يشمل الموافقة على الالتزام باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (عدا اتفاقية المناقصات الحكومية و اتفاقية الطائرات المدنية فإنها اختيارية)[2]. أي أن الدولة التي تسعى للانضمام للمنظمة ليست مخيرة في المصادقة على اتفاقيات الجات 1947 و اتفاقية الأوروغواي و الاتفاقيات الأخرى الملزمة، و إنما يجب عليها الاعتراف بكل الاتفاقيات السابقة قبل انضمامها.

ث- تطبيق مبدأ الشفافية: و هو من المبادئ الأساسية التي قامت عليه منظمة التجارة العالمية، و بالتالي يعد من شروط الانضمام إليها التزام الدولة بهذا المبدأ، من خلال إشعار الدول الأعضاء بالقوانين و الأوامر التي تصدرها فيما يتعلق بتجارة السلع و الخدمات.

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 55.

2- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 91.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

ج- دفع الاشتراكات: و يعد من المسائل الواضحة، ذلك أن عمل المنظمة و مقرها و موظفيها و تحقيق أهدافها يتطلب أموال لتصرف في سبيل ذلك.

2 - إجراءات التقديم

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حاليا يعد عملية طويلة الأمد نسبيا و تتطلب بذل الكثير من الجهد، لأنه يخضع للكثير من الشروط و الإجراءات المفاوضات المتتالية على كل دولة التقيد بها.

و يعتبر الحصول على العضوية بمثابة عملية تفاوضية بين الحكومة طالبة الانضمام و الدول الأعضاء في المنظمة. عادة تبدأ هذه العملية بإعطاء المتقدم لطلب الانضمام صفة "مراقب"[1]. و يسمح هذا الإجراء للمرشحين للعضوية بالتعرف على شؤون المنظمة من ممارسات و كيفية مراجعة السياسات و غير ذلك.

و إجراءات الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية هي كما يلي:

أ- تقدم الدولة الراغبة في الانضمام طلبا رسميا إلى المدير العالم للمنظمة تكشف فيه عن رغبتها، و بعدئذ يرسل هذا الطلب إلى كل الدول الأعضاء في المنظمة.

ب- تقديم تقرير عن الوضع الاقتصادي للدولة طالبة العضوية و بيان بالسياسات الاقتصادية و التجارية المتبعة[2]. و ذلك في شتى القطاعات الاقتصادية.

ت- يتم تشكيل فريق عمل داخل منظمة التجارة العالمية، مهمته بدء عملية التقييم و تقصي الحقائق، و يدعى كل أعضاء المنظمة إلى المشاركة في فريق العمل، و عادة ما يتم تشكيل الفريق من الدول صاحبة أكبر المصالح مع الدولة المعنية. و فريق العمل هذا يدرس كل الجوانب المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية للدولة من هياكل التعريفة الجمركية و القوانين و اللوائح المنظمة لقطاع التجارة الخارجية

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 56.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 478.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

للسلع و الخدمات. إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية، و نظام الصرف المتبع و المؤشرات الاقتصادية التي تتميز بها الدولة.

ث- يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة البيانات التي تقدمها لهم الدولة طالبة العضوية، لكي يتمكنوا من تقرير ما إذا كانت القوانين و السياسات في البلد المعني تتوافق و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[1].

ج- بعد مراجعة البيانات يقدم فريق العمل للدولة طالبة العضوية أسئلة مكتوبة و ملاحظات. و تستمر هذه العملية حتى يتوصل فريق العمل إلى فهم كامل و رؤية واضحة لنظام التجارة الخارجة الساري في البلد طالب العضوية.

ح- إجراء مفاوضات بين المنظمة و الدولة الراغبة في العضوية يتم فيها تحديد مجالات تحرير التجارة التي ستلتزم بها الدولة وفقا لمستوى النمو الاقتصادي بها[2]. و ليست هناك فترة أو مدة زمنية محددة كأجل لانتهاء المفاوضات و قد تستمر لسنوات، لأن الغرض من هذه المفاوضات معرفة مدى مطابقة قوانين الدولة المرشحة لمبادئ و اتفاقيات المنظمة.

خ- يتم توقيع تعهد أو اتفاق بين المنظمة و الدولة الراغبة في العضوية يحدد و يوضح الواجبات و الالتزامات التي تلتزم بها الدولة في حال تم انضمامها إلى المنظمة.

3 - القبول و المصادقة النهائية

من الممكن أن تكون عملية الحصول على عضوية في المنظمة العالمية للتجارة عملية طويلة من حيث الإجراءات و المدة الزمنية، خاصة بالنسبة للدول النامية، لأن توافق سياساتها الاقتصادية مع مبادئ المنظمة و أهدافها يتطلب منها إحداث تغييرات هيكلية

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 57.
2- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 96.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

كبيرة في اقتصادياتها من حيث السياسات و القوانين، و لأن اقتصادياتها تفتقد إلى المرونة المطلوبة من اجل فاعلية السياسات و ظهور نتائجها على ارض الواقع.

عند الانتهاء من تقصي الحقائق و المفاوضات مع الدولة طالبة العضوية في منظمة التجارة العالمية، يرسل فريق العمل إلى المجلس العام للمنظمة "مسودة تقرير فريق العمل" مقرونة بمسودة "بروتوكول الانضمام" إلى عضوية المنظمة[1]. و هذا التقرير يحتوي على جميع الاتفاقيات الجمركية وغير الجمركية و الاتفاقيات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات. و هذا من أجل البت في مصير عضوية الدولة.

إذا حصلت الدولة طالبة العضوية على ثلثي الأصوات يمكن لممثلها أن يوقع على بروتوكول الانضمام، و يصبح الانضمام نافذا بعد 30 يوما من تاريخ التوقيع. بعد ذلك يتم المصادقة على البروتوكول من قبل السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية[2].

و عند ذلك سوف تنطبق جميع الالتزامات تلقائيا و بالتساوي على جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

و تجدر الإشارة إلى أن بإمكان الدولة الانسحاب من عضوية المنظمة العالمية للتجارة، و يصبح هذا الانسحاب ساري المفعول بعد 06 أشهر من تاريخ الإخطار الكتابي للمدير العام للمنظمة، و يسري هذا الانسحاب على جميع الاتفاقيات المبرمة في إطار المنظمة.

1- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 59.

2- حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص، 151-152.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

خلاصــــــــة:

الدول المتقدمة هي من أرست دعائم النظام الاقتصادي السائد حاليا، فقبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تفكر في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية و كيف يمكن لها أن تحكم قبضتها عليها. ففي القطاع النقدي أنشأت صندوق النقد الدولي، و في القطاع المالي أسست البنك الدولي للنشاء و التعمير. إلا أنها في بادئ الأمر لم تصل إلى اتفاق بشأن الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة بسبب تضارب مصالح الدول المتقدمة و تنافسها من اجل الهيمنة على اكبر قدر من التجارة الدولية و الاستئثار بالنصيب الأكبر منه. و اكتفت مبدئيا باتفاقية الجات و اتفقت الدول على استئناف المفاوضات إلى حين التوصل إلى صيغة ترضي الجميع من أجل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

و ازدادت الدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، و استجابت العديد من الدول بتبني سياسة التحول إلى اقتصاد السوق بما يعنيه من تحرير للتجارة الخارجية. حيث تسعى الدول إلى تحرير التجارة الخارجية إيمانا منها بكون قطاع التجارة الخارجية محرك للتنمية للاقتصادية و محفز لها. و في هذا الإطار تقوم الدولة بتبني مجموعة إصلاحات تمس هيكل الاقتصاد ككل لأن قطاع التجارة الخارجية يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية. و هذه الإصلاحات تتم عادة باستشارة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء و التعمير أو تحت إشرافهما. و اللذان يقدمان توصيات و توجيهات من أجل التحول إلى اقتصاد السوق، و منها إصلاحات على النظام الإنتاجي و نظام سعر الصرف المتبع و نظام الأسعار.

حاليا تحرير التجارة الخارجية يمر عبر المنظمة العالمية للتجارة لأن أغلبية المبادلات التجارية الدولية تتم بين الدول الأعضاء في المنظمة. و على الدولة التي ترغب في تحقيق اكبر المنافع من تحرير التجارة الخارجية أن تنجز العملية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، حتى تحفظ حقوقها من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء في المنضمة.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عملية طويلة و مليئة بالتفاصيل الدقيقة و الشروط التي يجب أن تستوفيها الدولة الراغبة في العضوية حتى يقبل طلبها. فالمنظمة تشترط على الدولة القيام بالكثير من التغييرات في سياساتها الاقتصادية خاصة التجارية. و اقتصاديات الدول النامية لا تتميز بالمرونة المطلوبة لظهور نتائج الإصلاحات على ارض الواقع، و حيث إن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليست مربوطة بمدة زمنية فهذا يجعل انضمام الدول النامية إليها يستغرق وقتا طويلا.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الفصل الرابع

الميزان التجاري الجزائري و تحرير التجارة الخارجية

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تمهيــد:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم و أكبر القطاعات التي مسها الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، غداة التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه و تبني نظام اقتصاد السوق، حيث إنه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى الإصلاح النتائج السلبية للميزان التجاري.

فأقرت الجزائر مجموعة إصلاحات في قطاع التجارة الخارجية تتميز بكونها تمت تدريجيا، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين حالة الميزان التجاري من حيث الرصيد و من حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

كما قامت الجزائر بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و حاولت إنعاش مفاوضات انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من اجل تحقيق اندماج أفضل في الاقتصاد العالمي.و كل هذا من أجل الاستفادة من المنافع التي تتيحها المبادلات التجارية مع العالم الخارجي.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المبحث الأول: إصلاحات السياسة التجارية في الجزائر

عندما قررت الجزائر التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه و تبنـــي نظـــام اقتصـــاد السوق، أقرت العديد من الإصلاحات الاقتصادية قصد تحرير جميع القطاعات، بما فيها قطاع التجارة الخارجية، و الذي كانت الجزائر ترى في احتكـــاره ممارســـة للســـيادة الوطنية. و في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الأسباب التي دفعت الجزائر إلى القيام بهذه الإصلاحات، و طبيعة الإصلاحات الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: دوافع الإصلاح

سنتناول في هذا المطلب الأسباب التي أدت بالجزائر إلى إعـــادة النظـــر و إصـــلاح سياستها التجارية، حيث تنقسم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية.

1 – الدوافع الداخلية

عقب استقلال الجزائر سنة 1962 تبنت النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي مـــن أجـــل النهوض بالتنمية الاقتصادية و تحقيق الرفاه للدولة و المجتمع، و كانت الجزائر تهدف من وراء هذا إلى تعزيز استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي.

و يرجع هذا الاختيار إلى:

- ضعف الإمكانيات المالية و التقنية للقطاع الخاص الوطني و عجزه عن إحداث التنمية الاقتصادية.
- الخوف من خضوع السوق الوطنية للسيطرة الأجنبية إذا ما تُرك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق.

و تبنت الجزائر أسلوب التخطيط و تجلى ذلك من خلال المخطـــط الثلاثـــي (1967-1969)، المخططـــين الربـــاعيين الأول (70-1973) و الثـــاني (74-1977)، ثـــم المخططين الخماسيين الأول (80-1984) و الثاني (85-1989)[1].

---

1 - ساكر العربي و بتصرف: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 295.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

هذا و قد انعكس التوجه الاقتصادي للدولة و المتمثل في النظام الاشتراكي على كل القطاعات الاقتصادية للدولة بما فيها قطاع التجارة الخارجية، حيث قامت الدولة بممارسة الاحتكار فيه.

حيث يرى المحللون و القارءون للاقتصاد الجزائري لمرحلة الاقتصاد الموجه أن الجزائر حققت الكثير من الايجابيات يفتخر بها الشعب، و لكن في مقابل ظهرت نتائج سلبية ليست بسبب التوجه الإيديولوجي و إنما لهفوات التطبيق، و المعادين لهذا الأسلوب من التنمية و نقص التجربة. و تتجلى هذه النتائج السلبية في:

- الخلل التوازني في تسيير التنمية: حيث إنه في المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية كان التوجه إلى الاستثمار و تم الاعتماد علة قواعد التسيير الاجتماعي على حساب قواعد التسيير الاقتصادي، و في المرحلة الثانية (80-1989) اعتمد على تحسين مستوى التسيير على حساب حركة الاستثمار الإنتاجي.
- الخلل التوازني في تسيير قطاع التجارة الخارجية: حيث كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى صارت المورد المالي الخارجي الوحيد بنسبة بلغت 97% من الصادرات. و في هيكل الواردات فاستمرت التبعية إلى الخارج بنسبة 80% من وسائل الاستثمار و المعرفة التقنية و التكنولوجية[1].
- إهمال دور القطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تم تعطيل إمكانياته، مع الاعتماد الكلي و التام على القطاع العام الذي اثبت عدم قدرته وحده على تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية.

هذا و قد أدت أزمة انهيار أسعار البترول عام 1986، إلى ظهور اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري، أبرزت أساس المشكل في النموذج التنموي المتبع، و هو تصميمه بكيفية تعتمد بشكل شبه كلي على مورد واحد و هو المحروقات بنسبة

---

1 - العربي ساكر و بتصرف: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 296.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

97%، و كانت النتيجة أنه و بانهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية تبين وصول هذا النموذج إلى نفاذ قدراته في إحداث التنمية المطلوبة[1].

و بتراجع إيرادات المحروقات و انعدام مورد ثاني للعملة الصعبة ظهرت اختلالات في قطاع التجارة الخارجية تمثلت في ارتفاع الواردات مما جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتموين الخارجي، و أيضا ظهر عجز مستمر في ميزان المدفوعات الجزائري منذ أزمة 1986، نتيجة تراجع قيمة الصادرات أمام قيمة الواردات.

و نتيجة لاجتماع هذه الأسباب الداخلية و المتمثلة في: فشل النظام الموجه في تحقيق التنمية الاقتصادية، و الزيادة المستمرة في الواردات أمام الصادرات، و التي نتج عنها عجز مستمر في ميزان المدفوعات الجزائري، إضافة إلى التراجع الحاد في قيمة الصادرات الناتج عن تدهور قيمة المحروقات بسبب أزمة 1986؛ فكان لزاما على صناع القرار في الجزائر استحداث إصلاحات اقتصادية تتماشى مع الظروف الجديدة، حيث تم مراعاة أهمية قطاع التجارة الخارجية في المساهمة في التنمية الاقتصادية، و لهذا حظي هذا القطاع بقسط كبير من التحديث و الإصلاح.

2 – الدوافع الخارجية

بعد أزمة 1986 و جدت الجزائر نفسها في وضعية اقتصادية حرجة تتمثل في ضعف الادخار المحلي من جهة و نقص حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات و التحويلات من الخارج و لم يبق للجزائر من خيار لتدبير أمرها إلا باللجوء إلى سحب قسطها الاحتياطي من صندوق النقد الدولي لتحسين أوضاعها الاقتصادية عامة و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات خاصة.

و صندوق النقد الدولي لم يفوت الفرصة أن كبل الجزائر بشروطه قبل استفادتها الفعلية من هذه الموارد سنة 1989 طالبا منها تحرير رسالة القصد و التي بموجبها تتعهد بتنفيذ جميع شروطه[1]، و التي من أهمها[2]:

1 - عبد اللطيف مصيطفى و عبد الرحمن بن سانية: دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات، حالة الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 5-6 ماي 2009.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- تحرير أسعار الصرف و أسعار الفائدة
- تحرير التجارة الخارجية
- إنشاء بورصة للأوراق المالية

كما تتضمن هذه الشروط أيضا؛ تحرير أسعار السلع و رفع الدعم عنها و فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

من هذه الشروط يمكن أن نستنتج أن صندوق النقد الدولي يهدف من ورائها إلى التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و تحويل دورها إلى مجرد حارسة لحركة الاقتصاد.

و أيضا هذه الشروط تؤدي إلى تحول دولة مثل الجزائر تتبنى النهج الاشتراكي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، عن طريق تحرير أهم القطاعات الاقتصادية و هو قطاع التجارة الخارجية، و رفع الدعم عن الأسعار مما يعرضها مباشرة إلى منافسة السلع الأجنبية.

و هكذا نجد أن أزمة 1986 و الحلول المستوردة من الخارج أي صندوق النقد الدولي جعلت الجزائر مجبرة على تبني إصلاحات عميقة في سياستها التجارية تؤدي إلى التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في إطار التوجه العام للنظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: إجراءات و تدابير إصلاح و تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

في هذا المطلب سنتناول طبيعة الإصلاحات التي أقرتها الجزائر من اجل تحرير قطاع التجارة الخارجية، و ذلك عبر تسلسلها الزمني، حيث كان ذلك على ثلاث مراحل، الأولى هي مرحلة الإزالة التدريجية للحماية التجارية، و الثانية هي مرحلة التحرير التدريجي، أما الثالثة فهي مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية في الجزائر.

1 - بوطمين سامية: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع نظرية التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001، ص 219.

2 - حسين بورغدة و الطيب قصاص: مداخلة بعنوان: الخوصصة مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، من 03-07 أكتوبر 2004.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

1 – مرحلة الإزالة التدريجية للحماية

بعد أزمة النفط سنة 1986 بدأ اهتمام السلطات الجزائرية بإصلاح قطاع التجارة الخارجية نظرا للتدهور و العجز المسجل في الميزان التجاري نتيجة تراجع إيرادات الصادرات من المحروقات.

و أولى هذه الإصلاحات كانت القانون 29-88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 و المتعلق بتبسيط شروط ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، حيث غير جوهر النظام بتجديد أسسه و مبادئه، إذ نص على أن ممارسة احتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات، التي تمنحها الدولة للأعوان الاقتصاديين و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركة على أساس دفتر الشروط الذي تحدد فيه حقوق و واجبات كل وكيل على حدى[1].

حيث يهدف هذا القانون إلى[2]:

- تنظيم الاختيارات، و الأولويات في المبادلات الخارجية.
- تشجيع و تطوير التكامل الوطني للإنتاج الاقتصادي
- المساهمة في ترقية الصادرات و تنويعها.
- العمل على تنويع مصادر التموين الوطني، و التقليص من الواردات و تخفيض تكاليف الاستيراد.
- تنظيم دخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق الأجنبية.
- تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي.

عند الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي صدر فيها هذا القانون و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، نلاحظ أن السلطات الجزائرية أدركت مدى هشاشة هيكل الصادرات الجزائرية المبني على المحروقات و لذا فهي تسعى إلى محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي من أجل الاستفادة من المنافع التي تتيحها سياسة الانفتاح التجاري من خلال تنمية و تشجيع الصادرات و تنويعها، و وضع قطاع التجارة الخارجية في خدمة

1 - بوطمين سامية: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق، ص 222.
2 - عجة الجيلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، دار الخلدونية، الجزائر، ط 1، 2007، ص 212.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

متطلبات خطط التنمية الاقتصادية في إطار التكامل الوطني للإنتاج الاقتصادي، و أيضا سعي الجزائر إلى تنويع شركائها التجاريين الدوليين، و محاولة تقليص فاتورة الاستيراد بخفض الواردات من أجل تصحيح الخلل الحاصل في الميزان التجاري الجزائري.

أما بالنسبة لأهم الآليات التي اقرها هذا القانون فهي:

- إنشاء عقود لبرمجة المبادلات الخارجية، حيث تم وضع برنامج وطني عام و موحد لإنجاز الواردات و الصادرات من السلع و الخدمات ضمن المخطط الوطني للتنمية، حيث تتم برمجة كل من الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات حسب طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسات الوطنية و أهداف مخطط التنمية المسطرة.
- لقد رخص القانون 29-88 للمؤسسات العمومية الاقتصادية إعداد ميزانيات سنوية بالعملة الصعبة، وفق دفتر الشروط، بحيث تضمن هذه الميزانية توافق و انسجام برامج الاستيراد و التصدير مع الأنشطة الاقتصادية المحدد للدولة، و مع المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية.
- إنشاء بطاقات و شهادات التصدير، و التي تستخرج لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد و تسمح لصاحبها بحق الالتزام و القيام بكل العمليات وفق قواعد الممارسة التجارية الدولية دون مراعاة التصريحات المطلوبة في السابق و تستخرج هذه البطاقات من لدى وزارة التجارة و المالية[1]. و يكون ذلك بعد طلب من المؤسسة المعنية، و مرورها على الغرفة الوطنية أو إحدى الغرف الولائية و التي تتكفل بإرسالها إلى الوزارة.

هذا و قد أشار دستور 1989 صراحة إلى مسألة تبني تحرير الخارجية الجزائرية، حيث نص على ما يلي:

- القضاء على احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، باستثناء الميادين الإستراتيجية.

[1] - عجة الجيلالي، تجربة الجزائر في تنظيم التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 215.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- إخضاع السوق لآليات العرض و الطلب دون تدخل الدولة.
- حرية التصدير و الاستيراد لكل الأعوان الاقتصاديين الجزائريين منهم و الأجانب.

و قد حدد أيضا دستور 1989 الاستثناءات المتعلقة بتنظيم قطاع التجارة الخارجية و التي لا تسري عليها إجراءات التحرير، و هي:

- بعض المواد التي يمكن أن تكون محل حماية مؤقتة.
- المعاملة بالمثل ضد مواد قادمة من دول أجنبية، كالدول التي تحضر منتجاتنا أو الدول التي يحضر كل أشكال التعامل معها كإسرائيل مثلا.
- كل المواد الممنوعة داخل التراب الوطني، و التي تخل بالأمن العام و الصحة و الأخلاق.

2 – مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الجزائرية

تبدأ هذه المرحلة مع صدور قانون النقد و القرض 90-10 في 14 أفريل 1990، و الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي و إلغاء التنظيمات الاستثنائية المعمول بها سابقا، كما انه يعيد الاعتبار لوظيفة التوزيع، و تجار الجملة و الوكلاء المعتمدين[1].

هذا و قد تبع القانون 90-10 قانون المالية التكميلي لعام 1990، و الذي يمكن اعتباره أول خطوة ملموسة نحو تحرير سياسة التجارة الخارجية، إذ أعاد هذا القانون التكميلي الاعتبار لكل من الخواص و تجار الجملة حيث رخص لهم حرية استيراد البضائع من أجل إعادة بيعها، مع إعداد قائمة للبضائع المعفاة من هذا الترخيص، و التي تخص السلع المحظورة و السلع التي تهدد المنتجات الوطنية الفتية.

و قد استحدث قانون المالية التكميلي في أوت 1990 نظام يتمثل في شركات الامتياز* و شركات البيع بالجملة، مما ساعد بقدر كبير في تفتيت احتكارات الاستيراد. و نظام الامتياز يهدف إلى تحسين العرض و توفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد

---

1 - عجة الجيلالي و بتصرف: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 215.

*: هي مؤسسات يحتاج إنشاؤها إلى موافقة من مجلس النقد و القرض، سواء للقيام بعملية الاستيراد أو القيام باستثمار أجنبي جديد، و لشركات الامتياز الحق ي تمثيل مورد أجنبي.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الوطني. كما أصبح لأي شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع بغرض بيعها و ذلك ابتداءا من أفريل 1991.[1]

و كان الهدف من هذا القانون أو النظام تشجيع عملية المنافسة، كما أعطى الحق للمستوردين في الحصول على العملة الصعبة و بالسعر الرسمي و وفق شروط ملائمة، كما أصبحت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك من أجل تيسير العملية، كما تم إلغاء تراخيص الاستيراد، مع بقاء الرقابة الإدارية على بعض السلع.

إلا أن هذه تطبيق هذه الإجراءات قد واجهتها عدة عراقيل من طرف المؤسسات الوطنية و الأجنبية الممارسة لعمليات الاستيراد و التصدير و هي[2]:

- عدم إمكانية إجراء منافسة بين البنوك في تمويل عمليات الاستيراد و التصدير، فيما أصبحت عملية الحصول على العملة الصعبة من السوق الموازية عملية سهلة.
- الالتزام بعدم إنتاج معالجة، و شراء أو بيع بعض المنتجات و التي تخضع لترخيص صريح.
- التزام أصحاب الامتياز غير المقيمين (و الذين حددهم القانون 90-03) بالتكفل بإنتاج السلع المحلية.

و نظرا لهذه الصعوبات العملية، تم تعديل هذا النظام بمقتضى المرسوم رقم 137/91 المؤرخ في 1991/02/13 الذي اعتمد على فتح باب الاستيراد و التصدير أمام كل متعامل طبيعي، أو معنوي مقيم أو غير مقيم دون قيد أو شرط، باستثناء شرط التوطين البنكي[3]، و معنى هذه الشرط هو وجوب تمرير كل عملية تجارية عبر بنك تجاري معتمد لدى البنك المركزي الجزائري، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون قد صدر أثناء مفاوضات التثبيت الهيكلي للجزائر مع صندوق النقد الدولي.

---

1 - عبد الرشيد بن ديب: تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 437.

2 -H.Benissad: la reforme économique en Algérie, 2[eme] édition, O.P.U, Alger, 1994,p92.

3 -عجة الجيلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 216.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و بالرغم من المجهودات المبذولة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني فـــإن المنـــافع المحتملة لعملية التحرير و الإصلاح لم تتحقق في مجموعها، ففي عام 1992 تباطـــأت خطى الإصلاحات و اتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية نتيجة لتطورات سياسية خطيرة أدت إلى انعدام اليقين السياسي و الصراع المدني و تضاؤل فـــرص الوصـــول إلى التمويل الخارجي[1].

فقامت السلطات العمومية الجزائرية بوضع قيود مشددة على منح العملـــة الأجنبيـــة، و على توسيع مجال الواردات، حيث شهدت نهاية سنة 1992 تطبيق قواعد صارمة على التمويل، و صارت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار تخضع للموافقـــة من قبل لجنة خاصة كما أصدرت السلطات تعليمات تمنع الواردات التي ليســـت لهـــا أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي[2]. كما تم تقسيم الواردات إلى ثلاث فئات و هي:

- واردات ذات أولوية: و هي تلك التي تتضمن سلع ذات أهمية للدولـــة كـــالمواد الغذائية الأساسية و الأدوية و وسائل إنتاج قطاع المحروقات.
- واردات تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية: و التي تتضمن السلع اللازمة لتطوير الاستثمار و الإنتاج في بعض القطاعات الإستراتيجية التي توظف عمالة كثيفة.
- الواردات المقيدة: و هي تلك تتضمن السلع الاستهلاكية الكمالية.

و حسب هذه الفئات يتم ترتيب الأولوية في الحصول علـــى النقـــد الأجنبـــي لتســـوية المدفوعات اللازمة للواردات، و الملاحظ انه إجراء تقييدي يحاول الحد مـــن نمـــو و تدفق الواردات من اجل تصحيح الخلل الحاصل في الميزان التجاري الجزائري.

هذا و قد قامت السلطات العمومية الجزائرية بإخضاع الواردات إلى ما يلي[3]:

- رسم استيراد يتكون من ست درجات.
- ضريبة إضافية على قيمة الواردات.

1 - ساكر العربي: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 301.
2 - بطاهر علي: سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 196.
3 - عبد الرشيد بن ديب: تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 440.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- رسم إضافي بمعدل 2.4 % على أساس إصلاح التعريفات الجمركية، و تم التنسيق مع التعريفات الدولية، حيث تم عدد معدلات التعريفة الجمركية من 18 إلى 6 تعريفات كما يلي: 0.3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60%، كما تم تخفيض الحد الأقصى من التعريفة من 120% إلى 60%.

هذا و في سنة 1993 أثمرت هذه الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الواردات في تقليص قيمتها حيث وصلت إلى ثلث ما كانت عليه سنة 1985.

3 – مرحلة التحرير الكلي لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر

على خلفية الاختلالات الهيكلية و تزايد انخفاض أسعار النفط سنة 1994 الذي صاحبه تزايد الصراع المدني و نضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد الجزائري إلى حافة أزمة في ميزان المدفوعات و دفع بالدولة إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي و الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي 1994[1]، و عموما فإن هذا البرنامج تحاول الجزائر من خلاله تحقيق جملة أهداف اقتصادية، و هي:

- تخفيض تكاليف تحقيق برامج التصحيح الهيكلي.
- السعي إلى تحقيق معدلات تضخم تقارب تلك الموجودة في الدول الصناعية.
- رفع معدل النمو الاقتصادي و خفض معدلات البطالة تدريجيا.
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات، مع تحقيق مستويات مناسبة من احتياطي الصرف الأجنبي.

و بما أن فلسفة صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية تعتمد على التحرير و الانفتاح الاقتصادي، بل و ترتكز على قطاع التجارة الخارجية كمحرك للتنمية الاقتصادية، فإن البرنامج الذي أعده للجزائر يتضمن إدخال تعديلات عديدة في هذا القطاع الحساس بغية تحريره إلى أبعد الحدود.

و قد تمثلت استجابة الجزائر لتوصيات صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتحرير قطاع التجارة الخارجية من خلال إصدار بنك الجزائر للتعليمة رقم 94-20 و المؤرخة في

1 - ساكر العربي: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 302.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

12 أفريل 1994 و المتعلقة بتمويل الواردات[1]، و تتمثل الإجراءات المتخذة لتحرير التجارة الخارجية سنة 1994 في[2]:

- إلغاء الاحتكارات.
- تحرير الصادرات الجزائرية باستثناء التحف التاريخية و الأثرية.
- إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي يقل ثمنها عن نصف مليون دولار من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات.
- تحرير الواردات باستثناء بعض المواد المحددة في قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد حرية الدخول في التجارة الخارجية لكل شخص مقيد في السجل التجاري و الاستفادة من الصرف (باستثناء السيارات التي يتم استيرادها بوسائل خاصة).
- إلغاء لجنة AD-HOC[3] التي أنشأت سنة 1992 بغرض ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة طبقا للأولويات الموضوعة من طرف السلطات.
- إلغاء الحظر المؤقت للسلع التي كان استيرادها غير مسموح و هذا في نهاية 1994[4].

و إن هذه التعليمة قد ألغت سابقاتها و المتعلقة بمسألة تمويل الواردات، كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك و العميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في مبدأ " القدرة على السداد"[5].

و منه يمكن القول أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الأولي باعتباره الممول الرئيسي لقطاع التجارة الخارجية، و تجسد مبدأ حرية الحصول على النقد الأجنبي من قبل كل متعامل اقتصادي تتوافر فيه الشروط اللازمة.

---

1 - عبد الرشيد بن ديب: تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 440.

2 - بوطمين سامية: انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 260.

3 - و هي لجنة أنشأت على مستوى وزارة التجارة، مكلفة بمتابعة تمويل التجارة الخارجية لاستيراد المواد الضرورية فقط، و تحديد استيراد الكماليات.

4 - ساكر العربي: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 303.

5 - قريز مسعود: التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير - حالة الجزائر - ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2000 – 2001، ص 178.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و في إطار زيادة تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي تم تعديل هيكل التعريفة الجمركية لكي تحقق أهدافها، حيث إنه و بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام (94-95) تم خلال سنة 1996 تخفيض المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% ثم بعد ذلك إلى 45% في أول جانفي 1997[1]، كما تم الترخيص أو السماح بتحويل الدينار بالنسبة للصفقات الجارية الخارجية، حيث إن الجزائر تقبل الالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي[2].

و بما أن نظام التجارة الخارجية الجزائري صار خاليا من القيود الكمية يمكن القول أن قطاع التجارة الخارجية الجزائري يتسم بتحرير يكاد يكون كاملا.

المطلب الثالث: التعديل الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية

بعد الاستقلال تبنت السلطات الجزائرية عدة برامج و مخططات و نماذج من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، آخرها التوجه نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و تضمنت هذه البرامج إصلاحات في السياسات التجارية المتبعة حسب كل فترة؛ إلا أن الملاحظ أن الاقتصاد الوطني بقي أسير مورد مالي وحيد و هو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة خلال أزمة سنة 1986. مما جعل السلطات الجزائرية تتبنى خطط و سياسات تهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة في هيكل الصادرات الوطنية من أجل تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و التي لم تكن تتعدى نسبة 3% من إجمالي الصادرات الوطنية.

1 – الإجراءات و التشريعات

بغية زيادة حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات قامت السلطات الجزائرية بتبني عدة إجراءات تهدف في مجملها إلى تشجيع السلع الوطنية وزيادة قدراتها التنافسية في اختراق الأسواق الأجنبية.

---

1 - بطاهر علي: سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 197.

2 - محمد راتول: سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000، ص 255.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

حيث قامت السلطات الاقتصادية العمومية في الجزائر بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أفريل 1994 ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية[1].

فقد اهتمت الدولة بصفة جدية بسعر الصرف و آثاره السلبية خاصة على الأسعار، و للتخفيف من آثاره أقدمت على الإجراءات التالية[2]:

- خفض قيمة الدينار بنسبة 50% لتصحيح الارتفاع المفرط في قيمة الدينار الجزائري.
- الاعتماد على نظام التعويم الموجه لنظام سعر الصرف.
- إدخال نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك في نهاية سنة 1995.

فهذه الإجراءات تهدف الدولة من خلالها التأثير على حجم الصادرات خارج المحروقات و تنوعها من خلال المرونة تجاه سعر الصرف.

كما قامت الدولة الجزائرية بـ:[3]

- تشجيع و تطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسيته في الأسواق الدولية.
- تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق الدولية.
- توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتج الوطني.

كما قامت السلطات الجزائرية بوضع برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغية الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و توقع و تحليل نقاط ضعف المؤسسة، و بالتالي اقتراح سبل التقوية، و هذا البرنامج يركز أساسا على الاستثمارات غير المادية (المرافقة التقنية، البرمجيات التكوين، النوعية، و معايير نظام المعلومات) و مادية في جلب التكنولوجيا الحديثة[4] .

1 - وصاف سعيدي: تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 11.
2 - ساكر العربي: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 302.
3 - عجة الجيلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 256.
4 - رزيق كمال و بوزعرور عمار: التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-2005/05/22.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و هذا يعني تركيز الجزائر في سياستها لترقية الصادرات على المؤسسات الاقتصادية، لأنها هي من يقوم بإنتاج السلع المعدة للتصدير، و لا معنى لكل تلك الإجراءات إذا لم تكن لدينا مؤسسات وطنية قادرة على إنتاج سلع بمواصفات عالية من الجودة و الأسعار التنافسية.

و قد تم أيضا إنشاء شهادة المصدّر لبعض المنتجات (الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 02 ماي 199)، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير (التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد و الصلب، الفلين الخام)[1]. و هذا الإجراء إنما تهدف الجزائر من ورائه إلى تنظيم نشاط التصدير، من خلال وضع مجموعة شروط يجب توفرها في الأعوان الاقتصاديين حتى يُسمح لهم بممارسة نشاط التصدير، و يهدف أيضا هذا الإجراء إلى حماية سمعة الإنتاج الوطني في الخارج من بعض التجاوزات التي قد تحدث في التغليف و التعبئة و الأسعار.

دائما و في هذا الإطار قامت الجزائر بتطوير و عصرنة أجهزتها الاقتصادية من خلال التكوين و تزويده بأحدث التكنولوجيا، كجهاز الجمارك الجزائرية الذي قامت الدولة بتطويره و تزويده بمعدات المراقبة و الشحن بما يضمن الأمن الوطني و سرعة تنفيذ إجراءات الإفصاح أو التصريح و شحن السلع إلى الأسواق الأجنبية.

كما قامت الجزائر بإصدار قانون توجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ليكون مرجعا لبرامج الدعم و المساعدة لهذه المؤسسات.

و تقدم الجزائر قروضا للمؤسسات العاملة في نشاط التصدير من أجل مساعدتها في أداء مهامها، سواء أثناء القيام بالتصدير أو عند استيراد مواد أولية تخص إنتاج سلع موجهة للتصدير.

2 – الإطار المؤسساتي: إنشاء مؤسسات لدعم الصادرات

من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات قامت السلطات الجزائرية باستحداث مؤسسات مختصة وظيفتها مساعدة الأعوان الاقتصاديين الناشطين في مجال التصدير

1 - السعيدي وصاف، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 12.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

من خلال مرافقتهم في كل مراحل العملية التصديرية من أجل تسهيل العملية و ضمان السير الحسن لها. و في هذا الصدد نجد المؤسسات التالية:

أ- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)**: تم إنشاؤها حسب المرسوم التنفيذي رقم 04-174المؤرخ في 12 جويلية 2004، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و هي وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية. و أُسندت إليها الوظائف التالية:[1]

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و وضعها حيز التنفيذ.
- تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية لها.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات، و برامجها.
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية و المعارض و العروض و الصالونات المنظمة بالخارج.
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير.
- و هناك أيضا مهام أخرى تقوم بها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، منها مساعدة المصدرين في أعمال الاتصال و الإعلام من أجل إيصال منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية، و إعداد مقاييس لتقديم الأوسمة و الجوائز لأحسن المصدرين.

ب- **الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI)**: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تتمتع بالشخصية و الاستقلال المالي، وضعت تحت وصاية وزير التجارة. و تقوم بالوظائف التالية:[2]

- إقامة علاقات تعاون و تبادل و إبرام اتفاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة.

1 - الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 04-174، 16 جويلية 2004، العدد 39، ص ص 4-5.
2 - الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 96-93، 06 مارس 1996، العدد 16 ص ص 20-21.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- تشكيل غرف مختلطة مع نظيراتها في الدول الأجنبية.
- تمثيل الجزائر في المعارض و التظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.
- إبداء رأيها في الاتفاقات و الاتفاقيات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية.

و الملاحظ في مهام الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعية أنها تخص جانب الاستشارة، فهي تقوم بالدراسات و تقدم النصح و الإرشاد للدولة من اجل رسم خطط تصديرية صحيحة تلائم طبيعة الأسواق الأجنبية، و تساعد المصدرين و توجههم أثناء ولوج الأسواق الأجنبية.

ت- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:**أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-173 بتاريخ 12 جويلية 2004، و له المهام التالية:[1]

- المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات و إستراتيجيتها.
- القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات و عملياتها.
- اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

حيث يقوم هذا المجلس بتقديم اقتراحات تتضمن التدابير الكفيلة بتسهيل تدفق السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية، و كل ما من شأنه أن يرفع من تنافسية السلع الوطنية بالخارج، كما يقوم هذا المجلس بدراسة و تقييم التدابير و الإجراءات الهادفة إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

ث- **الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX):** أنشأت بموجب المادة 04 من المرسوم رقم 96-06 الصادر في 10 جانفي 1996، و هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 450.000.000 دج مقسم بالتساوي فيما بين المساهمين (بنوك، شركات تأمين*). و تقوم بالوظائف التالية:

---

1 - الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 04-173، 16 جويلية 2004، العدد 39، ص 03.

*: بالنسبة للبنوك نجد: BADR,BEA,BDL,BNA,CPA و شركات التأمين هي: CAAR,CAT,CCR CNMA,SAA

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- تأمين قروض التصدير.[1]
- كما تقوم هذه الشركة بتأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية، و استكشاف أسواق جديدة[2].

فمن بين الأخطار التجارية نجد أخطار عدم الدفع للمصدر في صفقات التصدير، و الأخطار غير التجارية المقصود بها الأخطار السياسية و المتمثلة في تلك المخاطر التي تخرج عن سيطرة المستورد و يكون مسببها سلطات البلد المستورد.

ج- **الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE)**: تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم للمؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية و المسجلة في برنامج وزارة التجارة، كذلك يقوم الصندوق بتغطية تكاليف النقل و عبور العينات للمشاركة في المعارض[3]، كما يقوم الصندوق بتغطية مصاريف الإشهار (يساهم الصندوق بـــ 80% من تكلفة المشاركة في المعارض المسجلة في برنامج وزارة التجارة، و يساهم بـــ 50% من تكلفة المعارض غير المسجلة في برنامج الوزارة)، 4، ثم صدر قرارا وزاري مشترك تحت رقم 10 في 62 مارس 2000 من أجل تحديد شروط الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق، و إعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب المباشرة.

ح- **الشركة الجزائرية للمعارض و الصادرات (SAFEX)**: و هي شركة عمومية ذات أسهم، حيث كانت في السابق عبارة عن الديوان الوطني للمعارض و الصادرات و الذي أنشئ سنة 1971.حيث تقوم بالمهام التالية:[5]

1- موقع الشركة على شبكة الانترنت: www.cagex.dz/20-07-2010/10.15pm

2 - وصاف سعيدي: تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 12.

3 - موقع وزارة التجارة الجزائرية على شبكة الانترنت: www.mincommerce.gov.dz/20-07-2010/12.25pm

4 - وصاف سعيدي: تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 12.

5 - موقع شركة صافكس على شبكة الانترنت: www.safex-algerie.com/fr/qui-somme-nous/13/08/2010/08.33pm

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- تنظيم المعارض و الأسواق و المعرض التجارية، سواء كانت وطنية أو دولية على المستوى المحلي و الدولي.
- تأطير المشاركة الجزائرية في المعارض التي تقام بالخارج.
- مساعدة الأعوان الاقتصاديين العاملين في قطاع التجارة الخارجية، و ذلك من خلال تقديم معلومات عن الأنظمة المعمول بها في التجارة الخارجية لدى الدول، و الإعلام بالفرص التجارية المتاحة مع الدول الأجنبية، توضيح إجراءات التصدير للمصدرين و تنظيم الاجتماعات المهنية و الندوات و المؤتمرات.

فهذا الشركة هدفها الرئيس الذي أنشئت من أجله هو الترويج للسلع الجزائرية و التعريف بها للأسواق الأجنبية، و ذلك من خلال إقامة معارض و أروقة و تظاهرات داخل الوطن و خارجه مع توجيه دعوات للمتعاملين الأجانب من أجل استقطابهم.

و بالمقابل قام المصدرين بإنشاء الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)، و ذلك من أجل التنسيق فيما بينهم لرفع قدراتهم في ولوج الأسواق الأجنبية، و أيضا من أجل التنسيق مع السلطات الجزائرية من خلال رفع انشغالاتهم إليها و تقديم المشورة و الرأي عند رسم السياسات التصديرية.

بعد استعراض المؤسسات التي استحدثتها السلطات الجزائرية من أجل دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، يمكننا أن نلاحظ أن هذه المؤسسات تم تقسيم الأدوار فيما بينها في محاولة لأن تكون متكاملة في أدوارها؛ حيث نجد المهمة الأساسية للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تتمثل في رسم السياسات التصديرية، أما الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعية فتقوم بربط اتفاقيات التعاون مع نظيراتها في الدول الأجنبية من أجل تسهيل الإجراءات، أما المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات فيساهم في رسم إستراتيجية التصدير و يقوم بتقييم مدى نجاعتها على أرض الواقع، و يقوم أيضا بتقديم اقتراحات تتضمن كل ما من شأنه زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وزيادة تنافسية السلع الوطنية بالخارج. أما الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات فتوفر الحماية للمصدرين من الأخطار التي قد يتعرضون لها أثناء

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

القيام بنشاط التصدير، و نجد أيضا الصندوق الخاص بتنمية الصادرات و الذي يساعد المؤسسات المصدرة في الترويج لمنتجاتها بالخارج من خلال تقديم الدعم التقني و المادي بتغطية تكاليف المشاركات بالخارج. أما الشركة الجزائرية للمعارض و الصادرات فتقوم بالترويج للإنتاج الوطني بالداخل و بالخارج.

المبحث الثاني: الاندماج في الاقتصاد العالمي

بعد قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية، صار لزاما عليها القيام بالخطوة الثانية، و هي محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، و ذلك من خلال الانضمام إلى التكتلات التجارية العالمية، و إبرام عقود تجارية مع الخارج، حيث قامت الجزائر بمحاولة لتفعيل مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما قامت الجزائر بإبرام عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب تاريخية و جغرافية و سياسية واقتصادية، و لهذا فإن الجزائر بعد أن أصبح اقتصادها أكثر انفتاحا قامت بعقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية و تنميتها، و في هذا المطلب سنتناول سياق إبرام هذا الاتفاق و مضمونه.

1 – إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 و الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط[1]، و ذلك في حدود سنتي 2008 و 2010. و الجزائر بصفتها تنتمي إلى الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط و تربطها بدول الضفة الأخرى أو دول أوروبا علاقات تاريخية في شتى المجالات خاصة الاقتصادية و المتمثلة في المبادلات التجارية، حيث إن أكثر من 60% من التجارة الخارجية الجزائرية تتم مع دول أوروبا،

1 - زعباط عبد الحميد: الشراكة الاورو-متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، 2004، ص 53.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و عليه فإن الجزائر لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن اتفاقية تخص الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

أيضا يمكن أن نشير إلى أن إعلان برشلونة لسنة 1995 جاء في فترة تعيش الجزائر فيها تحولات اقتصادية هامة و هي التحول إلى اقتصاد السوق، و بصفة خاصة التوجه إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية الجزائرية، مما جعل الجزائر تتجه إلى محاولات بناء شراكة مع جيرانها الأوروبيين لتعزيز هذا التحول في السياسة التجارية و الاستفادة من الامتيازات التي يمكن لهذه الشراكة أن تعود بها على الجزائر.

و في سنة 1997 شرعن الجزائر في تحريك عجلة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، و بدأت هذه المفاوضات ببروكسل بتاريخ 04-03-1997، حيث تعرف الطرفان على مطالب كل منهما، و أصرت الجزائر منذ أول اتصال بضرورة الحصول على معاملة خاصة و متميزة عما تم الاتفاق عليه بين الاتحاد و تونس أو بينه و بين المغرب[1].

و ما نشير إليه هنا هو أن تأخر الجزائر في مباشرة المفاوضات يرجع إلى سببين اثنين؛ فالأول هو رغبتها في التفاوض ككتلة عن طريق مجموعة الدول المغربية مجتمعة لتعزيز الموقف التفاوضي، إلا أن كل من تونس و المغرب توجهتا إلى الاتحاد و أمضيتا على الاتفاق منفردتين سنة 1995، مما ترك الجزائر وحدها. أما السبب الثاني فهو كون الجزائر أنذاك كانت تعيش ظروفا سياسية و أمنية صعبة حتم عليها التركيز على الشؤون الداخلية.

أما بالنسبة للمعاملة التفضيلية الخاصة التي طالبت الجزائر الاتحاد الأوروبي بها عند بدء المفاوضات فالمقصود بها الدفاع عن خصوصية الاقتصاد الجزائري و الذي يتمثل بأنه اقتصاد ريعي يعتمد في موارده بشكل شبه تام على مورد واحد وهو عائدات المحروقات، و أيضا يتميز هذا الاقتصاد بكونه يحتاج إلى تأهيل نسيجه الصناعي و تأهيل الأيدي العاملة فيه؛ مما يتطلب تفهما من الاتحاد الأوروبي معاملة خاصة من اجل النهوض به.

---

1 - الجيلالي عجة: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 277، 278.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

لقد كان على الجزائر تقديم إجابات عن الأسئلة التي تم طرحها في مشروع العقد المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي في ديسمبر من سنة 1996، حيث كان من المتوقع أن تدوم المفاوضات أكثر من 03 سنوات لإبرام عقد الشراكة الذي يأتي في إطار سياسة متوسطية تحديثية[1]. حيث للجزائر و إن أمضت على اتفاق للتعاون المالي و التقني مع المجموعة الأوروبية في سنة 1996، و هي الآن تسعى لتحديثه، و الاستفادة من بعض الامتيازات.

أما مواضيع المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي فقد تشكلت من ثلاثة محاور أساسية و هي:

أ- **محور سياسي و أمني:** حيث سعت الجزائر خلال المفاوضات إلى إدراج محاربة ظاهرة الإرهاب و عدم الاقتصار على مكافحة تجارة المخدرات و الهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال.

ب- **محور اقتصادي:** حيث أرادت أوروبا من خلاله فرض منطقة التبادل الحر غير أن الطرف الجزائري ارتأى تبني منهجية تحرير تدريجية قائمة على إزالة تدريجية للتعريفات الجمركية، شريطة التزام الطرف الأوروبي بتقديم المساعدة في لإعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري قصد تدعيم الصادرات خارج قطاع المحروقات.[2]

ت- **محور اجتماعي و ثقافي و تربوي:** ارتكز النقاش في هذا المحور على تنقل الأشخاص، حيث تم الاتفاق مبدئيا على حرية التنقل على أن لا تتحول هذه الحرية إلى فضاء يكرس الهجرة غير الشرعية، لكن الطرف الأوروبي أصر على إخضاع تنقل الأشخاص للتشريعات الداخلية لكل طرف.

بعد انطلاق المفاوضات سنة 1997، توقفت ثم استأنفت من جديد بعد ثلاث سنوات، لتنتهي بصدور الاتفاق النهائي للشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي[3]. و الذي تمت

---

1 - بن ديب عبد الرشيد: تنظيم و تطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 493.
2 - الجيلالي عجة و بتصرف: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 278.
3 - بن ديب عبد الرشيد: تنظيم و تطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 494.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المصادقة عليه في فالنسيا بأسبانيا سنة 2002، و ليدخل حيز التطبيق ابتداءا من 01 سبتمبر سنة 2005، حيث لم تشهد بداية تطبيقه أية صعوبات بسبب التحضير للتنفيذ حيث شكلت الجزائر لجنة خاصة في سنة 2004 للإعداد لذلك، يترأسها وزير العلاقات الخارجية[1].

و بدخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ابتداءا من 01 سبتمبر 2005 تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة و هامة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق و تحرير تجارتها الخارجية من اجل الاندماج الجيد و الفعال في الاقتصاد العالمي.

2 – مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية، يسعى إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية و إلى فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، و ذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة كحد أقصى بدءا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ[2]. و هذا الاتفاق يتوافق و الضوابط التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة؛ حيث قامت بالترخيص بإقامة التكتلات الإقليمية بحيث لا يضر ذلك أعضائها، و هذا الاتفاق يسمح لأطرافه بإبقاء أو بإقامة منطقة تبادل حر أو اتحاد جمركي مع أطراف أخرى بشرط أن لا يؤثر ذلك على نظام المبادلات المتفق عليه في عقد الشراكة بينهما.

احتوى الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أورومتوسطية، و المتمثلة في حرية تدفق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و كذا المنافسة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي[3].

فبالنسبة للمنتجات الصناعية تشير المادة 08 من نص اتفاق الشراكة إلى أن المنتجات ذات الأصل الجزائري يكون استيرادها مقبولا في المجموعة الأوروبية و معفية من

---

1 - وزارة التجارة الجزائرية: www.mincommerce.gov.dz/ 23-07-2010/9.45am

2 - زعباط عبد الحميد: الشراكة الاورو-متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 56.

3 - رزيق كمال و مسدور فارس: الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21-22 ماي 2005.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل المطبقة على الواردات الجزائرية من المنتجات ذات الأصل من المجموعة.

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد تم تقسيمها أو تصنيفها إلى 03 مجموعات:

- **المجموعة الأولى**[1]: تخص المنتجات الواردة في الملحق 02، فإن الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى ابتداءا من بدء سريان اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.
- **المجموعة الثانية**[2]: و تخص المنتجات الواردة في الملحق 03، و يتم إلغاء حقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى تدريجيا حسب الرزنامة التالية:

بعد سنتين من تاريخ سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل 80%.

بعد 03 سنوات من تنفيذ الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل 70%.

بعد 04 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل 60%.

بعد 05 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل 40%.

بعد 06 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل 20%.

بعد 07 سنوات من بدء سريان الاتفاق تلغى الحقوق الجمركية و الرسوم الجمركية المتبقية و المطبقة على هذه المجموعة من السلع.

1 - الملحق رقم 02 لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.
2 - الملحق رقم 03 لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- **المجموعة الثالثة:** و تخص المنتجات التي لم ترد في الملحقين 02 و 03، و تلغى تدريجيا أيضا حسب الرزنامة التالية:

بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 90%.

بعد 03 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 80%.

بعد 04 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 70%.

بعد 05 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 60%.

بعد 06 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 50%.

بعد 07 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 40%.

بعد 08 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 30%.

بعد 09 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 20%.

بعد 10 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 10%.

بعد 11 سنوات من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق و الرسوم 05%.

بعد 12 سنوات من بدء سريان الاتفاق تلغى كل الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل المطبقة على منتجات هذه المجموعة.

و في حالة ما إذا صادف منتج معين صعوبات خطيرة، يمكن مراجع القائمة بصورة مشتركة من اجل حل المشكلة.

أما بالنسبة للمنتجات الفلاحية فإن كل من المجموعة و الجزائر يسعيان إلى القيام بتحرير واسع لمبادلاتهما بصورة متدرجة و بصورة متبادلة لمنتجاتها الفلاحية، و منتجات الصيد و المنتجات الفلاحية التي تشكل مصلحة للطرفين[1].

أما بالنسبة لقضايا الإغراق فإنها تعالج وفق قواعد GATT 1994 في المادة VI، كميا يتم تحرير حركة رؤوس الأموال للاستثمار في الجزائر، و تقوم الجزائر بخلق مناخ محفز للاستثمار من خلال القوانين المنظمة، و تسهيل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1 - بن ديب عبد الرشيد: تنظيم و تطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 497.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و حسب المادة 40 من اتفاق الشراكة فإنه إذا تعرض أحد الطرفين لصعوبات في ميزان المدفوعات فإنه وفقا للشروط المحددة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ووفقا للمادتين 8 و 14 من قانون صندوق النقد الدولي، يمكن لأحد الطرفين أن يتخذ إجراءات تقييدية حول المعاملات الجارية والتي لا تتجاوز تصحيح ميزان المدفوعات، وضرورة إعلام الطرف الآخر فورا، ووضع جدول زمني من أجل إلغاء تلك الإجراءات.

هذا بالنسبة لأهم الجوانب المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية التي تناولها اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي. إلا انه هناك جوانب أخرى في الاتفاق تخص التعاون تخص الجانب العلمي و التقني من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني و الرفع من تنافسيته و كفاءته الإنتاجية عن طريق:

- تدعيم طاقة البحث لدى الجزائر، و الاستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي، و تثمين الموارد البشرية.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي و برامج إعادة التأهيل.
- ترقية الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية[1].
- تشجيع استخدام المعايير الأوروبية والإجراءات التقنية للتقييم والمطابقة.
- رفع مستوى تأهيل المنظمات الجزائرية للتقييم والمطابقة[2].

فيمكن القول أن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حاول تغطية جل الجوانب الاقتصادية و الفنية و التشريعية من تحقيق الأهداف على ارض الواقع و الوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال 12 سنة، و قد تبنى الاتفاق منهجا تدريجيا في تحرير التجارة الخارجية لتفادي الصدمة التي قد تصيب الاقتصاد الجزائري نتيجة التحرير الكلي و السريع، كما شمل الاتفاق مساعدة الجزائر في تأهيل اليد العاملة و تأهيل المؤسسات الجزائرية لتكون في مستوى منافسة الشركات الأوروبية.

1 - زعباط عبد الحميد: الشراكة الاورو-متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 60.
2 - بن ديب عبد الرشيد: تنظيم و تطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 498.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

مع مجموعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في إطار التحول اقتصاد السوق و تحرير القطاعات الاقتصادية و في ظل هيمنة منظمة التجارة العالمية على جل المبادلات التجارية الدولية صار لزام على الجزائر أن تدخل تحت مظلة المنظمة لكي تحمي حقوقها و تضمن لنفسها حصة من المبادلات التجارية التي تتم بين أطرافها.

1 – مسار مفاوضات الانضمام:

ظلت الجزائر دولة ملاحظة في GATT منذ 1964 و لم تقدم أي مبادرة للانضمام إلى الاتفاقية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري آنذاك، حيث كان يتميز بالطابع الاشتراكي الذي يجسد احتكار الدولة للتجارة الخارجية، يضاف إلى ذلك استبعاد المنتجات الطاقوية من مفاوضات إلى GATT.[1] و بقيت الأحوال على ما هي عليه حتى سنة 1986 حين أبدت الجزائر نيتها رسميا في الانضمام إلى الجات، لتتمكن من المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة الأوروغواي التي بدأت سنة 1987، و قد شاركت بالفعل في هذه الجولة لكن ليست كطرف متعاقد و إنما كعضو ملاحظ فقط[2]. فتأخر الجزائر في التقدم بأي طلب للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة يرجع لسببين، فالأول هو الإيديولوجية السائدة أنذاك و التي كانت ترى في احتكار القطاعات الاقتصادية مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية لا يسمح بالتعدي عليها، و أيضا هشاشة البنية الاقتصادية الجزائرية و عدم قدرتها على التأقلم مع المتغيرات لا يشجع على أي انفتاح. و السبب الثاني هو استثناء النفط من اتفاقات الجات، في حين يعتبر المورد الاقتصادي الوحيد للجزائر و بالتالي سوف لن تستفيد كثيرا من الانضمام.

1 - رزيق كمال و مسدور فارس: مداخلة بعنوان انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 12-22 ماي 2005.

2 - بوطمين سامية: انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 276.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

في سنة 1991 تقدمت الجزائر بطلب رسمي من أجل الانضمام إلا انه لم تحث الاستجابة لكون الجزائر لا تزال في بداية تحرير قطاع التجارة الخارجية و بالتالي لم تكن الرؤية واضحة بشأن مستقبل التجارة الخارجية الجزائرية. و في 11/17/ 1994 قام وزير التجارة الجزائري بتشكيل لجنتين من أجل التحضير لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ فاللجنة الأولى أوكلت لها مهمة تحديد القطاعات و المنتجات التي يجب حمايتها أو تحريرها، و كذا تحديد العناصر التي تسمح بانطلاق المفاوضات. و اللجنة الثانية أوكلت لها مهمة تحديد الإجراءات العملية و تحديد قواعد و طرق العمل في المجالات التي لها علاقة بقطاع التجارة الخارجية.

و في سبيل الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة قدمت الجزائر طلب الانضمام في جوان 1996، و هو ما جاء في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التمويل الموسع، و هذا ما فتح المجال لبدء المفاوضات متعددة الأطراف مع الدول الأعضاء في المنظمة[1]، و قدمت الحكومة الجزائرية عرضا شاملا للاقتصاد الوطني خاصة ما تعلق منه بنظام التجارة الخارجية، الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة، و أيضا كل ما تعلق بالنظام المؤسساتي داخل الجزائر و القوانين و المحاكم.

و اشتملت المفاوضات المتعددة الأطراف التي باشرتها الجزائر على 174 سؤالا من مختلف الدول الأعضاء في المنظمة التي كان عددها أنذاك 131 عضوا، حيث طرحت الأسئلة من الدول التالية[2]: الاتحاد الأوربي : 123 سؤالا، سويسرا : 33 سؤالا، اليابان : 9 أسئلة، أستراليا : 8 أسئلة، إسرائيل : سؤال واحد. مع العلم أن جميع أعضاء المنظمة يملك الحق في الاستفسار و التوضيح. ثم أعقب ذلك طرح الولايات المتحدة الأمريكية لـ 170 سؤالا على الجزائر، و الغرض منها معرفة إمكانيات و آفاق انضمامها للمنظمة.

1 - سعداوي سليم: الجزائر و منظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، الطبعة الأولى، ص 54.
2 - رزيق كمال و مسدور فارس: مداخلة بعنوان انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و قد تم الإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل اللجنة الوزارية المشتركة الكلفة بمتابعة ملف المفاوضات و التي يترأسها وزير التجارة، و تضم ممثلين عن كل القطاعات المعنية، كقطاع الصناعة، التجارة، الجمارك، الزراعة، بنك الجزائر.

ثم تلت المجموعتين الأوليتين من الأسئلة مجموعة ثالثة تتكون من 121 سؤالا، وكانت صادرة أساسا من الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية.

و لقد انعقد أولا اجتماع لمجموعة العمل المتكفلة بدراسة ملف الجزائر على مستوى OMC في 22- 23 أفريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين، حيث تم خلال هذا الاجتماع الإجابة عن بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري و تركت أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا[1]. ثم تلا ذلك قيام المنظمة بتوجيه انتقادات لاذعة للجزائر بسبب عدم تقيدها بتوصياتها، خاصة ما تعلق منها برفع الدعم عن الأسعار و مسار تحرير القطاعات الاقتصادية.

و بعد تعيين السيد حميد وزيرا للتجارة تقرر بعث المفاوضات من جديد، حيث و في جويلية من سنة 2001 تمت إعادة صياغة ملف طلب العضوية، و تمت مناقشة مذكرة الانضمام في صياغتها الجديدة من خبراء في وزارة التجارة[2]. و في 15 جانفي 2002 قدمت الجزائر للمنظمة مذكرة بالقضايا التي تستعد للمفاوضات عليها، و التي انطلقت يوم 07 فيفري 2002، و التي تناولت الدور الذي تلعبه الخوصصة في الانتقال إلى اقتصاد السوق، و أهم القطاعات التي تم تحريرها، استعراض عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛ و أهم نتيجة لهذه الجولة من المفاوضات هي اقتناع المنظمة بنية الجزائر في الانضمام إليها، و اتباع مبادئ وقواعد المنظمة في تسيير النظام التجاري الدولي.

كما تمت جولة من المفاوضات يوم 16 نوفمبر 2002 تناولت مسألة حماية الملكية الفكرية في الجزائر و مكافحة أشكال التقليد و تزييف العلامات، و تم أيضا مناقشة التسعيرة الجمركية، و تلا ذلك جولة أخرى من المفاوضات في ماي من سنة

1 - رزيق كمال و مسدور فارس: مداخلة بعنوان انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق.
2 - سليم سعداوي: الجزائر و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 55.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

2003، ضم الوفد الجزائري حوالي 70 عضوا يمثلون مختلف الوزارات، و القطاعات، من اجل التنسيق الجيد بينها، حيث أكدت الجزائر على لسان وزير التجارة سعيها و عزمها على أقلمة تشريعاتها و قوانينها وفق تلك المعمول بها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

و انعقدت في جانفي 2004 جولة أخرى من المفاوضات، حيث طالبت فيها المنظمة الجزائر مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها، و هذا ما دفع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى استعمال حقه الدستوري، بإصدار تعديلات دون استشارة النقابات العمالية و المنظمات الاقتصادية الوطنية، و عدم افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان[1]. حيث يرجع هذا إلى رغبة السلطة العليا في البلاد في تسريع المفاوضات، و هذه التعديلات القانونية خاصة بقطاع التجارة الخارجية، و تتعلق بالمنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءات الاختراع.

كما تم في سنة 2004 تغيير رئيس مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر، حيث كان يرأسها سفير الأوروغواي لدى المنظمة "دال كاستيلو"، و تم استخلافه بأروغواني آخر هو " جيليرمو فاليز"، و تضم هذه المجموعة أكثر من 40 بلدا عضوا في المنظمة يتقاسمون المهام فيما يخص دراسة الملف الجزائري[2]. حيث قدمت الجزائر لهذه المجموعة في 15 جانفي 2005 مقترحا جديدا يضم 11 قطاعا في مجال الخدمات، و 161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها قطاع الاتصالات اللاسلكية و الفندقة و المياه، كما ستقوم الجزائر بتقديم أجوبة على مجموعة أسئلة طرحتها هذه اللجنة.

اجتمع فوج العمل المكلف بمسار انضمام الجزائر في تسع مناسبات، تم خلالها طرح حوالي 1500 سؤال و طلب توضيح، بجنيف في 21 أكتوبر 2005.

و على مستوى المفاوضات الثنائية، عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات و لقاءات حول الولوج إلى أسواق السلع و الخدمات، و قدمت الجزائر عروضها الأخيرة في

1 - سليم سعداوي: الجزائر و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 58.

2 - وزارة التجارة الجزائرية: www.mincommerce.gov.dz/26-08-2010/11.33pm

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

جانفي 2005، و سمحت بالإمضاء على 4 اتفاقات ثنائية، و كذا تقدما كبيرا في المفاوضات مع عدد من الدول.

و بهذا يكون مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد وصل إلى مرحلته النهائية، خاصة بعد الاجتماع التاسع لفوج العمل، إلا أن هناك بعض المسائل لا تزال مطروحة في المذكرة و سيتم مناقشتها، خصوصا ما تعلق منها برخص الاستيراد، تجارة الأدوية، تجارة السلع و السلع الصناعية[1].

كما كان متوقع أن تسلم مجموعة العمل إلى الجزائر محضر أو بروتوكول الانضمام في سنة 2005، و الذي يصبح ساري المفعول بعد 30 يوما من التوقيع عليه.

2 - الصعوبات التي تواجه الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إلى الجات منذ 03 جوان 1987، و تمت الموافقة من قبل ممثلي أعضاء الجات على هذا الطلب؛ و الذي ترجم في تنصيب فوج عمل يوم 17 جوان 1987، حيث حولت كل أفواج العمل للانضمام إلى الجات إلى أفواج عمل مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995، رغم هذا فإن الجزائر لم تتحصل على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة إلى يومنا هذا، مع أنها تملك من المقومات و المؤهلات ما يجعلها عضوا بارزا في المنظمة، في حين تمكنت بعض الدول التي تقدمت بطلب الانضمام حديثا من الحصول على العضوية، و أيضا تحصلت دول مجاورة على العضوية مثل تونس و المغرب منذ سنة 1995.

و من بين أهم الصعوبات أو المشاكل التي كانت حاجزا أمام حصول الجزائر على العضوية في منظمة التجارة العالمية:

1 - بيان لوزارة التجارة الجزائرية: www.mincommerce.gov.dz/26-08-2010/11.45pm

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- ضخامة القطاع العمومي في الجزائر، إذ يحتل جزءا هاما في الاقتصاد الوطني، رغم وجود قانون الخوصصة فلا تزال العملية متعثرة[1]. فالجزائر لا تزال تراعي العامل الاجتماعي في تكلفة الخوصصة.
- الجزائر مجبرة على إجراء المفاوضات الثنائية مع كل عضو في المنظمة وهذا ليس بالأمر الهين، ذلك أنه كان بإمكان الجزائر أن تخوض مفاوضات أقل صعوبة مع أعضاء المنظمة عندما كان الأمر يتعلق باتفاقية الغات[2]، و هذا يتطلب وقتا و إجراءات إضافية.
- عدم تفويض صلاحيات كبيرة للمفاوض الجزائري، و تضييق مساحات التفاوض و هوامش الحركة لديه، و تبني تلك النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الاقتصادي[3]. حيث يتم تغليب الاعتبارات السياسية في المفاوضات.
- الكونغرس الأمريكي كان قد أمر ممثله لدى المنظمة بمعارضة انضمام أي دولة تقوم بمقاطعة إسرائيل، وهو تداخل للجانب السياسي في الجانب الاقتصادي[4]. وهذا ما يتناقض مع قواعد المنظمة التي تفصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي؛ فمشكلة مقاطعة إسرائيل ممكن أن تكون عقبة في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات و التعهدات المقدمة، قلل من وزن الملف الجزائري، الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية[5]، فهذا يضعف من مصداقية الملف الجزائري و نية الجزائر الفعلية في الانضمام.

---

1 - سليم سعداوي: الجزائر و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 79.

2 - رزيق كمال و مسدور فارس: مداخلة بعنوان انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق.

3- سليم سعداوي: الجزائر و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 78.

4 - بن ديب عبد الرشيد: تنظيم و تطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 518.

5 - جريدة الخبر الأسبوعي الجزائرية: تردد الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعرقل المفاوضات، من 25 إلى 31 ديسمبر 2002، ص 10.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- سيطرة النشاط الموازي على قسم كبير من الاقتصاد الوطني، و انتشار التزييف و تقليد العلامات التجارية في الجزائر، و هذا يتنافى مع اتفاقية حماية الملكية الفكرية في المنظمة العالمية للتجارة، فعلى الجزائر بذل المزيد من الجهد لمحاربة هذه الظاهرة حتى لا تعرقل مسار انضمامها.
- اعترف الوزير الأول الجزائري السيد أحمد أويحيى بالصعوبات التي تواجهها الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة، و التي لازالت في بداياتها الأولى رغم انقضاء أكثر من عقد من الزمن من عمر المفاوضات، و أضاف: إن مسار انضمام الجزائر ليس سهلا؛ مبررا ذلك بتصادم المصالح بين الدول الأعضاء في المنظمة[1]. حيث إن كل دولة ترفض تقديم تنازلات على حساب مصالحها الوطنية، خاصة ما تعلق برفع الدعم عن القطاع الزراعي، و تحرير الواردات.
- أهم نقاط الخلاف العالقة بين الجزائر و المنظمة تتعلق أساسا بأسعار المنتجات الطاقوية، و فتح قطاع السمعي البصري، و تعزيز الشفافية في تمويل مؤسسات القطاع العام التي تعاني من متاعب مالية، كما طالبت المنظمة الجزائر بحل صندوق دعم الصادرات[2]. حيث تطالب المنظمة العالمية للتجارة بخوصصة المؤسسات العمومية التي تعاني متاعب مالية و رفع الدعم عنها، و بالنسبة للمنتجات الطاقوية تطالب بتوضيح كيفية تحديد سعرها في الجزائر و ما إذا كان يتعارض مع المعايير الدولية.
- غياب إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط، كما أن الجزائر لم توظف حقائق موازين القوى الداخلية و آليات صناعة و اتخاذ القرار

---

1 - جريدة الشروق اليومي الجزائرية: أويحيى يرسم صورة سوداوية لمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، العدد 2474، 06 ديسمبر 2008، ص 04.

2 -عبد الوهاب بوكروح: منظمة التجارة العالمية تطالب الجزائر بوقف دعم المؤسسات العمومية الفاشلة، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، 23 جانفي 2008.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

داخل هذه المنظمة[1]. حيث أن الجزائر لم تضح برنامجا واضحا للمفاوضات، و لم يتم تحديد خيارات اقتصادية واضحة.

فهذه أهم الأسباب التي حالت دون حصول الجزائر على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة رغم مرور أكثر من عقد من الزمن منذ أول طلب انضمام تقدمت به، و يتضح من خلالها أن السبب الرئيسي هو تصادم المصالح بين الدول المتفاوضة، حيث ترفض كل واحدة تقديم تنازلات على حساب مصالحها الشخصية، أضف إلى ذلك النظرة المريبة التي ترى بها الجزائر المنظمة ما جعلها تتردد في أحيان كثيرة، إلى درجة أنها تسقط مسألة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من سلم أولوياتها.

المبحث الثالث: الميزان التجاري الجزائري في ضوء إصلاح السياسة التجارية

من بين أهم الأسباب التي جعلت الجزائر تقوم بإصلاحات واسعة على سياستها التجارية تدهور ميزان المدفوعات، و خاصة ما تعلق منه بالميزان التجاري، إذ كان يسجل نتائج سلبية خاصة بعد أزمة 1986، و في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى تطور الميزان التجاري في الجزائر على ضوء مجموعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، و ذلك من خلال تطور إحصائيات التجارة الخارجية و علاقتها بالناتج المحلي للجزائر، ثم التطرق إلى البنية السلعية في الميزان التجاري، ثم أهم الشركاء التجاريين للجزائر، كما نتناول في هذا المبحث آفاق التجارة الخارجية في الجزائر و أثر ذلك على الميزان التجاري.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري

في هذا المطلب سوف نتناول بالدراسة و التحليل تطور النتائج الكلية للمبادلات التجارية الخارجية السلعية للجزائر، من خلال كل من الصادرات و الواردات و

1 - سليم سعداوي: الجزائر و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 78.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

علاقتهما بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر، و معدل نموهما، و تحليل تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر.

1 – تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر:

يشير الجدول إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر قد شهد نموا مستمرا منذ سنة 1990، إلا أن معدل هذا النمو يختلف من سنة إلى أخرى؛ حيث شهد اكبر معدل نمو سنة 1991 بمعدل 49.02%، و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج، و قيام العراق بحرق آبار النفط الكويتية.

و أقل معدل نمو شهده الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كان سنة 1998، بمعدل 01.14%، و ذلك بسبب تدهور أسعار النفط نتيجة للأزمة الاقتصادية التي ضربت الدول الآسيوية مما أدى إلى انكماش الطلب العالمي على أسعار النفط، حيث هبط سعر برميل النفط من حوالي 19 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 11 دولار سنة 1998؛ مما تسبب في انخفاض إيرادات الجزائر من النفط و التي تشكل حولي 97% من الدخل الوطني الجزائري.

و تميز الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2007 حوالي 9.408.300 مليون دج، بنسبة نمو 11.20% عن سنة 2006، و في سنة 2008 قفز الناتج المحلي الاجمالي للجزائر إلى حوالي 11.042.800 مليون دج بنسبة نمو قدرها 17.37%، و هو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، و في سنة 2009 شهد الناتج الإجمالي للجزائر تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ 10.212.000 مليون دج، و بنسبة تراجع 7.52%. وهو أول تراجع للناتج الداخلي الخام للجزائر منذ العام 2001، وهو دليل الارتباط الخطير لاقتصاد البلاد بالمحروقات[1].

و منه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يتغير بتغير أسعار النفط و في نفس الاتجاه، و هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على حوالي 97% من الدخل الوطني الإجمالي للجزائر.

1 - بوكروح عبد الوهاب، الناتج الداخلي الخام للجزائر يتراجع، جريدة الشروق اليومي، 25-07-2009.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

2 – تطور الصادرات و الواردات:

يشير الجدول إلى أن الصادرات الجزائرية عرفت تطورا و نموا مستمرا في أغلب المراحل منذ سنة 1990، و بمعدلات متفاوتة من سنة لأخرى، فبالنسبة للصادرات السلعية فإنها قد شهدت أكبر قفزة في معدل النمو سنة1991 بنسبة117.3% نتيجة حرب الخليج التي رفعت أسعار النفط. و قد عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا معتبرا بعد سنة 1995 نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية إلى 05 مليار دولار سنة 1996، و هو ما يكفي لتسديد فاتورة 05 أشهر من الاستيراد[1]. و في سنة 2000 شهدت ارتفاعا بـــ 97.16% حيث بلغت الصادرات السلعية الجزائرية 1.657.215 مليون دينار جزائري بعدما كانت 840.516 مليون دينار جزائري سنة 1999. و كان ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط.

و في سنة 2005 و 2006 نمت الصادرات الجزائرية بمعدل 46% و 16.29% على التوالي و بقيمة 3.421.548 م دج و 3.979.000 م دج على التوالي.

و في سنة 2007 بلغت الصادرات الجزائرية مستوى قياسيا هو 5.594.240 مليون دج، بنسبة نمو 38.15% عن سنة 2007، و ذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط و التي وصلت إلى أكثر من 100 دولارا للبرميل الواحد.

ثم تلا ذلك تراجع في حجم الصادرات الجزائرية سنة 2009 و ذلك بنسبة 41.24% بسبب تراجع أسعار النفط، نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي ضربت العالم.

و الملاحظ أن معدل نمو الصادرات يتميز بالتذبذب من سنة لأخرى، و الذي يتحكم فيه هو تذبذب و عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للواردات السلعية الجزائرية فهي الأخرى قد شهدت تطورا و نموا منذ سنة 1990، و أكبر معدل نمو شهدته الواردات الجزائرية هو 75.56% و كان سنة 1994، إذ قفزت الواردات الجزائرية من 193.744 مليون دينار جزائري سنة 1993 إلى 340.142 مليون دينار سنة 1994، ثم تبعها نمو بمعدل 50.87% سنة 1995، إذ

1 - عمورة جمال: دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2006/2005، ص 96.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

بلغت الواردات 513.192 مليون دينار جزائري؛ و هذا راجع أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية، و دخولها مرحلة التحرير الكلي، كما أوردناه في المبحث الأول من هذا الفصل. و أيضا الأخذ بتوصيات صندوق النقد الدولي و المتمثلة في تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية، و إلغاء الحضر المؤقت المفروض على السلع التي كان استيرادها ممنوعا و هذا في نهاية سنة 1994[1]. فهذه الإجراءات فتحت الأسواق الوطنية أمام تدفق السلع الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد بشكل كبير جدا، و أيضا في هذه الفترة يمكن أن يكون هناك سببا آخر ساهم في زيادة الواردات و هو الحالة الأمنية التي شهدتها الجزائر و التي من مظاهرها إحراق و إتلاف للكثير من المصانع و المؤسسات الوطنية المنتجة مما أدى إلى التوجه إلى السوق الأجنبية عن طريق الاستيراد لسد النقص في عرض السلع الذي تسبب فيه توقف المصانع و المؤسسات عن الإنتاج.

و الملاحظ أن الواردات قد انخفضت سنة 1996، و هذا راجع إلى[2]:

- تقليص حجم الواردات الغذائية من حبوب و حليب و مشتقاته.
- المخزونات المشكلة خلال سنة 1995 باعتبارها أحسن سنة زراعية.
- استقرار الطلب و تراجع التهريب بالحدود.

و في سنة 2004 و 2005 قفزت الواردات الجزائرية إلى 1.314.399 م دج و 1.493.644 م دج على التوالي بمعدلات نمو قدرها 25.48% و 13.63% على التوالي، و في سنة 2006 بلغت الواردات الجزائرية 1.558.540 م دج بمعدل نمو قدره 04.34%.

و في سنة 2008 بلغت الواردات الجزائرية رقما قياسيا هو 2.709.921 مليون دج، بنسبة نمو 53.88% عن سنة 2007، و بقي حجم الواردات الجزائر مستقرا تقريبا في سنة 2009، بنسبة نمو 0.37%.

1 - ساكر العربي: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 303.
2 - بوطمين سامية: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 229.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

وكشفت الحكومة لأول مرة أنها لجأت رسميا لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي من أجل التحكم في فاتورة الواردات[1].

و كشف تقرير بنك الجزائر عن النمو المخيف للواردات، ما دفع بها إلى التدخل عبر القرارات الحمائية الأخيرة التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 [2].

و الملاحظ أيضا أن الواردات الجزائرية تتميز بالنمو المستمر و لو بنسب متفاوتة.

3 – رصيد الميزان التجاري و معدل تغطية الواردات

نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان التجاري الجزائري قد سجل فائضا في أغلب السنوات منذ سنة 1990، إلا في سنتي 1994 و سنة 1993 حيث سجل الميزان التجاري عجزا يقدر بـــ 15.803 مليون دينار جزائري و 14.741 مليون دينار على التوالي، و يرجع ذلك إلى النمو الكبير للواردات في تلك السنتين و الذي وصل إلى 75.56% و 50.87% على التوالي؛ حيث كان هذا النمو في الواردات اكبر بكثير من النمو المسجل في الصادرات السلعية للجزائر، أما أسباب نمو الواردات بشكل كبير فقد أوردناها في العنصر السابق.

و يتابع رصيد الميزان التجاري الجزائري تحقيقه للنمو في الفائض حتى بلغ سنة 2006 حوالي 2.420.460 مليون دينار جزائري، و هي قيمة كبيرة مقارنة بما كان يحققه في السنوات الماضية، و يرجع السبب أساسا إلى القدرات التصديرية للنفط في الجزائر؛ إذ وصل استخراج الجزائر من النفط إلى حولي 02 مليون برميل يوميا في السنوات الأخيرة، و هذا ما يمثل دعامة استقرار لرصيد الميزان التجاري.

و يواصل الميزان التجاري للجزائر تحقيقه للفائض المستمر، إلا أن الملاحظ في هــذا الفائض تراجعه الحاد خلال سنة 2009، حيث بلغ قيمة 566.574 مليون دج. مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ الإجراءات السابقة لتعديله، و التي منـــه تخفـيض قيمـــة الـــدينار الجزائري، و إلغاء القروض الاستهلاكية للحد من فاتورة الواردات.

---

1 - بوكروح عبد الوهاب، الناتج الداخلي الخام يتراجع، مرجع سابق.

2- محمد مسلم، نمو مرعب للواردات، جريدة الشروق اليومي، 13-10-2009.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أما بالنسبة لمعدل تغطية الواردات و الذي يقصد به مدى تغطية إيرادات الصادرات لمصاريف أو مدفوعات الواردات، فإن هذا المعدل قد شهد أيضا نموا منذ سنة 1990، إلا في سنتي 1994 و 1995 نظرا للعجز المسجل أنذاك في رصيد الميزان التجاري، عدا ذلك فإن معدل تغطية الواردات شهد تطورا خاصة في سنة 2000 و 2005 و 2006 حيث بلغ 240%، 229.1%، 257% على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط.

و ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن رصيد الميزان التجاري قد لا يعكس الرصيد الكلي لميزان المدفوعات؛ فمثلا سنة 1992 حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا كما رأينا سابقا، إلا أنه تم تسجيل عجز في ميزان المدفوعات لدى الجزائر نتيجة زيادة الإنفاق على تنشيط الاقتصاد و ذلك بزيادة الاستثمار من جهة و تموين إعادة تأهيل الشركات و المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى[1]. و هذا بسبب تبني الجزائر برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني بإيعاز من صندوق النقد الدولي، و ذلك من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992. و أيضا تم تسجيل عجز في ميزان المدفوعات سنة 1994 بمقدار 1.3 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار النفط. كما تم تسجيل عجز أيضا في ميزان المدفوعات الجزائري سنة 1998 و 1999 على التوالي، نتيجة لتراجع أسعار النفط بسبب الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت دول آسيا.

و تراجع معدل تغطية الواردات خلال السنوات 2008 و 2009 نتيجة لتراجع الصادرات، و النمو الكبير في الواردات.

4 – درجة الانفتاح التجاري

بالنسبة لمؤشر القدرة على التصدير و الذي يدل على نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي أو نمو الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فإنه يشهد نموا مستمرا بسبب تطور الصادرات و اعتماد الدخل الوطني الجزائري على مصدر و حيد وحيد و هو عائدات النفط، إذ انه و بدون معرفة الهيكل السلعي للصادرات قد يكون هذا المؤشر مضلل لأن القدرات التصديرية الجزائرية تكمن فقط في النفط.

1 - مدني بن شهرة: سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومه، الجزائر، 2008، ص 120.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أما بالنسبة لنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر فإنها تتميز بالاستقرار عموما إذ تتراوح بين 16% و 21% في أغلبها، ذلك أن الواردات عبارة عن طلب محلي على سلع أجنبية و هذا الطلب يتميز بالاستقرار، و أيضا نمو الواردات ينمو بشكل تناسبي مع معدل نمو الناتج الإجمالي مما جعل النسب متقاربة أو مستقرة.

أما بالنسبة لدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني، و التي تقيس نسبة كل من الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي فإنها عرفت تذبذبا مستمرا منذ سنة 1990، و يرجع ذلك إلى التذبذب الحاصل في كل من الصادرات و الواردات السلعية من سنة لأخرى، و أيضا اتجاه هذا التذبذب حيث نجد أحيانا زيادة الصادرات السلعية و تراجع الواردات السلعية أو العكس، أو أخذهما نفس الاتجاه من التطور و لكن بدرجات متفاوتة، كأن نجد مثلا معدل نمو الصادرات السلعية أكبر من معدل نمو الواردات السلعية.

فبعدما كانت درجة الانفتاح تقدر بـ 34.92% سنة 1990، قفزت إلى مستوى 44.67% و 50.45% سنتي 1994 و 1995 على التوالي نتيجة لاتخاذ إجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية تبنتها الجزائر.

درجة الانفتاح هذه تابعة لعوامل خارجية تتعلق بتغير أسعار النفط العالمية التي تميزت بعدم الاستقرار خاصة خلال عشرية التسعينات من القرن الماضي، كما ارتبطت أيضا بتغير أسعار الصرف المسعر بها كل من الصادرات والواردات[1].

و بقيت درجة الانفتاح التجاري في الجزائر في تزايد مستمر، إذ بلغت مستوى 65.54% سنة 2005.

و خلال السنوات 2007، 2008، 2009 كانت درجة الانفتاح التجاري 61%، 75%، 58% على التوالي، و فيما يخص سنة 2007 فإنه يعود إلى النمو الكبير للواردات.

فالارتفاع المستمر لدرجة الانفتاح التجاري يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتأثيرات الدولية التي تجري في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل فقط، بكل ما تحمله معها من تأثيرات اقتصادية[2].

---

1 - عبد الرشيد بن ديب: تنظيم و تطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر- مرجع سابق، ص 406.
2 - بوطمين سامية: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 232.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و هذا يبرز أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصـــاد الجزائـــري، و تبعيتـــه للأسواق الأجنبية من حيث تغطية الطلب المحلي و الحصول على العملة الصعبة، مـــا يجعله في خطر من ناحية تقلبات أسعار السلع في الأسواق العالمية و المعروض مـــن هذه السلع.

المطلب الثاني: تطور الهيكل السلعي في الميزان التجاري الجزائري

سنتناول في هذا المطلب البنية السلعية في الميزان التجاري للجزائر، من خلال تطـــور هيكل كل من الواردات و الصادرات.

1 – تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

يتميز الهيكل السلعي للواردات الجزائرية بالثبات النسبي لمكوناته، حيث نجد ســـيطرة التجهيزات الصناعية و المواد الغذائية و يليهما الســـلع نصـــف المصـــنعة و الســـلع الاستهلاكية على الواردات الجزائرية حيث تستحوذ هذه البنود على حوالي 94% مـــن الواردات المنظورة الجزائرية، و هذا كفيل بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلـــى الخارج و ضعف هيكله الإنتاجي خاصة ما تعلق منه باستيراد الغذاء من الخارج.

و ما نلاحظه من الجدول هو السيطرة المستمرة للواردات الغذائية للجزائر على حوالي ربع الواردات السلعية للجزائر، حيث بلغت سنة 1990 ما قيمته 19.108 مليون دينار جزائري و هو ما يمثل 22% من الواردات السلعية أنذاك، ثم قفزت قيمة الواردات إلى حوالي الضعف سنة 1991 بقيمة 35.137 مليون دينار جزائري، بنســـبة 25% مـــن الواردات الجزائرية. و اكبر النسب التي سجلتها الواردات الغذائية كانت سنة 1994 و 1996، 1997، 1998، بنسب 30%، 28.5%، 28.4%، 26.5% علـــى التـــوالي، مسجلة القيم 102.238 م دج، 142.451.5 م دج، 142.451.5 م دج، 146.859 م دج على التوالي. و تستمر الواردات الغذائية في النمو و الزيادة بمرور السنوات إلا أن نسبتها تنخفض قليلا حيث نجدها تبلغ 17.6% و 17.7% خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي بقيمة 263.207.8 و 276.026.2 على التوالي أيضا.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية من غير المواد الغذائية، و التي يمكـن أن تكـون مـواد صيدلانية أو مواد تنظيف أو غيرها، فإننا نجدها تستحوذ أيضا على نسبة معتبرة مـن الواردات السلعية الجزائرية؛ حيث كانـت نسـبتها 13.7%، 13.6%، 12% خـلال السنوات 1992، 1993، 1994 على التوالي بـالقيم 25.863.3 م دج، 27.885.9 م دج، 40.485.9 م دج على التوالي. و الواردات من السلع الاسـتهلاكية فـي تزايـد مستمر بالنسبة للجزائر حيث سجلت نسبة 15.2%، 15.2%، 14% خـلال السـنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي بـالقيم 200.206.4 م دج، 227.966.4 م دج، 218.736.9 م دج على التوالي و هي قيم كبيرة جدا.

التجهيزات الصناعية تمثل أكبر بند في هيكل الواردات الجزائرية حسب النسبة و القيمة إذ بلغت نسبتها 29%، 29.2%، 27.3% سنوات 1992، 1993، 1994 على التوالي بقيمة 54.851.2 م دج، 59.879.2 م دج، 93.193 م دج علـى التـوالي. و هـي بارتفاع مستمر و بمعدلات كبيرة حيث بلغت نسبة 38.9%، 41.5%، 39.7% خـلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي بقيمة 512.186.2 م دج، 620.175.1 م دج، 619.446.4 م دج، و هي قيم كبيرة جدا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أخذ نتائج تطوير مواد التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا معظم مواد التجهيز وجهت إلى قطاع المحروقات الذي واصل تطوره مقارنة بمخطـط التنمية المقدر بـ 20 مليار دولار، 50% منه بالعملة الصعبة وتمثل باقي التجهيـزات في المعدات المتنقلة.[1]

أما بالنسبة للسلع نصف المصنعة فهي أيضا تحتل حيزا كبيرا من الـواردات السـلعية الجزائر بما يقارب الربع، حيث مثلت مـا نسـبته 23%، 23.6%، 21.7% خـلال السنوات 1992، 1993، 1994 على التوالي بقيمـة 43.347.5 م دج، 48.391.4 م دج، 74.124.4 م دج. و رغم محافظتها تقريبا على حصتها من نسبة الواردات الا ان واردات السلع نصف المصنعة سجلت ارتفاعا كبيرا جدا من حيث القيمة؛ حيث كانـت

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي السداسي الأول سنة 2001، ص 48.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

نسبتها 19.9%، 20%، 23% خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي بما قيمته 262.313 م دج، 299.932.8 م دج، 358.387.2 م دج.

و رغم كون الجزائر بلد منتج للطاقة إلا أننا نجدها تخصص ما يقارب 1% من وارداتها السلعية لهذه المادة، حيث استوردت سنة 1990 ما قيمته 1.286 م دج من الطاقة و الزيوت، و سنة 1991 استوردت 4.642 م دج بنسبة قدرها 3.3%. و في السنوات 2004، 2005، 2006، استوردت الجزائر ما قيمته 12.082.5 م دج، 15.536.5 م دج، 17.748.4 م دج على التوالي بالنسب 0.9%، 1%، 1.1%. حيث تعيد الجزائر استيراد بعض المنتجات الطاقوية على شكل مستخرجات نفطية كبعض أنواع الزيوت و الشحوم، و بعض أنواع الوقود.

و المواد الأولية تحتل نسبة صغيرة جدا من هيكل الواردات السلعية الجزائرية؛ إذ استوردت الجزائر ما قيمته 11.899.3 مليون دينار جزائري سنة 1992، و هو ما يمثل ما نسبته 6.3% من إجمالي الواردات السلعية، و تميزت نسبة استيرادها بالتذبذب رغم ارتفاع قيمتها، حيث كانت نسبتها 3.9%، 3.1%، 3.3% سنوات 2004، 2005، 2006، بقيمة 51.471.3 م دج، 47.002 م دج، 52.448.7 م دج على التوالي، و هي نسب صغيرة جدا؛ إذ تبرز ميل الاقتصاد الجزائري إلى استيراد السلع جاهزة، و هذا أيضا يمكن أن يكون مؤشرا آخر على التبعية إلى الخارج.

أما بالنسبة للتجهيزات الفلاحية فإن نسبة استيرادها كانت 0.6%، 3%، 0.9%، 0.4% خلال السنوات 1992، 1995، 2004، 2006 على التوالي و بالقيم 1.148.7 م دج، 1.963.2 م دج، 11.999.9 م دج، 6.968.2 م دج.

و خلال السنوات 2007، 2008، 2009 حافظ الهيكل السلعي للواردات الجزائرية على بنيته أو تركيبته رغم النمو الكبير في حجم هذه الواردات.

و نلاحظ أنه منذ قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية و الاستيراد في نمو مستمر، خاصة ما تعلق منه بالمورد الغذائية و السلع الاستهلاكية.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

إن صدمة الانفتاح الاقتصادي التي تعرض لها جهاز الإنتاج الوطني الذي لم يكن مهيأ لها وعوائق المنافسة التي كانت في الغالب غير شرعية، جعلته يفقد جانبا هاما من أسواقه، مما أدى إلى تقهقر في نموه[1]. و هذا ما يمكنه أن يفسر طبيعة الهيكل السلعي للواردات الجزائرية، و التي تتميز بسيطرة المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية و السلع نصف المصنعة على حصة الأسد فيها، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل هيكلية جعلته لا يستطيع توفير حتى المواد الغذائية مما أدى بالدولة إلى الاستنجاد بالسوق الأجنبية لتغطية العجز المسجل في العرض.

2 – تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

يتميز الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية بالسيطرة المطلقة للمحروقات عليه، إذ تستحوذ على أكبر من 96% من مجموع الصادرات.

انطلاقا من الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية من المحروقات (الطاقة و الزيوت) قد بلغت سنة 1990 ما قيمته 96.906 م دج بنسبة 96% من إجمالي الصادرات، و في السنة الموالية (1991) نمت الصادرات الجزائرية من المحروقات بنسبة 219% لتبلغ 212.592 م دج بسبب اندلاع حرب الخليج و ارتفاع أسعار البترول، و شكلت الصادرات من الطاقة و الزيت نسبة 95.33%، 96.8%، 95.02% خلال السنوات 1993، 1994، 1995 على التوالي بالقيم 238.932.8 م دج، 228.387.8 م دج، 314.203.8 م دج على التوالي.

و في سنة 1998 حدث تراجع في قيمة الصادرات من المحروقات إذ بلغت 567.870.1 م دج بعدما كانت 762.630.4 م دج سنة 1997، بنسبة 96.43% من إجمالي الصادرات، و السبب في تراجع القيمة هو تدهور أسعار النفط بسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت بدول آسيا سنة 1998، و في سنة 2000 بلغت الصادرات الجزائرية من المحروقات 1.611.144.5 م دج بنسبة نمو قدرها 198% عن سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

1 - عبد الرشيد بن ديب: تنظيم و تطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر- مرجع سابق، ص 419.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

فقيمة الصادرات من المحروقات عرفت تزايدا و نموا مستمرين بسبب تحسن أسعار النفط و تزايد قدرات استخراجه بالنسبة للجزائر؛ حيث بلغت 2.276.827 م دج، 3.355.000 م دج، 3.895.736.2 م دج في السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي بنسبة 97.4%، 98.05%، 97.9% على التوالي.

أما البند الثاني من حيث الأهمية في صادرات الجزائر السلعية فيتمثل في السلع نصف المصنعة، و التي بلغت نسبتها 2.03%، 2.78%، 2.07% خلال السنوات 1992، 1993، 1994 على التوالي بقيمة 5.077 م دج، 6.666.5 م دج، 6.721.6 م دج.

و تميزت نسبة الصادرات الجزائرية من السلع نصف المصنعة بالتذبذب حيث بلغت نسبتها 1.8%، 1.3%، 1.4% خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي، إلا أن تراجع نسبتها من إجمالي الصادرات لا يعني تراجع قيمتها إذ بلغت 44.311.6 م دج، 47.725.6 م دج، 57.385.1 م دج خلال نفس السنوات.

أما الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية و المشروبات فقد بلغت قيمتها 1.766.8 م دج، 2.305.1 م دج، 1.209.1 م دج سنوات 1992، 1993، 1994 على التوالي بنسب 0.7%، 0.9%، 0.3% على التوالي. و رغم ضعف النسبة إلى قيمة الصادرات من المواد الغذائية بقيت تسجل زيادات محتشمة إذ قدرت بقيمة 3.702.7 م دج، 4.749 م دج، 4.942 م دج، 5.327.1 م دج بنسب 0.1%، 0.2%، 0.1%، 0.1% خلال السنوات 2003، 2004، 2005، 2006 على التوالي. و من بين المواد الغذائية التي تصدرها الجزائر نجد سنة 2006 صدرت الجزائر ما قيمته 1.433 مليون دينار جزائري تمور طازجة نوعية دقلة نور أي حوالي 27% من الصادرات الغذائية، مشتقات الحليب 245 م دج، مياه معدنية و غازية بقيمة 481 مليون دينار جزائري.

أما باقي البنود من الصادرات الجزائرية كالمواد الأولية و السلع المصنعة و التجهيزات الفلاحية و السلع الاستهلاكية فإنها بأحجام مجهرية إذ لا تتعدى عشر الواحد بالمائة من إجمالي الصادرات رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تنويع و تشجيع و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

حيث بلغت قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات 4.038 م دج، 6.799 م دج بنسبة 4%، 3% خلال السنوات 1990، 1991 على التوالي، و شهدت الصادرات خارج المحروقات نموا في القيمة و تراجعا في نسبتها لإجمالي الصادرات؛ إذ بلغت قيمتها 60.620.8 م دج، 66.548.3 م دج، 83.263 م دج خلال السنوات 2004، 2005، 2006 و بنسب 2.5%، 1.9%، 2% على الترتيب.

و خلال السنوات 2007، 2008، 2009 حافظ الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية على تركيبته، و الذي يتميز بالسيطرة المطلقة للمحروقات عليه بنسبة 98.2%.

بعد تناول الهيكل أو البنية السلعية للصادرات الجزائرية نكتشف هشاشة موقف الميزان التجاري رغم تحقيقه لرصيد فائض؛ إذ أن الصادرات الجزائرية تتشكل بأكثر من 97% محروقات، و هي معرضة لأخطار تذبذبات و هزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر و ما لها من انعكاسات سلبية على سعر النفط.

ويمكن القول أنه نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي في توفير عرض قابل للتصدير وهذا باعتراف حتى السلطات العمومية التي ما فتئت تسعى إلى ترقية الصادرات من غير المحروقات من خلال اتباعها لمجموعة من الإجراءات لكن دون جدوى[1].

فالهيكل السلعي للجزائر لا يختلف عن نظيره لدى الدول النامية و التي سخرها التقسيم الدولي للعمل لتوفير الطاقة و المواد الأولية للدول المتقدمة و تقوم هي باستيراد الغذاء و المنتجات المصنعة النهائية و بتكلفة و فاتورة مرتفعة. و رغم التوجه إلى اقتصاد السوق و ما يقتضيه من انفتاح و تحرير تجاري إلى أنها لم تتمكن من تعديل أو تحسين شروط التبادل، و تغيير بنية صادراتها أو تنويعها عن طريق فتح قنوات لتصدير سلعها خارج قطاع المحروقات.

[1] - عبد الرشيد بن ديب: تنظيم و تطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر- مرجع سابق، ص 415.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية

لكل دولة منخرطة في الاقتصاد الدولي و تمارس نشاط التجارة الخارجيـة مجموعـة شركاء تجاريين سواء فيما تعلق بالتصدير أو الاستيراد، و في هذا المطلـب سـنتناول الشكاء التجاريين للجزائر من خلال التوزيع الجغرافي لكل من الواردات و الصادرات.

1 – التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن الجزائر تستورد من مجموعة دول محددة، منـذ سنة 1990، حيث إنه لم يحدث تغير كبير على الشركاء التجاريين الممونين للجزائـر، و يبدو ذلك جليا من التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية.

فأول مجموعة تستورد منها الجزائر هي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث نجد أن الجزائر سنة 1992 استوردت منها 63.25% من إجمالي وارداتها، و تزايد اسـتيراد الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بتزايد حجم الواردات، حيـث نجـد أن الجزائـر استوردت من الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ما قيمته 311.479 مليون دينار جزائـري و هو ما يمثل نسبة 62.5% من إجمالي الواردات، مع ملاحظة انه فـي سـنة 1996 تضاعف حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات. و تزايد استيراد الجزائـر من الاتحاد الأوروبي بمستويات قياسية، إذ بلغ حـوالي 719.078 م دج، 785.302 م دج، 745.278 م دج خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي، و بنسـب 54.7%، 52.5% من إجمالي الواردات على التوالي.

و على مستوى الشركاء، فإن الاتحاد الأوروبي يبقى أهـم شـريك للجزائـر بنسـبة 56.31% من حيث الواردات الجزائرية[1]. و هذا بالنسبة لسنة 2009.

و انطلاقا من هذه المعطيات، يشكل الطرف الأوروبي شريك لا غنى عنه؛ إذ يسـيطر على ما يقارب ثلثي حجم التجارة الخارجية للجزائر[2].

و في مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الممونة للجزائر نجـد أن هنـاك دولا تسـتأثر بالسوق الجزائرية، على غرار فرنسا و التي تمثل لوحدها مصدر حوالي ربع الواردات

1 - صوايلي حفيظ: الميزان التجاري للجزائر يعود إلى العجز، جريدة الخبر، 21-04-2009.
2 - عجة الجيلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 273.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الجزائرية منذ سنة 1990، ففي سنوات 1992، 1993، 1994 استوردت الجزائر من فرنسا ما نسبته 24.2%، 25.5%، 24.7% من إجمالي وارداتها، و حافظت فرنسا على مكانتها بكونها المورد الأول للجزائر، حيث تزايدت الواردات الجزائرية ذات المصدر الفرنسي حتى بلغت 295.538 م دج، 328.137 م دج، 317.122 م دج خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي و بنسب 22.5%، 22%، 20.3%.

و في المرتبة الثانية نجد إيطاليا، حيث بلغت الواردات الجزائرية ذات المنشأ الايطالي 14.4% من إجمالي الواردات سنة 1992 و بقيمة قدرها 27.092 م دج، و تزايد حجم الواردات من ايطاليا بتزايد الحجم الإجمالي للواردات، حيث بلغت سنة 1995 قيمة 49.609 م دج و بنسبة 9.7 من إجمالي الواردات، إلى أن بلغت قيمتها 111.819 م دج، 136.676 م دج سنوات 2005، 2006 و بنسب 7.5%، 8.8% على التوالي.

و نجد أن ألمانيا تعتبر ممونا للجزائر، حيث بلغت الواردات الجزائرية من ألمانيا سنة 1992 ما قيمته 16.386 م دج أي 8.7% من إجمالي الواردات، و بلغت خلال السنتين 2000، 2001 قيمة 61.409 م دج، 60.963 م دج على التوالي، و هو ما يمثل نسبة 7.7%، 8% على التوالي، و تزايد حجم الواردات من ألمانيا حتى بلغت قيمتها 93.739 م دج، 107.252 م دج خلال السنتين 2005، 2007 على التوالي، و بنسب 6.3%، 6.9%.

و تمثل إسبانيا مصدرا مهما للواردات الجزائرية، فقد استوردت الجزائر منها سنة 1992 ما قيمته 18.131 م دج، أي نسبة 9.6% من إجمالي الواردات، و بلغت الواردات الجزائرية من إسبانيا 61.067 م دج، 34.851 م دج سنوات 1996، 1997 أي نسبة 12.3%، 6.9% من إجمالي الواردات. و استمر حجم الواردات من إسبانيا بالتزايد حتى بلغ 70.991 م دج، 74.583 م دج سنتي 2005، 2006 على التوالي و بنسب 4.8%، 4.8% من إجمالي الواردات على التوالي.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

و استوردت الجزائر من بلجيكا ما مقداره 3.822 م دج، 11.749 م دج سنتي 1993، 1995 على التوالي. و أيضا نجد أن الجزائر استوردت ما قيمته 35.522 م دج، 38.380 م دج سنتي 2004، 2006 على التوالي و بنسب 2.7%، 2.5%.

و يرجع هذا التحيز للواردات الجزائية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة عوامل؛ حيث نجد أولها العامل الجغرافي حيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي هي الأقرب إلى الجزائر و التي يمكنها تزويد الجزائر بمتطلباتها، و أيضا نجد العامل التاريخي؛ فللجزائر منذ القدم علاقات اقتصادية قوية مع الدول الأوروبية، خاصة فرنسا و التي تعتبر الجزائر مستعمرة سابقة لها. و ما عزز هذا التحيز هو عقد الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، و الذي بموجبه تقوم الجزائر بفتح أسواقها أمام السلع القادمة من دول الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص طبيعة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي إنها تتشكل من حوالي 42% تجهيزات صناعية، 18% منتجات نصف مصنعة، 16% مواد غذائية، و 15% سلع استهلاكية.

إضافة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الممونة للجزائر نجد دولة أوروبية أخرى تعتبر مصدرا مهما للواردات الجزائرية و هي تركيا؛ فالجزائر استوردت منها 17.422 م دج و 18.123 م دج سنتي 1996، 1997 و بنسب قدرها 3.5%، 3.6% على التوالي من إجمالي الواردات. و ازداد حجم الواردات الجزائرية ذات المصدر التركي حتى بلغت 44.452 م دج، 51.634 م دج سنتي 2005، 2006 و بنسب 3%، 3.3% على التوالي من إجمالي الواردات.

و المجموعة الثانية من الدول التي تشكل مصدرا للواردات الجزائرية هي مجموعة أمريكا الشمالية، حيث استوردت الجزائر من هذه المنطقة سنة 1992 ما قيمته 24.700 م دج أي نسبة 13.1% من إجمالي الواردات، و قد عززت الجزائر تعاملاتها التجارية مع هذه المنطقة حتى وصل حجم الواردات إلى 88.987 م دج، 105.026 م دج سنتي 1998، 2000 على التوالي و بنسبة 16.1%، 15.2%. إلى أن وصل حجم

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الواردات من هذه المجموعة إلى 97.765 م دج، 115.982 م دج، 122.975 خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي و بنسب 7.4%، 7.7%، 7.8%.

و على مستوى الدول في هذه المجموعة تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث كونها مصدرا للواردات الجزائرية؛ إذ استوردت الجزائر منها 20.780 م دج سنة 1992 أي نسبة 11%، و في سنتي 1993 و 1994 احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية في استيراد الجزائر منها بقيمة 30.592 م دج، 48.527 م دج على التوالي و بنسب 14.9%، 14.3% من إجمالي الواردات الجزائرية. و تزايد حجم الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الأمريكية حتى بلغت 99.314 م دج، 103.181 م دج سنتي 2005 و 2006 على التوالي و بنسب 6.6% و 6.6%.

و في المرتبة الثانية كندا، حيث استوردت منها الجزائر ما نسبته 2.1%، 2.8% من إجمالي الواردات سنتي 1992 و 1993 على التوالي، و في سنتي 2001 و 2002 استوردت الجزائر من كندا ما قيمته 20.019 م دج، 26.721 م دج أي نسبة 2.6 % و 2.8% من إجمالي الواردات الجزائرية.

أما من منطقة أمريكا الجنوبية فإن الجزائر تستورد أساسا من البرازيل و المكسيك و الأرجنتين، ففي سنة 1998 استوردت الجزائر من هذه المنطقة 10.894 م دج أي حوالي 2% من إجمالي الواردات، و في سنتي 2005 و 2006 استوردت الجزائر من هذه المنطقة ما نسبته 6.6% و 6.5% من إجمالي الواردات.

و في دول آسيا تستورد الجزائر من كل من اليابان و الصين و كوريا الجنوبية، حيث استوردت الجزائر في سنة 2006 من الصين و اليابان ما مقداره 124.047 م دج، 51.551 م دج على التوالي و بنسب قدرها 8% و 3.3% .

أما الواردات الجزائرية من دول المغرب العربي فهي ضئيلة جدا، إذ بلغت قيمتها سنة 1999 ما مقداره 2.383 م دج أي 0.3%، و لم تعرف هذه النسبة تحسنا كبيرا إذ

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

بلغت سنة 2006 حوالي 17.105 م دج بنسبة 1%. و يتركز استيراد الجزائر من هذه المنطقة في كل من تونس و المغرب تليهما ليبيا.

و قد بلغت الواردات الجزائرية من الدول العربية 2.198 م دج بنسبة 1.1%، و في سنة 1999 بلغت قيمتها 11.257 م دج بنسبة 1.8%، و في سنة 2006 بلغت نسبة الواردات من المنطقة العربية 2.2%، و هي نسبة ضئيلة جدا، علما أن الواردات الجزائرية من المنطقة العربية تتركز أساسا في كل من مصر و سوريا و العربية السعودية و الأردن و لبنان.

أما باقي المناطق الأخرى في العالم فإنها تشكل نسبة ضئيلة جدا من مصادر الواردات الجزائرية.

و نلاحظ أنه رغم تعدد و تنوع التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية إلا أنها تتميز بتركزها في منطقة واحدة، و استئثار عدد قليل من الدول بالسوق الجزائرية و هي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي مما يمكن أن يخلق نوعا من الاحتكار، و يعرض السلع في الجزائر إلى خطر ارتفاع الأسعار أو الندرة في حال تعرض دول الاتحاد الأوروبي إلى أزمة و بشكل مباشر و سريع.

2 – التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

من خلال الجدول نلاحظ تنوع اتجاه الصادرات الجزائرية، إلا أنه و على غرار الواردات هناك تركز لاتجاه الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي.

ففي سنة 1992 صدرت الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي 181.294 م دج و هم ما يمثل نسبة 72.8% من الصادرات الجزائرية، و تزايد حجم الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي حتى بلغت 502.267 م دج أي 63.4%، ثم انخفض حجم الصادرات سنة 1998 حتى بلغت 376.291 م دج بنسبة 63.8%، و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط. و في سنة 2000 قفزت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي إلى 1.036.588 م دج بنسبة 62.5%، و هذا بسبب ارتفاع أسعار النفط. و استمر حجم

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بالنمو حتى وصلت إلى 2.089.979 م دج.

و في دول الاتحاد الأوروبي نجد أن إيطاليا تعتبر الزبون الأول للصادرات الجزائرية، حيث صدرت الجزائر نحوها سنة 1992 ما قيمته 53.988 م دج أي 21.7% من إجمالي الصادرات، و في سنتي 2005 و 2006 صدرت الجزائر إلى إيطاليا 560.186 م دج و 678.621 م دج على التوالي و بنسب 16.4% و 17.1%.

و في المرتبة الثانية نجد فرنسا، حيث صدرت الجزائر إلى فرنسا 18.3% و 16.4% من إجمالي صادراتها سنة 1992 و 1993 على التوالي، و خلال السنوات 2005 و 2006 صدرت الجزائر نحو فرنسا 13.6% و 12.6% من إجمالي الصادرات.

و في المرتبة الثالثة إسبانيا، حيث صدرت الجزائر نحوها 11% من صادرات خلال سنتي 2005 و 2006.

كما نجد أيضا من بين دول الاتحاد الأوروبي الأكثر استيرادا من الجزائر كل من هولندا و بلجيكا، حيث صدرت الجزائر نحوهما حوالي 5.2% و 3.7% من إجمالي صادراتها سنة 2006. و إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي تصدر الجزائر نحو تركيا حوالي 4% من صادراتها.

و ما تجدر الإشارة إليه أن الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي تميز بفائض مستمر لصالح الجزائر، حيث بلغ الفائض خلال سنتي 2005 و 2006 حوالي 1.119.618 م دج و 1.245.812 م دج على التوالي.

و المجموعة الثانية هي دول أمريكا الشمالية؛ حيث تصدر الجزائر نحوها حوالي 30% من إجمالي صادراتها. و في المرتبة الأولى من هذه المجموعة نجد الولايات المتحدة الأمريكية و التي صارت منذ سنة 2003 الزبون الأول للصادرات الجزائرية، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحوها 517.111 م دج، 788.237 م دج، 1.082.428 م دج خلال السنوات 2004 و 2005 و 2006 على التوالي و بنسب

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

قدرها 22.1%، 23%، 27.2%. و في المرتبة الثانية نجد كندا حيث صدرت الجزائر نحوها 4.9% و 6.6% من صادراتها خلال 2005 و 2006 على التوالي.

و نشير هنا إلى أن الميزان التجاري للجزائر مع دول أمريكا الشمالية حقق فائضا مستمرا في صالح الجزائر، إذ بلغ الفائض 840.546 م دج، 1.220.213 م دج خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي.

و نحو آسيا نجد أن الجزائر تصدر أساسا نحو البرازيل، إذ تعتبر من بين الزبائن العشر الأوائل للجزائر حيث تصدر نحوها حوالي 5% من إجمالي الصادرات.

أما مجموعة دول المغرب العربي فتصدر الجزائر نحوها حوالي 1% من إجمالي الصادرات، حيث صدرت الجزائر نحو المغرب و تونس 0.7% و 0.1% على التوالي سنتي 2005 و 2006، و نحو ليبيا صدرت الجزائر 0.03% من إجمالي الصادرات، و هي نسب ضئيلة جدا.

و حقق رصيد الميزان التجاري للجزائر مع دول المغرب العربي فائضا مستمرا لصالح الجزائر، حيث بلغ سنة 2006 مثلا 20.400 م دج.

و تصدر الجزائر إلى بقية الدول العربية حوالي 1.1% من إجمالي الصادرات، و في المرتبة الأولى نجد مصر بنسبة 0.8% من إجمالي الواردات، تليها كل من لبنان و الأردن و العربية السعودية.

فبعدما كان الميزان التجاري للجزائر يحقق عجزا مع مجموعة الدول العربية، استطاع أن يحقق فائضا في صالح الجزائر ابتداءا من سنة 2004، حيث بلغ سنة 2006 حوالي 7.272 م دج.

هناك طابع وهمي لمبدأ تنويع الشركاء، إذ ثبت سالفا هيمنة الشركاء التقليديين للجزائر على هيكل المبادلات الخارجية، و تهيمن الدول الرأسمالية الكبرى على أكثر من 93% من المبادلات التجارية الخارجية للجزائر[1].

1 - عجة الجيلالي: تجربة الجزائر في تنظيم التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 42.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

حيث نجد أن المبادلات التجارية الخارجية للجزائر – سواء ما تعلق منها بالواردات او الصادرات– تتميز بالتركز أو التحيز الجغرافي للشركاء التقليديين للجزائر و المتمثلين في دول الاتحاد الأوروبي، و على رأسهم فرنسا و إيطاليا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الرابع: آفاق التجارة الخارجية الجزائرية و أثرها على الميزان التجاري

سوف نتناول في هذا المطلب آفاق تحرير قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، و أثر ذلك على الميزان التجاري.

1 – آفاق التجارة الخارجية الجزائرية

بعدما قررت الجزائر التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه، و تبني نظام اقتصاد السوق بما يتطلبه من تحرير للقطاعات الاقتصادية على غرار قطاع التجارة الخارجية، عمدت الجزائر إلى إصلاح سياستها التجارية عن طريق إقرار تحرير تدريجي للتجارة الخارجية، لتنتهي عملية التحرير انطلاقا من سنة 1994، و من اجل تعزيز الحرية التجارية و الاندماج الأحسن في الاقتصاد العالمي أبرمت الجزائر عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي، و الذي دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2005.

إلا أن إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية تشير إلى تحيز جغرافي كبير في الاستيراد و التصدير نحو دول الاتحاد الأوروبي، و أيضا تشير الإحصائيات إلى ضعف المبادلات التجارية للجزائر مع دول المغرب العربي، و مجموعة الدول العربية، و الدول الإفريقية. فعلى الجزائر محاولة إضفاء تنويع فعلي على التوزيع الجغرافي لمبادلاتها التجارية، أي محاولة الانفتاح أكثر على الدول المغاربية و العربية و القارة الإفريقية.

و الجزائر تدرك أنه و في ظل النظام التجاري الراهن لا توجد منفعة كبيرة من التحرير التجاري دون الدخول تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، ذلك أن الانضمام لهذه المنظمة يتيح للجزائر تنويع شركائها التجاريين و يفتح لها أسواقا جديدة في الدول

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الأعضاء، و يكفل لها حماية حقوقها خلال القيام بالتصدير أو الاستيراد، و خلال ولوجها لأسواق الدول الأعضاء.

إلا أنه و رغم انطلاق مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ سنة 1987 فإنها لم تتمكن من الحصول على العضوية، نتيجة لعدة صعوبات تواجه مسار الانضمام. أهم هذه الصعوبات عدم موافقة كلا الطرفين على تقديم تنازلات للطرف الآخر فالجزائر مثلا ترفض رفع الدعم عن بعض القطاعات خاصة القطاع الزراعي، إضافة إلى عدم وضع النظام الجزائر لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في مقدمة أولوياته، و ذلك حسب تصريحات المسؤولين الجزائريين، و منه فأهم عامل لتفعيل مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو توفر الرغبة و القناعة لدى النظام الجزائري، لأن ذلك من شأنه أن يجد الحلول للمشاكل العالقة مع الطرف الآخر و يدلل الصعوبات التي تقف أمام توقيع عقد الانضمام.

فمن المتوقع أن يكون لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة آثار إيجابية و أخرى سلبية على الجزائر، فالآثار الإيجابية المتوقعة تتمثل في:

- إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات و واردات المدخلات الزراعية (آليات، أسمدة، مبيدات...) من شأنه أن يحسن معدلات التبادل التجاري الزراعي و يزيد من قدرة المزارعين الجزائريين على المنافسة في الأسواق العالمية[1].
- تشجيع التجارة الخارجية و حرية دخول و خروج المنتجات مما يتيح فرصة أفضل لاختيار المنتج المناسب.
- إلغاء القيود الجمركية سوف يؤدي إلى تسعير السلع بقيمتها الحقيقية، و هذا يسمح بحرية تنقل السلع من و إلى الخارج.
- تبسيط الإجراءات الجمركية عن طريق التنسيق في استعمال وسائل المراقبة و التحليل سوف يقلل من مدة و تكلفة مكوث السلع في نقاط العبور.

---

1 - سعداوي سليم: الجزائر و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 88.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

- أيضا بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يُفتح أمامها 153 سوقا تمثل الدول الأعضاء في المنظمة، مما يتيح للجزائر فرصة تنويع شركائها التجاريين، و أيضا يفتح أمامها منافذ جديدة لتصريف منتجاتها.

أما الآثار السلبية المتوقعة فهي:

- يترتب على تحرير تبادل السلع انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية، باعتبار أن هذه الرسوم تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات، و هذا يمكن أن يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات[1].
- في ظل الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري و عدم جاهزية مؤسساته الاقتصادية لمنافسة الشركات العالمية يمكن أن تكون الجزائر سوقا للمنتجات الأجنبية و يقضى على المنتج الوطني.
- هناك تخوف من كون الإجراءات المتخذة في إطار المنظمة العالمية للتجارة يقصد من وراءها حماية الدول المتقدمة لأسواقها و فتح أسواق الدول النامية كالجزائر و السيطرة عليها من خلال الربط بين التجارة و معايير العمل و البيئة[2].

و عموما يمكن القول أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتيح للجزائر فرصة جديدة للاندماج في الاقتصاد العالمي، شرط أن تستغل مجموعة المزايا و الإجراءات التفضيلية الممنوحة للدول النامية، ذلك أن تكلفة الانضمام المتمثلة في السلبيات على المدى القصير و المتوسط يمكن أن تعوضها الجزائر في المدى الطويل.

2 – آفاق الميزان التجاري الجزائري

رغم أن الميزان التجاري الجزائري صار يحقق فائضا معتبرا و مستمرا لصالح الجزائر، إلا أن تحليله يكشف نقطتي ضعف؛ فالأولى تتمثل في هشاشة موقفه و ذلك بهيكله المتكون من 98% عائدات محروقات، أما النقطة الثانية فتتمثل في التحيز

1 - سعداوي سليم: الجزائر و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 95.

2 - عياش قويدر و إبراهيمي عبد الله: آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، الجزائر، 2005، ص 78.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الجغرافي إلى منطقة الاتحاد الأوروبي بأثر من ثلثي حجم المبادلات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي مما يجعل الجزائر في تبعية لدول الاتحاد الأوروبي و تتأثر مباشرة بأي أزمة قد تحل بها.

فالجزائر بذلت جهودا كبيرة من أجل إحداث تعديل هيكلي في تجارتها الخارجية من خلال سن القوانين المشجعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و خلق مؤسسات لدعم المؤسسات المختصة في مجال التصدير، إلا أن النتيجة لم تظهر بعد على أرض الواقع. و ذلك لعدم قدرة المؤسسات الجزائرية إنتاج سلع في مستوى تنافسية السلع المعروضة في السوق الدولية تارة، و الحجج التي تقدمها بعض الدول تارة أخرى لمنع المنتجات من دخول أسواقها.

فالجزائر مدعوة للعمل على مستويين، الأول على مستوى المؤسسات، و ذلك بجعلها تنتج سلع ذات جودة و أسعار تنافسية قادة على الصمود أمام السلع الأجنبية بل و قادرة على اختراق الأسواق الدولية لتفتك حصة منها، أما الثاني فعلى مستوى السلطات إذ يتعين عليها المطالبة بأن تعامل السلع الوطنية بالمثل عند دخولها الدول الأجنبية و عدم فرض قيود عليها.

فنجاح سياسة تشجيع الصادرات و تنويعها في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق المزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد باعتبار السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة[1]. هذا ما يجعل أمر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ممكنا، عند توافر الإرادة و التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية و السلطات و مؤسسات ترقية الصادرات.

فحتمية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تضع الجزائر أمام رهان صعب، يتمثل في خلق مؤسسات اقتصادية جزائرية قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية، بتقديم منتجات ذات جودة عالية و بأسعار تنافسية، حتى لا تبقى الجزائر مجرد سوق

---

1 - السعيدي وصاف و بتصرف: تنمية الصادرات في الدول النامية، مرجع سابق، ص 14.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

لتصريف المنتجات الأجنبية، و ما لذلك من آثار على مستقبل المؤسسات الوطنية و اليد العاملة التي تشغلها.

فيجب العمل على حماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير، و الاستفادة من التكنولوجيا و التقنيات الحديثة، عن طريق الاحتكاك بالشركات الأجنبيـــة، و كـــذا الاستفادة من خبرتها بإبرام عقود الشراكة ، بالإضافة إلى تغيير الذهنيات و هـــو مـــن الشروط الضرورية لذلك[1]. و هذا يتأتى بمواصلة العمل فـــي إطـــار التأهيـــل الإداري للمؤسسات الاقتصادية، و الاستمرار في مراجعة السياسات اللازمة لتشجيع الاســـتثمار و تطوير الهياكل الإنتاجية.

---

1 - ناصر دادي عدون و متناوي محمد: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004، ص 77.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الخلاصـــــــــة:

لقد كشفت أزمة سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الجزائر، و اثبت تدهور الميزان التجاري أن المشكل هيكلي، و قررت الجزائر التخلي عن النظام الاقتصادي الموجـــه و الـــذي اعتمدته منذ الاستقلال سنة 1962، و أعلنت التحول إلـــى اقتصـــاد الســـوق فـــأقرت مجموعة إصلاحات عميقة و شاملة لكل القطاعات الاقتصادية بغية تحريرها.

و قطاع التجارة الخارجية كان له النصيب الأكبر من هذه الإصلاحات، حيث عمـــدت الجزائر إلى تحريره تدريجيا عبر ثلاث مراحل انتهت سنة 1994 بتحريره كليا. كمـــا قامت الجزائر بمحاولات عديدة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات الذي يمثـــل حوالي 98% من قيمة الصادرات الجزائرية، و ذلك بتشجيع المؤسســـات الجزائريـــة العاملة في مجال التصدير عن طريق تقديم الـــدعم و ســـن التشـــريعات و اســـتحداث مؤسسات خاصة بترقية الصادرات.

و لأجل تعزيز الانفتاح التجاري للجزائر أمضت اتفاق شراكة مع الاتحـــاد الأوروبـــي يقضي بتسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين الطرفين، و هذا الاتفاق ينـــدرج ضـــمن إعلان برشلونة لسنة 1995 و الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حـــر بـــين الاتحـــاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط. هذا الاتفاق يهدف إلى إقامة منطقة تبـــادل حر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي خلال 12 سنة كحد أقصى.

كما قامت الجزائر بتفعيل مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالميـــة للتجـــارة، هـــذه المفاوضات تميزت بطول فترتها إذ أن الجزائر تقدمت بأول طلـــب للانضـــمام ســـنة 1987، حيث واجه مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة عدة صعوبات، مثـــل غيـــاب إستراتيجية واضحة للمفاوضات لدى الطرف الجزائـــري، و عـــدم مـــنح المفـــاوض صلاحيات واسعة، و عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري للمنافسة فـــي إطـــار المنظمـــة العالمية للتجارة.

اما فيما يخص نتائج الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على قطاع التجارة الخارجية، فتشير الإحصائيات إلى أن درجة الانفتاح التجاري تقدر بحـــوالي 65% مـــن النـــاتج

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

المحلي الخام للجزائر، و هي نسبة كبيرة جدا إذ تبين تبعية الاقتصاد الجزائر للخارج و خطورة ذلك على الجزائر من حيث التأثر المباشر بالأزمات الخارجية.

كما تشير الإحصائيات إلى تحقيق الميزان التجاري في الجزائر إلى فائض مستمر و في صالح البلد، إلا أنه و بعد تحليل هيكل الميزان التجاري للجزائر نجده من حيث الصادرات يتشكل من حولي 98% محروقات و مواد أولية، أما من حيث الإيرادات فإننا نجد ارتفاع فاتورة الغذاء للجزائر. مما يبين أن جهود الجزائر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تظهر بعد على ارض الواقع، ذلك أن نسبتها لا تتعدى 2%.

كما تبين الإحصائيات أيضا و جود تحيز جغرافي كبير للمبادلات التجارية الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي، سواء ما تعلق بالصادرات أو الواردات، حيث أن حوالي 63% من المبادلات التجارية للجزائر تتم مع هذه المنطقة خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ. و هذا أيضا يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري في حالة حدوث انكماش أو أزمة اقتصادية في منطقة الاتحاد الأوروبي.

و نلاحظ ضعف المبادلات التجارية للجزائر مع دول المغرب العربي و الدول العربية، و الدول الإفريقية، رغم كونها فضاءات تملك مقومات نجاح التبادل التجاري فيما بينها.

فمستقبل التجارة الخارجية في الجزائر يتمثل في حتمية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و الذي يفرض على الجزائر مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها و تأهيل المؤسسات الاقتصادية حتى تصمد أمام المنافسة الشرسة أمام المؤسسات الأجنبية، و حتى لا تكون الجزائر مجرد سوق لتصريف منتجات أعضاء المنظمة، و تستفيد من المزايا و المنافع التي يتيحها الاندماج في الاقتصاد العالمي.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

خـــــاتمـــــــة

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

عرف الإنسان التبادل التجاري منذ القدم و اعتمد عليه لإشباع حاجاته، و تطور هذا التبادل حتى صار يتم بين الدول، و لهذا اهتم الكثير من المفكرين بهذه الظاهرة الاقتصادية و قاموا بدراستها وفق أسس علمية و توصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري بين الدول.

حيث تناولنا في الفصل الأول من الدراسة الأسس النظرية لقيام التجارة الخارجية بين الدول، و ذلك من خلال نظريات و سياسات التجارة الخارجية، أما في الفصل الثاني فتناولنا فيه تحرير قطاع التجارة الخارجية و دور المنظمة العالمية للتجارة في ذلك، و في الفصل الثالث تناولنا الميزان التجاري و علاقته بتحرير التجارة الخارجية. و في الفصل التطبيقي تناولنا واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و اثر ذلك على الميزان التجاري.

و منه يمكن تقديم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة كما يلي:

1. نشاط التجارة الخارجية عبارة عن نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، و لهذا اهتم بدراسته الكثير من المفكرين وفق أسس علمية و توصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب و شروط قيامه، إلا أن هذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب و الإطار الزمني لكل مفكر.
2. هناك اتجاهان لتنظيم قطاع التجارة الخارجية؛ الاتجاه الأول يدعو إلى ضرورة تقييد و احتكار القطاع للدولة بحجة حماية الاقتصاد الوطني، و حماية الصناعات الناشئة، و المؤسسات الوطنية و اليد العاملة. أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى ضرورة تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود بحجة الاستفادة من التجارة الخارجية لتحقيق الرخاء الاقتصادي، و الحصول على العملة الصعبة، و التخصص في بعض المنتجات، و الاستفادة من مزايا الأسواق الكبيرة، التي يتيحها الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي.
3. للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، و تنقسم هذه الأدوات إلى أدوات سعرية كالرسوم الجمركية و إعانات التصدير و تخفيض سعر الصرف، و هناك أدوات أو وسائل كمية تتمثل في نظام الحصص و تراخيص الاستيراد، كما

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات و الاتفاقات التجارية و اتفاقات الدفع، و الحماية الإدارية.

4. أثبتت الدراسات أن هذا المعدل في المدى الطويل و في ظل التقسيم الدولي الحالي للعمل لا يسير في صالح الدول النامية، إذ أنها تصدر المواد الأولية بأسعار منخفضة و تستورد المنتجات النهائية بأسعار مرتفعة جدا.
5. للتجارة الخارجية دور إنمائي، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها من خلال استيراد وسائل الإنتاج و المصانع و كل المستلزمات لإقامة المشاريع الاقتصادية، و أيضا بإمكانها الاستفادة عن طريق متحصلات الصادرات، حيث يساعدها ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و إغناء خزينة الدولة من العملة الصعبة.
6. الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع التي تملك كل دولة فيها ميزة، و تصريف الفائض من الإنتاج، و الحصول على العملة الأجنبية، و الاستفادة من مزايا الأسواق الكبيرة، لتحقيق الرفاه للدولة و الأفراد و دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
7. عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم بأسلوب أو منهجية تدريجية، لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة، و بما أن قطاعات الاقتصاد تتميز بالترابط و التأثير فيما بينها، فإنه يجب ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الأجنبية، إضافة إلى تحرير أسعار الصرف، و تحرير الأسعار حتى تكون هناك منافسة بين المؤسسات داخل السوق.
8. صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير يقومان باقتراح سياسات انفتاحية على الدول التي تلجأ إليهما، و ذلك من خلال البرامج التي يمولانها و التي تتضمن تحرير الاقتصاد بما فيه تحرير للأسعار و لقطاع التجارة الخارجية، و هي من بين الشروط التي يضعانها لتقديم المساعدة.
9. اكتمل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، و التي أوكلت لها مهمة إدارة العلاقات التجارية ين الدول، و التي صار عدد أعضائها 153 عضوا، و هذا يعني أن القسم الأكبر من التجارة الدولية يتم داخل إطارها، و هذا أدى إلى جعل عملية الانضمام إليها حتمية لكل دولة حتى تحفظ

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

حقوقها و تستفيد من الامتيازات التي يحصل عليه الأعضاء. حيث إنه من بين أهم أهداف هذه المنظمة التشجيع و العمل على تحرير التجارة الخارجية بين الدول، و وضع آليات للمفاوضات و حل المنازعات.

10. الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية.
11. كما يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات و الواردات السلعية.
12. في حالة تحرير التجارة الخارجية يكشف الميزان التجاري مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الأولية، و يغلب على وارداتها السلع الغذائية و المنتجات النهائية.
13. كشفت أزمة سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الجزائري و أن المشاكل التي يعاني منها هيكلية، ذلك أنه و بانهيار أسعار النفط انهارت عائدات الصادرات الجزائرية، فتوجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، و التي ركزت على ضرورة تحرير الاقتصاد و التوجه نحو اقتصاد السوق.
14. قامت الجزائر بإجراء إصلاحات في قطاع التجارة الخارجية تهدف إلى تحريره تدريجيا و عبر مراحل انتهت سنة 1994. و من أجل تعديل هيكل التجارة الخارجية في الجزائر قامت الدولة بسن قوانين تشجع المؤسسات العاملة في مجال التصدير للرفع من قدراتها التنافسية في ظل تحرير التجارة الخارجية، كما قامت بإنشاء مؤسسات لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات. كما قامت بعقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ سنة 2005، و قامت بإنعاش مفاوضات انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد الصعوبات الكبيرة التي واجهتها.
15. الميزان التجاري الجزائري صار يحقق فائضا مستمرا في رصيده لصالح الجزائر، إلا أن ذلك لا يعود إلى تمكن السلع الجزائرية من اختراق الأسواق

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

الدولية، و إنما إلى ارتفاع أسعار النفط و ارتفاع قدرات الجزائر الاستخراجية و التصديرية له.

16. تحرير التجارة الخارجية في الجزائر أغرق السوق المحلية بالمنتجات الاستهلاكية الأجنبية خاصة الغذائية، و في ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحة لتصريف المنتجات الأجنبية و خاصة الأوروبية منها بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، في حين تبلغ قيمة الصادرات خارج المحروقات حوالي 2%، مما يبين فشل السياسة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
17. هناك تحيز جغرافي كبير في المبادلات التجارية للجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ حيث تبلغ مبادلات الجزائر مع المجموعة الأوروبية حوالي ثلثي المبادلات الإجمالية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية كبيرة لهذه المنطقة، و أيضا يجعله في خطر إذا ما تعرضت دول المجموعة إلى أزمة.

و بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج نوجز التوصيات أو الاقتراحات التالية:

1. على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من اجل الرفع من قدراتها التصديرية، و لا يتأتى ذلك إلا بالتكوين الجيد للإفراد و التنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين مؤسسات و سلطات.
2. الاستفادة من نتائج البحث العلمي على ارض الواقع، لأن ذلك أهم رهان من أجل تطوير القطاع الصناعي و الزراعي للوصول إلى اقتصاد غير نفطي.
3. ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، و الصناعات الاستخراجية، و السياحة و الصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
4. توظيف الوفرة المالية للجزائر في مشروعات خالقة للثروة، على غرار الاستثمار في البحث العلمي، و الصناعة و الفلاحة.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

5. ضرورة إعادة التفاوض مع الطرف الأوروبي من أجل تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى منطقة الاتحاد الأوروبي، خاصة أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تستفد من هذا الاتفاق.
6. وضع إستراتيجية وطنية واضحة في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و محاولة الاستفادة قدر الإمكان من المزايا التفضيلية التي تمنحها المنظمة للدول النامية.
7. على الجزائر أن تحاول الاستفادة من تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأن تحاول توظيف نقاط قوتها كأوراق رابحة للتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن أن تفرض عليها أثناء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

آفـاق البحـث:

و في الأخير يمكن أن نقترح كآفاق لهذا البحث المواضيع التالية:

- أثر انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري.

- واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

قـائمـة المراجـــع

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

قائمـــة المراجـــع:

أولا: الكتـب

1- إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007

2- أحمد فارس مصطفي: العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا 1982.

3- أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.

4- أحمد مندور: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 1990.

5- أشرف أحمد العدلي: التجارة الدولية، شركة رؤية و مؤسسة طيبة، مصر،ط1، 2007.

6 - بهاجيراث لال داس: مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، تعريب: أحمد يوسف الشحات، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.

7- بهاجيراث لال داس: اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2005.

8- جاسم محمد: التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

9- جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، مصر 1992.

10- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

11- حسام علي داوود و أحمد الهزايمة و أيمن أبو خضير و عبد الله صوفان: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، ط1.

12- حسين عوض الله زينب: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

13- سامي خليل: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2001..

14- ساكر محمد العربي: الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2006،

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

15- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، الأردن، 2006.

16- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، دار الحامد، الأردن، 2003، ط1.

17- سليم سعداوي: الجزائر و منظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية، الجزائر،ط1، 2008.

18- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

19- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.

20- عاطف السيد: الجات و العالم الثالث، مجموعة النيل العربية، مصر،2002.

21- عبد الرحمن يسري و آخرون: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر.

22- عبد الرحمن يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

23- عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2003.

24- عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية، مصر، 2006.

25- عبد الرحمان يسري أحمد و إيمان محب زكي: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

26- عبد النعيم مبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996.

27- عجمية محمد عبد العزيز: الاقتصاد الدولي، مصر، 2000.

28- عجة الجيلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2007.

29- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

30 - عرفان تقي الحسيني: التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

31- عدنان شوكت شومان: اتفاقيات الجات الدولية، دار المستقبل، دمشق، سوريا، 1996.

32- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر،الأردن،2004.

33- قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

34- ماكين رونالد: الاقتصاد الدولي، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص 291.

35- محمود يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

36- محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان.

37 - محمد خليل برعي: مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978.

38- محمد خميس الزوكة: جغرافيا التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

39- محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

40- محمد صفوت قابل: منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2008.

41- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

42- مصطفى رشدي شيحه و بتصرف: الأسواق الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر.

43- مدني بن شهرة: سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومه، الجزائر، 2008.

45- موردخاي كريانين: الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد إبراهيم منصور و على مسعود عطية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.

46- موسى سعيد مطر وآخرون: المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن،الطبعة الأولى، 2003.

47- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي: المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

48- هانس بيتر مارتن، هارولد شومان: فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

49- هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

ثانيا: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

50- الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 04-174، 16 جويلية 2004، العدد 39.

51- الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 96-93، 06 مارس 1996، العدد 16.

52- الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 04-173، 16 جويلية 2004، العدد 39.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

53- Antoine parent: Balance des paiements et politique économique, édition Nathan, Paris, France.

54- Bettahar Rabah: la privatisation en Algérie¸ opu¸ Algérie¸ 1995.

55-Dominick Salvatore: économie international¸ série schaum¸ France.

56 - Jean-Louis muccheielli: économie international, édition Dalloz, France, 1997.

57- H.Benissad: la reforme économique en Algérie, 2eme édition, O.P.U, Alger, 1994.

58- Michel Dévoluy: théorie macroéconomique¸ Armand colin¸ France¸ deuxième édition.

59-Richard E. Caves et autres: commerce et paiements internationaux, édition de Boeck, France.

رابعا: الرسائل و الأطروحات

60- بوطمين سامية: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع نظرية التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

61- حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في عصر العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

62- خبابة عبد الله: سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

63- عبد الرشيد بن ديب: تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

64- عمورة جمال: دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2006/2005.

65- قريز مسعود: التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير ـ حالة الجزائر ـ ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2000-2001.

66- محمد راتول: سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000.

خامسا: الملتقيات العلمية

67- بورغدة حسين و الطيب قصاص: مداخلة بعنوان: الخوصصة مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، من 03-07 أكتوبر 2004.

68- رزيق كمال و بوزعرور عمار: التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-2005/05/22.

69- رزيق كمال و مسدور فارس: الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21-22 ماي 2005.

70- رزيق كمال و مسدور فارس: مداخلة بعنوان انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 12-22 ماي 2005.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

71- رزيق كمال و بوزعرور عمار : التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21، 22 ماي 2002.

72- مصيطفى عبد اللطيف و عبد الرحمن بن سانية: دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات، حالة الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 5-6 ماي 2009.

سادسا: المجلات العلمية المحكمة

73- بطاهر علي: سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

74- زايري بلقاسم: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر.

75- علي عبد الله: موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر.

76- قويدري محمد: انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002.

77- ناصر دادي عدون و متناوي محمد: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004.

78- وصاف سعيدي: تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.

سابعا: الانترنت

79- المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

www.arab-api.org.

80- موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت:

http://www.imf.org.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

81- موقع منظمة التجارة العالمية:

www.wto.org.

82- موقع شركة صافكس على شبكة الانترنت:

www.safex-algerie.com.

83- موقع وزارة التجارة الجزائرية على شبكة الانترنت:

www.mincommerce.gov.dz

84- موقع الشركة على شبكة الان الانترنت:

www.cagex.dz.

ثامنـا: الجرائـــد

85 - جريدة الخبر الأسبوعي الجزائرية: تردد الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعرقل المفاوضات، من 25 إلى 31 ديسمبر 2002.

86- جريدة الشروق اليومي الجزائرية: أويحيى يرسم صورة سوداوية لمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، العدد 2474، 06 ديسمبر 2008.

87 – بوكروح عبد الوهاب: منظمة التجارة العالمية تطالب الجزائر بوقف دعم المؤسسات العمومية الفاشلة، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، 23 جانفي 2008.

88- بوكروح عبد الوهاب، الناتج الداخلي الخام للجزائر يتراجع، جريدة الشروق اليومي، 25-07-2009.

89- محمد مسلم، نمو مرعب للواردات، جريدة الشروق اليومي، 13-10-2009.

90- صوايلي حفيظ: الميزان التجاري للجزائر يعود الى العجز، جريدة الخبر، 21-04-2009.

تاسعـا: التقـاريـر

91 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي السداسي الأول سنة 2001.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

قائمة الملاحق

الجدول رقم -04- تطور الميزان التجاري الجزائري **الوحدة: مليون دينار جزائري**

البيانات السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات السلعية		الواردات السلعية		رصيد الميزان التجاري	مؤشر القدرة على التصدير %	نسبة الواردات إلى الناتج %	نسبة نمو التجارة الخارجية أو درجة انفتاح الاقتصاد الوطني	معدل تغطية الواردات %
		قيمة الصادرات	معدل نمو الصادرات	قيمة الواردات	معدل نمو الواردات					
1990	536.700 % النمو	100.944	---------	86.477	---------	+14.467	%18.80	%16.11	34.92	%116.72
1991	799.800 %49.02	219.391	%117.33	139.240	%61.01	+80.151	%27.43	%17.40	%44.84	%157.56
1992	1.050.900 %31.39	249.009	%13.50	188.547	%35.41	+60.462	%23.69	%17.94	%41.63	%132.06
1993	1.162.200 %10.59	239.551	%-03.79	193.744	%02.75	+45.807	%20.61	%16.67	%37.28	%123.64
1994	1.487,400 %27.98	324.338	%35.39	340.142	%75.56	-15.803	%21.80	%22,9	%44.67	%95,4
1995	2.004,900 %34.79	498.450	%53.68	513.192	%50.87	-14.741	%24.86	%25,6	%50.45	%97,1
1996	2.570.000 %37.16	740.810	%48.62	498.325	%-02.89	+242.485	%28.82	%19,4	%48.21	%148,7
1997	2.771.300 %07.83	791.767	%06.87	501.579	%-00.65	+290.187	%28.57	%18	%46.66	%157,9
1998	2.803.100 %01.14	588.875	%-25.62	552.358	%10.12	+36 .517	%21.00	%19,5	%40.71	%106,6
1999	3.215.100 %14.69	840.516	%42.73	610.673	%10.55	+229 843	%26.14	%18,9	%45.13	%137,6

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، 2007

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

البيانات السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات السلعية		الواردات السلعية		رصيد الميزان التجاري	مؤشر القدرة على التصدير %	نسبة الواردات إلى الناتج %	نسبة نمو التجارة الخارجية أو درجة انفتاح الاقتصاد الوطني	معدل تغطية الواردات %
		قيمة الصادرات	معدل نمو الصادرات	قيمة الواردات	معدل نمو الواردات					
2000	4.123.513 %28.25	1.657.215	%97.16	690.425	%13.05	+966.789	%40.18	%16,7	%56.93	%240
2001	4.257.047 %03.23	1.480.335	%-10.67	764.862	%10.78	+715.473	%37.77	%18	%52.74	%193,5
2002	4.541.873 %06.69	1.501.191	%01.40	957.039	%25.12	+544.152	%33.05	%21,1	%57.74	%156,9
2003	5.266.821 %15.96	1.902.053	%26.71	1.047.441	%09.44	+854.612	%36.11	%19,9	%56.00	%181,6
2004	6.127.453 %16.34	2.337.447	%22.89	1.314.399	%25.48	+1.023.048	%38.14	%21,5	%59.59	%177,8
2005	7.498.628 %22.37	3.421.548	%46.37	1.493.644	%13.63	+1.927.903	%45.62	%19,9	%65.54	%229,1
2006	8.460.499 %12.82	3.979.000	%16.29	1.558.540	%04.34	+2.420.460	%47.03	%18,4	%65.45	%257
*2007	9.408.300 %11.20	4.049.223	% 1.76	1.760.967	% 13.00	+2.288.256	% 43.03	% 18.7	%61.75	% 230.0
*2008	11.042.800 %17.37	5.594.240	% 38.15	2.709.921	% 53.88	+2.884.319	% 50.65	% 24.5	% 75.19	% 206.4
*2009	10.212.000 %-7.52	3.286.709	% -41.24	2.720.135	% 0.37	+566.574	%32.18	%26.6	% 58.82	% 120.8

***: بالنسبة لإحصائيات سنوات 2007، 2008، 2009 فإن مصدرها بنك الجزائر، جوان 2010**

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

جدول - 05-: تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

الوحدة: مليون دينار جزائري

التعيين/ السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد غذائية و مشروبات	19108 %22	35137 25%	46.916.7 %24.8	50787.4 %24	102238 %30	131282.5 %25.5	142451.5 %28.5	142541.5 %28.4	146859 %26.5	153730.2 %25.1
طاقة و زيوت	1286 %1.4	4642 %3.3	2699.7 %1.4	2908.3 %1.4	2017.7 %0.5	5608.3 %1	6036.8 %1.2	7629.6 %1.5	7629.6 %1.3	10247.9 %1.6
مواد أولية	-	-	11899.3 %6.3	12303.6 %6	20127.8 %6	34094.7 %6.6	24515.5 %5	22475.7 %4.5	27103 %4.9	19591.5 %3.2
سلع مصنعة	-	-	1820.7 %0.9	1586.8 %0.7	6950.9 %2	3547.9 %7	2760.3 %0.5	63550.2 %12.6	4626.9 %0.8	11660.5 %1.9
سلع نصف مصنعة	-	-	43347.5 %23	48391.4 %23.6	74124.2 %21.7	113111.8 %22	97929.6 %19.6	90292.5 %18	101162.5 %18.3	103095.6 %16.8
تجهيزات فلاحية	-	-	1148.7 %0.6	1291.9 %0.6	1005 %0.2	1963.2 %3	2241.7 %0.4	1236.1 %2.4	2531 %0.4	4832.1 %0.7
تجهيزات صناعية	-	-	54851.2 %29	59879.2 %29.2	93193 %27.3	140081.5 %27	165534.7 %33.2	163549.9 %32.6	183290 %33.1	214499.9 %35.1
سلع استهلاكية	-	-	25863.3 %13.7	27885.9 %13.6	40485.5 %12	83502.6 %16	56855.4 %11.4	63186.9 %12.5	77469.6 %14	93015.3 %15.2
المجموع	86477	139.240	188547.1	205034.6	340142.4	513192.5	498325.5	501579.9	552358.6	610673

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2007

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تابع الجدول رقم – 5-:

التعيين/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	*2007	*2008	*2009
مواد غذائية و مشروبات	181777.3 %26.3	184024.2 %24	218391.4 %22.8	207283.7 %19.7	259428.6 %19.7	263207.8 %17.6	276026.2 %17.7	331075.3 %18.8	554939.5 %20.4	426421.2 %15.6
طاقة و زيوت	9725 %1.4	10707.9 %1.3	11551.7 %1.2	8795 %0.8	12082.5 %0.9	15536.5 %1	17748.4 %1.1	21652.8 %1.2	42353.6 %1.5	39929.2 %1.4
مواد أولية	18386.6 %2.6	29268.1 %3.8	41569.2 %4.3	49996.2 %4.7	51471.3 %3.9	47002 %3.1	52448.7 %3.3	88549.6 %5.0	98089.6 %3.6	87349.8 %3.2
سلع مصنعة	13810.4 %2	7462.6 %0.9	3119.6 %0.3	3350.6 %0.3	4711.9 %0.3	8101.1 %0.5	8779 %0.5	-	-	-
سلع نصف مصنعة	124573 %18	143896.6 %18.8	186183.1 %19.4	221100.7 %21.1	262313 %19.9	299932.8 %20	358387.2 %23	474826.4 %17.4	651605.5 %24.0	739309.5 %27.1
تجهيزات فلاحية	6395.7 %0.9	11983.7 %1.5	11812.6 %1.2	9958.5 %0.9	11999.9 %0.9	11723.1 %0.7	6968.2 %0.4	9757.1 %0.5	6121.7 %0.2	17019.0 %0.6
تجهيزات صناعية	230963.6 %33.4	264818.3 %34.6	352501.7 %36.8	383509.4 %36.6	512186.5 %38.9	620175.1 %41.5	619446.4 %39.7	670036.5 %38.0	1098632.2 %40.5	1101145.8 %40.4
سلع استهلاكية	104794 %15.1	112701 %14.7	131910.5 %13.7	163447.3 %15.6	200206.1 %15.2	227966.4 %15.2	218736.9 %14	250745.7 %14.2	358475.5 %13.2	446931.3 %16.4
المجموع	690.425	764.862	957.039	1.047.441	1.314.399	1.493.644	1.558.540	1.760.967	2.709.921	2.720.135

***: بالنسبة لإحصائيات السنوات 2007، 2008، 2009 فإن مصدرها بنك الجزائر، جوان 2010.**

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

جدول - 06-: تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

الوحدة: مليون دينار جزائري

التعيين/ السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد غذائية و مشروبات	-	-	1766.8 %0.7	2305.1 %0.9	1209.1 %0.3	5255.8 %1.05	7439.7 %1	2147.8 %0.2	1567 %0.2	1566.8 %0.1
طاقة و زيوت	96906 %96	212592 %97	238931.8 %95.95	228387.8 %95.33	314203.8 %96.8	473656.8 %95.02	692533.4 %93.48	762630.4 %96.31	567870.1 %96.43	811172.5 %96.5
مواد أولية	-	-	35 %0.01	15.3 %0.006	257.2 %0.07	285.1 %0.05	409 %0.05	376.2 %0.04	628.3 %0.1	617.9 %0.07
سلع مصنعة	-	-	678.9 %0.27	595.3 %0.24	737.7 %0.2	1674.5 %0.33	1978 %0.26	1960.3 %0.02	2023.2 %0.3	2142.3 %0.2
سلع نصف مصنعة	-	-	5077 %2.03	6666.5 %2.78	6721.6 %2.07	12963.5 %2.6	27189.9 %3.6	21944.7 %2.77	14937.1 %2.5	18840.3 %2.2
تجهيزات فلاحية	-	-	34.5 %0.01	5.9 %0.002	94.2 %0.02	237.8 %0.04	194.1 %0.02	37.4 %0.004	358.9 %0.06	1675.9 %0.1
تجهيزات صناعية	-	-	1490.3 %0.5	406.8 %0.16	318.3 %0.09	861.1 %0.17	2493.8 %0.3	1339.2 %0.1	571.6 %0.09	3165.6 %0.3
سلع استهلاكية	1045 %1	1754 %0.7	995.5 %0.3	1169 %0.4	796.9 %0.2	3516.2 %0.70	8573 %1.1	1331.5 %0.1	919.4 %0.1	1335.4 %0.1
الصادرات خارج المحروقات	4038 %4	6799 %3	10078 %4	11163.9 %4.6	10135 %3.1	24794 %4.9	48277.5 %6.5	29137.1 %3.6	21005.5 %3.5	29344 %3.4
المجموع	100944	219391	249009.8	239551.7	324338.8	498450.8	740810.9	791767.5	588875.6	840516.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2007

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تابع الجدول رقم – 06-:

التعيين/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	*2007	*2008	*2009
مواد غذائية و مشروبات	2430.5 %0.1	2170.1 %0.1	2769.6 %0.1	3702.7 %0.1	4749 %0.2	4942 %0.1	5327.1 %0.1	6148.3 %0.1	8613.0 %0.1	8218.6 %0.2
طاقة و زيوت	1611144.5 %97.21	1430668 %96.64	1445000 %96.2	1850000 %97.26	2276827 %97.4	3355000 %98.05	3895736.2 %97.9	3983396.1 %98.3	5494727.2 %98.2	3230052.0 %98.2
مواد أولية	1110.6 %0.06	924.8 %0.06	921.8 %0.06	756.4 %0.03	408.4 %0.01	370.7 %0.01	1369.7 %0.03	10224.9 %0.2	24202.0 %0.4	12364.2 %0.3
سلع مصنعة	2169.4 %0.1	1927.1 %0.1	3078.6 %0.2	3098.9 %0.1	6457.8 %0.2	9433.9 %0.2	12793.7 %0.3	-	-	-
سلع نصف مصنعة	35010 %2.1	38637.8 %2.6	41653.1 %2.7	39419.1 %2	44311.6 %1.8	47725.6 %1.3	57385.1 %1.4	66027.9 %1.6	98943.8 %1.7	50329.7 %1.5
تجهيزات فلاحية	836.8 %0.05	1713.2 %0.1	1621.7 %0.1	42.8 %0.002	24.4 %0.001	34.4 %0.001	64.7 %0.001	-	-	-
تجهيزات صناعية	3566.4 %0.2	3384.1 %0.2	4016.9 %0.2	2290.8 %0.1	3582.7 %0.1	2642.7 %0.07	3162.6 %0.07	2940.5 %0.07	4911.5 %0.08	1818.2 %0.05
سلع استهلاكية	947.4 %0.05	910.7 %0.06	2130.1 %0.1	2742.8 %0.1	1087 %0.04	1398.9 %0.04	3161.9 %0.07	2272.2 %0.05	2420.2 %0.04	3563.8 %0.1
الصادرات خارج المحروقات	46071.1 %2.7	49667.8 %3.3	56191.9 %3.7	52053.5 %2.7	60620.8 %2.5	66548.3 %1.9	83263.8 %2	87613.9 %2.1	139090.8 %2.4	77531.1 %2.3
المجموع	1.657.215	1.480.335	1.501.191	1.902.053	2.337.447	3.421.548	3.979.000	4.049.223	5.594.240	3.286.709

*: بالنسبة لإحصائيات السنوات 2007، 2008، 2009 فإن مصدرها بنك الجزائر، جوان 2010.

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

جدول رقم - 07-: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / الدول	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
فرنسا	20.140 %23	29.895 %21.4	45.686 %24.2	52.267 %25.5	84.057 %24.7	127.813 %24.9	121.804 %24.4	116.009 %23.1	13.655 %24.7	139.144 %22.8
إيطاليا	10.784 %12	18.171 %13	27.092 %14.4	22.310 %10.9	33.125 %9.7	49.609 %9.7	45.663 %9.2	43.335 %8.6	49.673 %9.3	60.468 %9.9
الو.م.أ	10.040 11.6%	13.311 9.5%	20.780 %11	30.592 %14.9	48.527 %14.3	67.451 %13.1	50.960 %10.2	53.171 %10.6	58.253 %10.9	51.290 %8.4
ألمانيا	9.832 %11	18.171 %13	16.386 %8.7	10.942 %5.3	18.292 %5.4	35.171 %6.9	32.744 6.6	27.860 5.6	37.892 7.1	47.229 7.9
إسبانيا	4.756 %5	10.763 %8	18.131 %9.6	21.605 %10.5	31.880 %9.4	43.927 %8.9	61.067 %12.3	34.851 %6.9	32.150 %6	33.824 %5.5
اليابان	——	——	8.388 %4.4	8.767 %4.3	8.984 %2.6	17.402 %3.4	13.119 %2.6	18.389 %3.7	——	23.767 %3.9
كندا	2.833 3%	3.722 2.5%	3.910 %2.1	5.784 %2.8	13.552 %4	21.532 %4.2	19.461 %3.9	28.235 %5.6	30.734 %5.8	25.712 %4.2
الصين	4.013 4.6	6.823 4.9	3.421 %1.8	——	—	12.025 %2.3	11.102 %2.2	—	——	15.292 %2.5
بلجيكا	----	----	5.574 %3	3.822 %1.9	7.968 %2.3	11.749 %2.3	11.729 %2.4	13.116 %2.6	14.217 %2.7	12.855 %2.1
بريطانيا	----	----	2.110 %1.1	2.778 %1.3	4.670 %1.3	7.403 %1.4	11.051 %2.2	16.198 %3.2	14.706 %2.8	14.570 %2.3
تركيا	----	----	2.848 %1.5	2.848 %13	8.857 %2.6	14.510 %2.8	17.422 %3.5	18.123 %3.6	24.131 %4.5	22.500 %3.7
تونس	805 0.9%	1.839 1.3%	2.694 %1.4	2.857 %1.3	4.898 %1.4	6.792 %1.3	4.352 %0.8	896 %0.1	741 %0.1	1.669 %0.2
المغرب	507	1.272	2.111 %1.1	1.977 %0.9	4.265 %1.2	2.449 %0.4	2.259 %0.4	377 %0.07	548 %0.09	499 %0.08
ليبيا	-----	-----	51 %0.02	130 %0.06	181 %0.05	94 %0.01	88 %0.01	105 %0.02	96 %0.01	105 %0.01
سوريا	155	413	395 %0.2	262 %0.1	961 %0.2	1.481 %0.2	1.953 %0.3	13.870 %2.8	7.974 %1.4	4.359 %0.7
مصر	------	-----	1.222 %0.6	1.125 %0.5	1.125 %0.3	2.205 %0.4	2.797 %0.5	2.133 %0.4	1.324 %0.2	679 %0.1
العربية السعودية	------	-----	287 %0.1	368 %0.1	487 %0.1	763 %0.1	1.389 %0.2	1.838 %0.3	2.053 %0.3	1.677 %0.2
الأردن	-----	----	61 %0.03	37 %0.01	683 %0.2	682 %0.1	473 %0.09	999 %0.1	1.2262 %2.2	1.187 %0.1
لبنان	----	-----	304 %0.1	112 %0.05	110 %0.03	144 %0.02	157 %0.03	169 %0.03	516 %0.09	381 %0.06

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تابع للجدول رقم – 07-:

السنوات الـدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فرنسا	162.661 %23.6	185.152 %24.2	214.969 %22.5	250.264 %23.9	295.538 %22.5	328.137 %22	317.122 %20.3	308.355 %16.08	465.890 %16.58	446.858 %15.71
إيطاليا	61.409 %8.8	80.324 %10.5	90.773 %9.5	98.587 %9.4	111.397 %8.5	111.819 %7.5	136.676 %8.8	160.863 %8.3	308.790 %10.99	267.867 %9.42
الو.م.أ	78.687 %11.4	79.150 %10.3	92.689 %9.7	54.574 %5.2	77.180 %5.9	99.314 %6.6	103.181 %6.6	106.158 %5.5	157.883 %5.92	145.389 %5.11
ألمانيا	53.424 7.7	60.963 8	67.989 7.1	68.070 6.5	86.332 6.6	93.739 6.3	107.252 6.9	119.494 %6.2	173.899 %6.19	199.646 %7.02
إسبانيا	41.108 %6	40.319 %5.3	49.643 %5.2	57.462 %5.5	63.546 %4.8	70.991 %4.8	74.587 %4.8	141.416 %7.3	209.205 %7.44	213.901 %7.52
اليابان	20.557 %3	——	29.693 %3.1	29.411 %2.8	47.320 %3.6	57.301 %3.8	51.551 %3.3	71.173 %3.7	101.364 %3.61	86.622 %3.05
كندا	26.339 %3.8	20.019 %2.6	26.721 %2.8	23.555 %2.2	20.585 %1.5	16.667 %1.1	19.793 %1.2	10.033 %0.5	69.901 %2.49	30.474 %1.07
الصين	—	——	27.230 %2.8	40.116 %3.8	65.997 %5	97.809 %6.5	124.047 %8	159.720 %8.3	292.560 %10.41	341.689 %12.01
بلجيكا	17.977 %2.6	20.352 %2.7	22.921 %2.4	24.921 %2.3	35.322 %2.7	31.077 %2	38.380 %2.5	40.365 %2.1	63.352 %2.20	56.293 %1.98
بريطانيا	15.819 %2.2	19.346 %2.5	24.326 %2.5	31.800 %3	28.117 %2.1	26.246 %1.7	28.045 %1.7	24.861 %1.2	46.055 %1.64	52.366 %1.84
تركيا	21.542 %3.1	29.234 %3.8	31.286 %3.3	33.883 %3.2	42.109 %3.2	44.452 %3	51.634 %3.3	61.616 %3.2	96.665 %3.44	126.769 %4.46
تونس	3.212 %0.4	4.529 %0.5	8.156 %0.8	7.068 %0.6	7.068 %0.5	7.956 %0.5	10.568 %0.6	-	-	-
المغرب	306 %0.04	471 %0.06	1.391 %0.1	1.520 %0.1	2.687 %0.2	3.653 %0.2	3.623 %0.2	-	-	-
ليبيا	128 %0.01	251 %0.03	140 %0.01	173 %0.01	272 %0.02	198 %0.01	15 %0.001	-	-	-
سوريا	1.948 %0.2	1.894 %0.2	10.060 %1	8.596 %0.8	3.812 %0.2	2.656 %0.1	1.991 %0.1	-	-	-
مصر	1.748 %0.2	2.238 %0.2	4.667 %0.4	10.582 %1	12.014 %0.9	10.369 %0.6	14.362 %0.1	-	-	41.456 %1.46
العربية السعودية	1.824 %0.2	2.890 %0.3	2.376 %0.2	3.072 %0.2	4.505 %0.3	4.684 %0.3	6.879 %0.4	-	-	-
الأردن	1.667 %0.2	2.371 %0.3	3.674 %0.3	3.993 %0.3	5.379 %0.4	5.346 %0.3	5.433 %0.3	-	-	-
لبنان	630 %0.09	1.313 %0.1	2.095 %0.2	1.947 %0.1	2.421 %0.1	1.919 %0.1	1.708 %0.1	-	-	-

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

جدول رقم -08 -: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / الـدول	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إيطاليا	19.381 %19.1	39.203 %17.8	53.988 %21.7	52.659 %22	65.015 %20	111.737 %22.4	147.425 %19.9	163.336 %20.6	110.119 %20.3	197.437 %23.5
الو.م.أ	20.694 %20.5	40.717 %18.5	34.732 %13.9	38.163 %15.9	51.972 %16	82.837 %16.6	113.582 %15.3	126.613 %16	90.981 %16.8	117.756 %14
فرنسا	17.463 %17.2	44.249 %20.1	45.564 %18.3	40.058 %16.7	49.450 %15.2	70.451 %14.1	97.299 %13.3	124.746 %15.8	100.108 %18.5	115.318 %13.7
إسبانيا	6.057 %6	16.015 %7.2	18.918 %7.6	16.113 %6.7	23.997 %7.4	33.326 %6.7	56.480 %7.6	71.073 %9	57.709 %10.7	89.178 %10.6
هولندا	—	—	20.033 %8	18.611 %7.8	32.323 %10	51.818 %10.4	64.449 %8.7	66.698 %8.4	48.287 %8.9	68.502 %8.2
كندا	—	—	742 %0.2	3.753 %1.5	6.116 %1.9	11.748 %2.4	26.981 %3.6	26.981 %3.4	21.494 %4	27.148 %3.2
تركيا	1.614 %1.5	993 %0.4	611 %0.2	171 %0.07	1.835 %0.5	16.752 %3.4	38.407 %5.2	46.211 %5.8	34.684 %6.4	40.596 %4.8
البرتغال	—	—	160 %0.06	6.755 %2.8	6.947 %2.1	1.283 %0.2	2.395 %0.3	2.373 %0.2	1.429 %0.2	634 %0.07
بلجيكا	—	—	17.797 %7.1	14.894 %6.2	19.564 %6	19.559 %3.9	21.535 %2.9	28.722 %3.4	25.321 %4.7	21.937 %2.6
ألمانيا	2.150 %2.1	5.150 %2.3	11.717 %4.7	10.305 %4.3	21.734 %6.7	217 %0.04	314 %0.04	17.635 %2.2	192 %0.03	13.868 %1.6
بريطانيا	—	—	8.438 %3.4	4.563 %1.9	5.584 %1.7	10.871 %2.1	18.229 %2.4	14.384 %1.8	15.310 %2.5	15.129 %1.7
البرازيل	—	—	7.848 %3.2	10.527 %4.4	7.225 %2.2	11.997 %2.4	37.768 %5.1	42.546 %5.4	37.688 %7	64.719 %7.7
اليابان	—	—	1.790 %0.7	1.143 %0.4	2.770 %0.8	3.549 %0.7	3.639 %0.4	4.433 %0.5	3.346 %0.5	4.286 %0.5
تونس	—	—	1.750 %0.7	1.475 %0.6	4.186 %1.2	5.767 %1.1	6.798 %0.9	3.391 %0.4	3.391 %0.5	4.118 %0.4
المغرب	—	—	508 %0.2	474 %0.1	558 %0.1	1.028 %0.2	1.076 %0.1	1.525 %0.1	613 %0.1	723 %0.08
ليبيا	—	—	60 %0.02	60 %0.02	275 %0.08	109 %0.02	128 %0.01	167 %0.02	588 %0.09	—
العراق	—	—	—	—	—	—	—	—	424 0.07	2.699 0.3
مصر	213 %0.2	203 %0.09	33 %0.01	321 %0.1	175 %0.05	289 %0.05	189 %0.02	276 %0.03	—	1.681 %0.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com

تابع للجدول رقم – 08-:

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات الـدول
457.622 %14.40	888.501 %15.74	574.656 %14.19	678.621 %17.1	560.186 %16.4	372.786 %15.9	364.588 %19.2	301.336 %20.1	332.631 %22.5	332.271 %20.1	إيطاليا
673.560 %21.20	1.352.469 %23.96	1.208.842 %29.85	1.082.428 %27.2	788.237 %23	517.111 %22.1	378.658 %19.9	213.321 %14.2	210.059 %14.2	257.697 %15.6	الو.م.أ
337.253 %10.61	455.141 %8.06	273.934 %6.7	333.003 %8.4	341.786 %10	280.513 %12	238.838 %12.6	203.876 %13.6	223.678 %15.1	219.581 %13.3	فرنسا
387.582 %12.20	650.893 %11.53	356.738 %8.8	435.899 %11	375.319 %11	263.142 %11.3	231.309 %12.2	180.970 %12.1	173.199 %11.7	175.167 %10.6	إسبانيا
191.136 %6.02	440.122 %7.80	302.540 %7.4	207.254 %5.2	224.870 %6.6	173.028 %7.4	130.876 %6.9	135.356 %9	105.251 %7.1	124.622 %7.5	هولندا
146.261 %4.60	384.528 %6.81	311.838 %7.7	260.760 %6.6	168.290 %4.9	142.993 %6.1	107.702 %5.7	75.267 %5	53.292 %3.6	58.665 %3.5	كندا
150.262 %4.73	210.700 %3.73	136.538 %3.3	135.833 %3.4	128.320 %3.8	98.926 %4.2	82.223 %4.3	76.834 %5.1	75.497 %5.1	100.261 %6.1	تركيا
73.894 %2.33	146.564 %2.60	2.059 %0.05	2.593 %0.06	124.225 %3.6	57.378 %2.5	41.838 %2.2	2.461 %0.1	3.536 %0.2	3.873 %0.2	البرتغال
82.185 %2.59	146.137 %2.59	63.355 %1.5	145.591 %3.7	116.096 %3.4	57.377 %2.5	54.600 %2.9	36.935 %2.5	42.189 %2.9	49.550 %3	بلجيكا
--	-	---	28.871 %0.7	621 %0.01	576 %0.02	261 %0.01	34.970 %2.3	14.211 %0.9	55.185 %3.3	ألمانيا
85.895 %2.70	157.740 %2.79	105.390 %2.6	118.305 %2.9	51.417 %1.5	41.506 %1.7	30.348 %1.5	31.004 %2	23.241 %1.5	78.722 %4.7	بريطانيا
97.459 %3.07	185.359 %3.28	121.900 %3.0	137.867 %3.5	214.371 %6.3	137.732 %5.9	86.765 %4.6	71.356 %4.8	79.198 %5.4	113.022 %6.8	البرازيل
---	61.501 %1.46	17.242 %0.4	4.035 %0.1	412 %0.01	9.888 %0.4	7.081 %0.3	3.025 %0.2	6.069 %0.4	1.822 %0.1	اليابان
26.328 %0.83	60.932 %1.0	---	7.740 %0.1	7.423 %0.2	13.259 %0.5	6.218 %0.3	6.817 %0.4	6.513 %0.4	5.634 %0.3	تونس
27.201 %0.86	50.682 %0.90	40.966 %1.0	7.176 %0.1	5.655 %0.1	3.741 %0.1	968 %0.05	1.153 %0.07	1.127 %0.07	833 %0.05	المغرب
—	—	—	1.197 %0.03	1.016 %0.02	1.175 %0.05	817 %0.04	724 %0.04	—	—	ليبيا
—	—	—	—	—	—	1.289 0.06	3.976 0.2	3.101 0.2	2.024 0.1	العراق
38.183 %1.20	43.634 %0.77	28.670 %0.7	32.888 %0.8	40.861 %1.1	33.631 %1.4	23.737 %1.2	12.601 %0.8	8.437 %0.5	1.491 %0.08	مصر

This PDF was created using the PDF Converter Elite software.
To remove this watermark, please license this product at www.pdfconverter.com